آفاق برلمانية

نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

٢ تشرين الثاني ٢٠١١ م المجلد الخامس عشر العدد ٥

2 November 2011 Volume 15, No. 5

المحررون المبعدون إلى غزة .. حكايات طويلة مع الأسر، وأخرى جديدة مع الإبعاد

ص (٢)

زيتون فلسطين .. اهتمام بالمقلوب وإنتاج لم يتطور منذ ٤٠ عاماً!

ص (٧)

«شايلوك» طليق في رام الله وضحاياه بين السجن ومستنقع الربا .. والقانون لا يحمي «المغفلين»

ص (١٤)

في هذا العدد أيضاً:

ما بعد احتفالات «الصفقة».. الأسرى المحررون أمام تحديات الظروف المعيشية والاندماج في المجتمع صفحة٥

صفقة التبادل في أرقام صفحة٦

في فلسطين: الحكم بالدينار.. والدفع بالشيكل! صفحة٨

أزمة السكن في قطاع غزة .. مشكلة تؤرق مضاجع الآباء وتؤخّر زواج الأبناء صفحة٩

قريباً في جامعات غزة.. محاضِرات بشهادات عليا .. وطموح وأمل كبيران صفحة١١

إسرائيل «تحل» أزمة سكن اليهود بمزيد من التطهير العرقي..... صفحة١٢

أزمة نقابة الصحافيين .. روّاد الكلمة أسرى استقطاب الانقسام صفحة١٣

عطّارو غزة .. جمهورهم محب للطبيعة .. والظروف تعاندهم!..... صفحة١٦

«حسبة» البيرة .. السوق الأكثر أهمية والأقل اهتماماً وتنظيماً صفحة١٧

الخضرجي «أبو عواد» .. عقود من العطاء وخبرة اجتذاب الزبائن صفحة١٨

الواقع البيئي في قطاع غزة يزداد تدهوراً صفحة١٩

غزة: الاعتداءات الجنسية على الأطفال .. حالة صمت وتواطؤ مجتمعي!..... صفحة٢٠

الأخطاء الطبية في غزة .. ظاهرة مقلقة وضعف القوانين ساهم في تزايدها..... صفحة٢١

أطباء ومسعفو غزة .. يوميات من دم على شراشف بيضاء!..... صفحة٢٢

غزة: مشاريع الحدائق المنزلية تنقذ مئات الأسر الريفية من الفقر صفحة٢٣

الافتتاحية

إعادة النظر في امتحانات «التوجيهي»

يوجد تساؤل، كما يجيء في هذا العدد، حول إعادة النظر في امتحانات الثانوية العامة «التوجيهي»، وأين وصلت. ولكن السؤال الأساسي، حقيقة، لا يتعلق بالتوجيهي فقط، على أهمية ذلك، وإنما بنظام التعليم ككل في المرحلة السابقة للتوجيهي.

هنا، لا بد من الإشادة بالعمل الذي جرى حتى الآن من قبل وزارة التربية والتعليم العالي بإعادة النظر في المناهج ككل، إضافة إلى موضوع التوجيهي. وعلى الرغم من هذه الجهود الكبيرة، ما زال حال التعليم المدرسي يلزمه إصلاح جذري.

امتحانات التوجيهي تشكل آخر مرحلة من الدراسة الثانوية. وهي حصيلة نوعية التدريس والتعليم الذي جناه الطلبة قبل ذلك. وقد مرت دول عدة بتجارب متنوعة لإعادة «هيكلة» التعليم المدرسي بكامله، لغرض «عصرنته»، ولغرض تخريج طلبة لديهم المهارات الضرورية في عالم اليوم. وهذا لم يتم بعدُ في فلسطين، على الرغم من الجهود الحميدة التي يبذلها القائمون على التربية والتعليم.

هنا يجب العمل بنفس طويل، لأن القضيّة الأساسيّة تتعلق بطرق التدريس والتعلم، وليس فقط بالمناهج المقرَّرة؛ أي ما يقرأه الطلبة ويدرسونه، أو بالتوجيهي كامتحان لما جرى تعلمه.

في عالم اليوم، المهارات الأساسية المطلوبة تتلخص بالمقدرة على الكتابة التحليلية والنقدية المترابطة والمنطقية، والكتابة تعكس أنماط التفكير. الكتابة هي الفكر على ورق (أو على الشاشة في عالم اليوم).

هذه مهارة أساسية، إن لم يتعلمها الطلبة في المرحلة الدراسية حتى التوجيهي، فسيتم تخريج طلبة يلتحقون بالجامعات لا توجد لديهم مهارات أساسية للتحصيل الجامعي. وهذا حاصل الآن.

لا أحد ينكر وجود حاجات أخرى إضافة إلى هذه من معرفة بالتاريخ، واللغة، والأدب، والعلوم الطبيعية المختلفة. هذا بيِّن وواضح. ولكن الدراسة الجامعية وسوق العمل المعاصرة تحتاجان، إضافة إلى ذلك، مهارات فكرية، وتحليلية، ونقدية.

هذا يستلزم تغيير أساليب التدريس وتدريب المعلمين على التدريس بأساليب مختلفة في معظم المواضيع. وهذا لم يتم حتى الآن على الرغم من الجهود المبذولة أحياناً بهذا الاتجاه.

توجد حاجة لنقلة نوعيّة في التعليم في فلسطين. ونأمل أن هذه النقلة النوعيّة هي على جدول أعمال وزارة التربية والتعليم العالي. هذه مسؤولية كبيرة، ولكن مستقبل فلسطين مرهونٌ بها. عالم اليوم يتطلب تعليماً نوعياً مختلفاً عمَّا درجت عليه العادة في عقود سابقة. وكما هو معروف، فإن القوة العلمية لبلد ما، تتحول إلى قوة اقتصادية وسياسية أيضاً. ويجب أن نرقى إلى مستوى هذا التحدي إن أردنا تحقيق السيادة مقارنة مع شعوب أخرى. فالسيادة لا تعني الانعتاق من الاحتلال فحسب، وإنما أيضاً عدم الارتهان إلى التقليد «والاستيراد»، بل الإبداع والاستقلال بفعله أيضاً.

دون ذلك، ستبقى فلسطين ضمن قائمة الدول «النامية»، إلى ما لا نهاية، ولن تخرج من هذا التصنيف الذي ما هو إلا كناية عن كلمة أخرى؛ وهي «متخلِّفة». فلسطين تستحق غير ذلك، ويمكنها أن تكون غير ذلك بتوفر إرادة للتغيير، وإرادة سياسية للقيادة تدفع من أجل التغيير. نعم، فلسطين تستطيع أن تكون غير ذلك.

بالتعاون مع مؤسسة «هينرش بُل» – مكتب الشرق الأوسط العربي

منهم من استقبل أهله .. ومنهم من ينتظر

المحررون المبعدون إلى غزة .. حكايات طويلة مع الأسر، وأخرى جديدة مع الإبعاد

فايز أبو عون:

لم يكن يوم الثلاثاء الثامن عشر من تشرين الأول ٢٠١١، يوماً عادياً أو كغيره من الأيام في حياة ٤٧٧ أسيراً وأسيرة تنسموا عبق الحرية بعد نجاح صفقة التبادل بين الفصائل الآسرة للجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وعلى رأسها حركة "حماس"، من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى، بوساطة مصرية، بعد مخاض عسير استمر نحو خمس سنوات شابها الكثير من اللغط والتشدد، الذي أدى إلى إخفاقها مرات عدة وتنحي الوسيط الألماني وحلول الوسيط المصري بدلاً عنه.

١٦٣ أسيراً محرراً، منهم ١٤٥ من سكان الضفة الغربية، و١٨ من القدس أُبعدوا قسراً عن مدنهم ومخيماتهم وقراهم إلى قطاع غزة، أحسوا دوناً عن غيرهم من الأسرى المحررين بغصتين؛ الأولى هي تركهم خلفهم في الأسر أخوة ورفاق سلاح لم تشملهم صفقة التبادل هذه، والثانية إبعادهم عن مسقط رأسهم رغماً عنهم بسقف زمني يتفاوت لكل منهم، ولا تقل مدته عن ٣ سنوات في أحسن الأحوال، ولكنهم لا يأمنوا فيه مكر الاحتلال ونقضه العهود والمواثيق ليبقوا في الإبعاد كمن سبقوهم إليه من مبعدي كنيسة المهد في العاشر من أيار ٢٠٠٢، أي قبل نحو ١٠ سنوات من الآن!

الأسرى المحررون من الضفة والقدس يعيشون منذ تحريرهم من الأسر في غزة أجواء فرح وسعادة طالما حُرموا منها لسنوات طوال داخل الأسر، فمنهم من فتح باب غرفته في أفخم فنادق القطاع وانسل خلسة من بين رفاقه ليغوص في مياه البحر ويغمر جسمه فيه مرات ومرات على الرغم من الأجواء الباردة وكأنه يريد أن يزيل عنه ما علق به من عفن جدران الزنازين وغرف العزل الانفرادي، ومنهم من انشغل باحتضان أطفاله وتقبيل أيادي والديه الذين تكبدوا عناء السفر من الضفة إلى الأردن إلى مصر، ومنها إلى غزة، ليلتقوا بأحبائهم عن قرب دون رقيب لحركاتهم أو حسيب لوقتهم.

وفي حين سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لبعض عائلات الأسرى المحررين من الضفة بالوصول إلى غزة، كعائلتي الأسيرين صالح نزال وعماد المصري اللتين وصلتا إلى غزة قبل الإفراج عن ابنيهما بثلاثة أيام، وعائلة الأسير المحرر ضاهر قبها التي ضمت والده وشقيقته وعمه وخطيبته، وأيضاً عائلات الأسرى وليد نصار، وناصر الزير، وإياد عبيات، وعامر أبو سرحان وغيرهم، فإنها منعت بالمقابل عائلات أخرى من الوصول إلى غزة والالتقاء بأبنائها المحررين كالمسن عوض يونس الرجوب (٦٠ عاماً) للقاء نجله المحرر مراد الرجوب، وزوجتي الأسيرين علاء ونضال قفيشة من مدينة الخليل، اللتين أعادتهما عن جسر الكرامة "اللنبي" ومنعتهما من السفر إلى الأردن، حيث كانتا تعتزمان التوجه إلى مصر، ومن ثم إلى قطاع غزة لاستقبال زوجيهما، وغيرهما الكثير في محاولة من سلطات الاحتلال لسرقة فرحة ذوي المحررين المبعدين.

فهل الإبعاد إلى غزة أو إلى خارج الوطن يضاهي البقاء في الأسر عشرات أو مئات السنين؟ وهل فرحة اللقاء بالأهل في غزة خففت من حنين الشوق إلى مسقط الرأس؟ وهل سيشارك الأسرى المحررون في الاعتصامات الأسبوعية وحركات التضامن مع زملائهم في الأسر؟ وهل كانت مهرجانات التحرر وحفاوة اللقاء بهم في غزة بالحجم الذي كانوا يتوقعونه؟ هذه الأسئلة وغيرها طرحتها "آفاق برلمانية" على عدد من الأسرى المحررين المبعدين إلى غزة.

البندك: ما يؤلمني وفاة والدتي وأنا معتقل

لم يصدق الأسير المحرر كريس عادل البندك (٣٢ عاماً)، المسيحي الوحيد الذي تحرر في صفقة شاليط، أنه استعاد مجدداً حريته وعاد إلى ممارسة حياة شبه عادية، بعدما أطلقت إسرائيل سراحه في هذه الصفقة، قائلاً "التحرير هو يوم ميلاد جديد بغض النظر عما إذا كنت سأعود إلى بيتي أو إلى غزة أو إلى الخارج، على الرغم من أنني وغيري كنا نتمنى أن نعود إلى

حيث ولدنا وكبرنا وترعرعنا وقضينا أجمل سنوات عمرنا".

وأضاف البندك الذي ينتمي إلى طائفة الروم الأرثوذكس لـ"آفاق برلمانية": على الرغم من حنيني وشوقي لمسقط رأسي بيت لحم، فإنني أجد في غزة ما كنت أفتقده في بيت لحم، ألا وهو البحر، الذي أحرص على زيارته كلما تسنى لي ذلك، لأتحدث إليه، وأُطير عبره أشواقي، وأستعيد معه ذكرياتي الجميلة والصعبة، سواء أكانت أثناء الطفولة، أو وأنا مقاتل، أو مطارد، أو أسير، أو حتى الآن وأنا محرر ومبعد إلى غزة.

وتابع: إن الطوائف المسيحية جميعها زارتني عبر ممثليها في مكان إقامتي بفندق "الكمودور" على شاطئ البحر (غرب مدينة غزة)، وعرضت عليَّ توفير الإقامة الدائمة لي ورعايتي بشكل كامل، إلا أنني أفضل البقاء مع إخواني الأسرى المحررين، مؤكداً أنه لم يشعر سواء داخل السجن أو خارجه

يتبع ←

بفرق بين المسيحي والمسلم، "فكلنا أبناء شعب واحد".

ونوه البندك الذي ينتمي لحركة "فتح"، وقضى في سجون الاحتلال ٩ سنوات بعد الحكم عليه بأربعة مؤبدات، إلى أن هذا الشعور لديه منذ طفولته، كما أن مصلحة السجون الإسرائيلية لا تفرق بين الأسرى من حيث التعذيب والمعاناة، موضحاً أن أكثر ما يؤلمه ويعاني منه عدم وصول أيٍّ من أهله وأقاربه من بيت لحم لرؤيته كباقي الأسرى، وذلك لعدم وجود كبار في السن فوق ٤٠ عاماً يمكن إجراء تنسيق لهم للوصول إلى غزة، وهذا ما يعيق ذلك.

وأكد أن وفاة والدته وهو في الأسر كانت ضربة شديدة له امتد أثرها بعد الصفقة، لأنها لو كانت حية لاستطاع لقاءها في غزة، مستدركاً "ليس لي أي أقارب في غزة، لكنني منذ وطأت قدماي أرضها شعرت أن كل غزة أهلي وعائلتي وأقاربي، الجميع أشعرنا بذلك وأنا أشعر بارتياح كبير منذ لحظة دخولنا معبر رفح، لأن القطاع جزء من فلسطين التي نحلم بتحريرها، وما كنت سألاقيه في بيت لحم من حفاوة وجدته في غزة".

وكان البندك قد اعتقل في كمين نصبته له قوة من الجيش الإسرائيلي في السادس من شباط العام ٢٠٠٣، بعد مطاردة استمرت سنوات، وصدرت بحقه أربعة أحكام بالسجن المؤبد مدى الحياة بعدما اتهمته النيابة الإسرائيلية بإطلاق النار على مستوطنة "غيلو" جنوب القدس المحتلة والتسبب بمقتل ثلاثة إسرائيليين من المستوطنة، والمشاركة في اشتباكات وعمليات قتالية ضمن مجموعات كتائب شهداء الأقصى، الذراع العسكرية لحركة "فتح".

البندك الذي ترقرقت الدموع في عينيه، وسالت مراراً على وجنتيه، قال: أشعر بحنين شديد لمدينة بيت لحم ونواسها، أشعر بالحنين والاشتياق لشوارع بيت لحم ولحاراتها الضيقة، ولأصدقائي ورفاق دربي، وحارتي، والكنيسة، وكل شيء، إنني أعيش على الذكريات، ولم أفقد الأمل بالعودة، وحتى ذلك سأتأقلم مع الحياة في غزة.

وفي الوقت الذي عبر فيه عن امتنانه وشكره لعائلات الشهداء الذين قضوا في عملية "الوهم المتبدد"، قال: أرى قبل كل شيء أن الإفراج عن الأسرى الباقين واجب وطني ودِيني على كل فصائل العمل الوطني والإسلامي، موضحاً أن الفرحة الغامرة التي بدت على الأسرى المحررين كانت تحمل في طياتها آلاماً وأحزاناً كبيرة، لأن المعتقلات تكتظ بأصحاب الأحكام العالية الذين كانوا ينتظرون دورهم في الصفقة. وأضاف: الاحتلال يخضع الأسير منذ اللحظات الأولى لاعتقاله لشتى أنواع العذاب الجسدي والنفسي لكسر إرادته وتفريغه من محتواه الوطني، ولكن الأسرى لديهم الوعي الكافي لمواجهة سياسة التدمير النفسي التي تعمل عليها إسرائيل وأجهزتها القمعية.

ونوه البندك إلى أن "ما قامت به المقاومة من إخراجنا من المعتقلات الإسرائيلية التي تعتبر قبوراً للأحياء هو إنجاز كبير، لأن عذاب السجن لا يدركه إلا من يعيشه"، مؤكداً أنه فور انتهاء مراسم الاستقبال والاستقرار سيبدأ حياة جديدة في غزة من خلال إكمال دراسته الجامعية والمضي قدماً في حياته.

الشقيقان عبيات ولقاء المبعدين من كنيسة المهد وسجن نفحة

لم يصدق الأسير المحرر من الضفة، المبعد إلى غزة، إياد موسى عبيات (٤١ عاماً)، الذي كان محكوماً بالسجن ٣ مؤبدات و٩ سنوات، أنه سيلتقي يوماً ما بشقيقه رائد المبعد من كنيسة المهد في بيت لحم إلى غزة قبل نحو ١٠ سنوات خارج أسوار السجن، وعلى أرض غير أرض مدينة بيت لحم.

الأسير المحرر إياد الذي خرج من سجن نفحة الصحراوي إلى غزة، ضمن صفقة تبادل الأسرى، وكان على موعد مع شقيقه المبعد رائد، قال لـ"آفاق برلمانية": مرارة الإبعاد تقلصت عندما رأيت أخي الذي أبعد من دون أن نراه، الاحتلال أراد تفريق شملنا، لكنه جمعنا من دون أن يدري، هي أرادة الله عزَّ وجل.

وأضاف: إنها من أسعد اللحظات تلك التي أخرج فيها من السجن، فعذابات السجن كبيرة وكثيرة ولا يمكن تلخيصها في كلمات، من اعتقل هو فقط من يشعر بمرارة السجن، لذلك فأنا في نعمة كبيرة، معتبراً الإفراج عنه وعن بقية الأسرى "عيداً وطنياً للفلسطينيين"، وإنه دوناً عن غيره محظوظ بوجود شقيقه في غزة إلى جانبه، بخلاف بقية الأسرى من الضفة الغربية الذين أبعدوا إلى القطاع.

ولفت إياد الذي اعتاد الجلوس إلى جانب شقيقه رائد منذ وصوله القطاع، إلى أنه يشعر بسعادة كبيرة بين أهالي غزة، على الرغم من أنه كان يتمنى أن يكون بين عائلته في بيت لحم، لكن الحرية في أي مكان أفضل بكثير من الأسر، عازياً ملازمته لشقيقه وبصورة لفتت انتباه الجميع، إلى حالة الحنين والشوق التي يشعر بها لعائلته.

وقال: سأبدأ حياة جديدة في غزة من دون أي معيقات، لأثبت للاحتلال أنه لن ينجح في كسر إرادة المحررين حتى لو أبعدوا، حيث أن زوجتي وعائلتي ستأتي قريباً إلى غزة عبر الأردن ومصر، وستسير حياتنا كأننا في بيت لحم، فأنا لم أعد أشعر بالغربة التي كنت أتوقعها فور إخباري بالإبعاد، فشقيقي الذي يسير برفقتي طوال الوقت، يعرفني على غزة وأجوائها التي بدت غريبة إلى حد كبير عني.

من جانبه، قال رائد عبيات: اللحظات التي التقيت فيها شقيقي إياد بعد طول غياب كانت من أصعب اللحظات عليّ، لاسيما أنها ممزوجة بالفرحة والحزن لإبعادنا عن مدينتنا وأهلنا وأقاربنا في بيت لحم، والإبعاد بحد ذاته جريمة بكل معاني الكلمة حتى وإن كان داخل الوطن.

وأوضح أن والدهما ووالدتهما، بالإضافة إلى زوجة إياد وبناته، يقومون الآن بالإجراءات اللازمة التي تمكنهم من السفر عبر معبر الكرامة إلى الأردن، ثم إلى مصر، ليصلوا إلى غزة.

وأعرب عن أمله في أن تكون بنود هذه الصفقة مختلفة عن بنود صفقة إبعادهم من كنيسة المهد التي لم يُعرف لها حتى الآن سقف زمني، وأن يعود جميع الأسرى المبعدين إلى غزة البالغ عددهم ١٦٣ إلى منازلهم في الضفة، مشيراً إلى أن ما يطمئنه أن ما اتفق عليه ضمن هذه الصفقة ووثق لدى الوسيط المصري ربما يتم تطبيقه، على الرغم من أنه فاقد الأمل في الاحتلال والتزامه بتنفيذ تعهداته.

يذكر أن الأسير المحرر إياد عبيات اعتقل في الحادي والعشرين من شهر آذار من العام ٢٠٠٣ وحكم عليه بالسجن لمدة ٢١ عاماً أمضى منها ٨ سنوات، لكن سلطات الاحتلال لم تكتفِ بهذا الحكم فقامت النيابة العامة بالاستئناف على الحكم وصدر بحقه حكم بالسجن ٣ مؤبدات و٩ سنوات.

المحرر مشتهى .. ٤ مؤبدات و٢٠ عاماً بعد ٦ أشهر من زواجه

بتحية عسكرية وعناق الأحبة، استقبل الأسير المحرر روحي مشتهى "أبو جمال" (٥٤ عاماً) زوجته التي قضى معها ستة أشهر فقط من حياتهما الزوجية، ليبدد مخاوف ٢٥ سنة من القلق وعدم الاستقرار لديها في ظل غيابه القسري عنها.

الأسير المهندس روحي مشتهى، وهو من مؤسسي حركة "حماس"، كان اعتقل في ١٣ شباط ١٩٨٨ بعد ستة أشهر فقط من زواجه، وحكم عليه في البداية بالسجن سبع سنوات، ثم تبدل بأربعة مؤبدات وعشرين سنة. وتبدو حكاية زوجته "أم جمال" معه استثنائية بحجم التضحية والحب والوفاء المتبادل الذي توّج بتجدد اللقاء بعد انقطاع قسري دام قرابة ٢٥ عاماً.

وبين مشتهى أنه منذ يوم الأول له في السجن، كان على أمل دائم بالفرج، قائلاً: على الرغم من أنه لم يغب عني للحظة واحدة أن الفرج سيكون قريباً، وأن المقاومة ستجعل من المستحيل حقيقة وممكناً بل فرحة تدخل كل بيت من بيوت فلسطين، فإنني أردت أن أحرر زوجتي من الالتزام رغم العهد الأول، ولكنها أبت، فكانت صاحبة أجر أعظم كونها صبرت وأوفت مختارة ومقتنعة بهذه الطريق، حتى كانت هذه النهاية المشرقة.

وأضاف أنه تأخر في الزواج لسن السابعة والعشرين، رغم إلحاح والديه، حتى حانت اللحظة التي قرر فيها أن يقدم على هذه الخطوة، ولأنه سلك طريق المقاومة أراد أن تكون علاقته بشريكة حياته قائمة على الصراحة منذ البداية، "فإما أن تقبل وإما لا وهذا حقها"، وكان القبول وتحقق الزواج.

ونوه مشتهى إلى أن "الزيارات التي كانت تقوم بها أم جمال لي كانت تخفف عني وعنها لوعة الاشتياق، كما أنها كانت تعطيها المزيد من دفعات الصبر والثبات، ولكنها حرمت حتى من هذه الزيارة منذ ثماني سنوات ونصف"، مؤكداً أن "لحظات الحرية لحظات فرح لم يعشها في حياته، فلقيا الأحبة وملامسة ثرى الوطن بعد كسر القيد بفضل الله، ومن ثم بفضل المقاومين الأبطال، كانت لحظات تاريخية بصدق، وإن كانت هناك في القلب غصة لأننا تركنا وراءنا إخواناً لنا داخل السجون الإسرائيلية وما زالوا يعانون العذاب".

وكان مشتهى يُعد في الثالث عشر من شباط من العام ٨٨ عبوة ناسفة سرعان ما انفجرت بين يديه جراء خلل حدث أثناء محاولته صيانتها لينقل

يتبع ←

على إثرها إلى المستشفى العربي "المعمداني سابقاً" ويعتقل بعد ذلك من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وقالت "أم جمال" حول ذلك، إنها سمعت صوت الانفجار الذي وقع أسفل المنزل وشاهدت زوجها ينزف دماً قبل نقله المستشفى وتنقطع أخباره بعد اعتقاله دون أن تعرف طبيعة إصابته إلا بعد أربعة أشهر، حيث حدثت الزيارة الأولى في سجن غزة المركزي (السرايا سابقاً) ليكون اللقاء المؤثر خلف القضبان بين عريسين لم يتما عامهما الأول، ولم يكتب لهما الحمل والإنجاب بعد.

وأضافت: كانت هذه أول زيارة وأصعبها، حيث فوجئت به يعرض عليها الانفصال، لأن قضيته كبيرة وقد يأخذ فيها حكماً كبيراً (وهو ما كان لاحقاً حيث حكم عليه بأربعة مؤبدات وعشرين عاماً، على خلفية مقاومة الاحتلال وعملائه)، إلا أنها عارضت بشدة، وقالت له "سأشاركك في الأجر ويقيني أن الفرج قريب، وإن لم نلتق في الدنيا سنلتقي في الآخرة".

وتابعت أنه على الرغم من تبلغها بإدراج اسم الشيخ روحي مشتهى ضمن محرري صفقة التبادل، فإن مشاعر القلق والخوف والترقب بقيت تساورها حتى عندما كانت تتواجد في معبر رفح تنتظر وصول المحررين، موضحة أنها كانت في حالة قلق وتتفرس الوجوه والحافلات حتى شاهدته وتحقق اللقاء، فأدت له التحية العسكرية، وبدوره أدى لها التحية العسكرية وتعانقا، وعندها، أيقنت أنه تحرر وأن وعد الحرية تحقق.

"أبو سرحان" .. على شاطئ غزة بعد ٢١ عاماً

لم يُبدِ الأسير المحرر الذي أُطلق عليه لقب "مفجر ثورة السكاكين" عامر أبو سَرحان (٤٠ عاماً)، وأمضى أكثر من نصف عمره داخل السجون الإسرائيلية، أي ندم على هذه السنوات، معتبراً إياها "رخيصةً في سبيل الله والوطن"، كما أنه لم يخفِ مشاعر الفخر والاعتزاز لما قام به من عمليات طعن لثلاثة إسرائيليين أوجعت إسرائيل وقادتها، قائلاً: كان لي الفخر أن يطلق عليَّ لقب "مفجر ثورة السكاكين" التي أشعل لهيبها مطلع الانتفاضة الأولى.

وعلى الرغم من انزعاج أبو سرحان من تاريخ الحادي والعشرين من تشرين الأول، وهو تاريخ اعتقاله، فإنه أبدى تفاؤلاً كبيراً من هذا الرقم، لاسيما أنه يتزامن مع موعد الإفراج عنه.

أبو سرحان الذي كان يجلس أمام شاطئ غزة في أحد أفخم فنادق القطاع، وذلك للمرة الأولى منذ ٢١ عاماً وهو منشرح الصدر، قال: قبل أسبوع فقط كنا نجلس على كراسي حديدية ونأكل طعاماً سيئاً، وكنا لا نرى أمامنا إلا الجدران ووجوه السجانين، ولكننا اليوم نرى جمال خلق الله من الطبيعة، البحر والشجر والرمال الناعمة، والوجوه الضاحكة، وبسمات الأطفال، ولكن ما ينغص عليَّ هذا الجو الجميل، فراق الأهل.

وأضاف: أهلي سيأتون هنا إلى غزة، وأنا أنتظرهم بلهفة وشوق وحنين، إني مشتاق إليهم كثيراً، ما كنت أتمناه أن يُفرج عني لأعود إلى مسقط رأسي، ولكن الاحتلال أبى إلا أن يُنغص علينا فرحتنا بالإفراج عنا إلى قطاع غزة وليس إلى الضفة، حيث يسكن أهلي وأصدقائي وجيراني، قرب كروم اللوز وأشجار الزيتون، ونباتات الميرمية والزعتر التي تكسو الجبال الشامخة هناك.

وذكر أبو سرحان والابتسامة تعلو محياه أن المفارقة الغريبة، أن "الكثير من الناس في الضفة اعتقدوا أنني قد استُشهدت خلال تنفيذي العملية الاستشهادية، وكان ذلك من خلال الأناشيد التي ظهرت، وذُكر فيها اسمي، فهذا الموقف يعتبر من الطرائف".

وأكد أن الأسرى في سجون الاحتلال "كانوا سعداء بالصفقة، حتى وإن لم تشملهم كلهم، لأنها كسرت إرادة وعنجهية الاحتلال من جهة، وأزالت العار من جهة أخرى، فالعار أن يكون سجين أمضى ٣٤ عاماً في السجون الإسرائيلية، ولم يتحرك له أحد من العرب، في حين استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تحررهم بعد أن كانت قد وعدتهم واليوم أوفت، وكان وعدها صادقاً".

غنيم يتنسم الحرية بعد ٢٣ عاماً في الأسر

الأسير المحرر عبد الهادي غنيم "أبو ثائر" الذي تنسم عبير الحرية بعد قضاء ٢٣ عاماً من حكمه داخل سجون الاحتلال، قال لـ"آفاق برلمانية": على الرغم من أن لحظات سجني باتت أصعب على نفسي وأهلي بعد قضائي هذه المدة، لكن أملي في الله بأن الفرج قريب لم ينقطع أبداً، حتى تحقق حلمنا الذي كان في عداد المستحيل وأتى التحرير بكرامة وعزة، رغم أنف الاحتلال.

وأضاف غنيم، وهو من مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، أن "هذه اللحظة التي نعيشها بين الأهل كانت في حسابات المستحيل، فكلما حلمنا بها تألمنا كثيراً، فلا يخرج الحلم من بين جدران حاصرتنا سنوات طوال"، مشيراً إلى أن فرحتهم هذه لن تكتمل إلا بخروج جميع إخوانهم وأخواتهم الأسرى والأسيرات الذين تركوهم خلفهم في سجون الاحتلال، وتبييضها بالكامل.

وغنيم هو منفذ عملية الحافلة رقم (٤٠٥) في القدس، حيث قام بشد مقود الحافلة من السائق، فهوى الباص إلى منحدر من علو قدر بنحو ١٢٠ متراً، وقتل في العملية ١٧ إسرائيلياً، وحكم عليه بالسجن ١٦ مؤبداً و٤٨٠ سنة أخرى، أمضى منها ٢٣ عاماً متنقلاً بين العديد من سجون الاحتلال.

وعن أكثر ما كان يُقلقه على الأهل، أوضح أن "الحرب التي شنها الاحتلال على غزة بعد أسر شاليط كانت أكبر همومنا، فأصبح مصير أهلنا وشعبنا كل ما يهمنا، وعشنا فترة الحرب في حالة نفسية صعبة جداً، وأصبح تفكيرنا جميعاً ينصب على أهلنا، ولم نعد نفكر في شاليط أو صفقته بتاتاً، بل توقعنا أن يموت شاليط في هذه الحرب".

وتابع: كان الضغط يزداد على الأسرى مع سقوط كل شهيد أو جرح أي طفل في غزة، وكنا نتابع يوميات العدوان على غزة من خلال القنوات الإسرائيلية، التي كانت شحيحة في المعلومات، بعد أن سحب الاحتلال جميع المحطات من عندنا، إلا أن ما كانت تبثه وسائل الإعلام العبرية تقشعر له الأبدان، وكنا نتساءل: إذا كان هذا هو جزء مما يجري، فما حقيقة ما يجري على الأرض؟

وعن الساعات الأخيرة قبل الإفراج، أوضح غنيم أن "الاحتلال حاول فرض شروطه علينا، الأمر الذي كاد يفشل الصفقة، من خلال الطلب من الأسرى التوقيع على تعهدات بعدم العودة للمقاومة وعدم السفر للخارج"، مؤكداً أن الأسرى رفضوا التوقيع على أي تعهد من هذا القبيل.

وبيَّن أن "أحوال الأسرى قبل خطف شاليط كانت مجرد أيام لا طعم لها تنقضي وتنتهي حاملة معها آلاما كثيرة، فأحكام المؤبدات كانت تلاحقنا في كل جزء من حياتنا، حتى أحلامنا لم تفلت منها. أما ما بعد أسر شاليط، نور من السماء أضحى يحاكينا في كل وقت وحين، فتغيرت كل مناحي حياتنا الصعبة وانكشف الغائب عن العيون ليصبح التحرير من سجون الاحتلال على الرغم من المؤبدات واقعاً ملموساً يعيشه الأسرى في السجون".

وطالب غنيم جميع القوى والفصائل والشعب الفلسطيني عامة بالعمل الجاد من أجل الإفراج عن الأسرى المتبقين في سجون الاحتلال.

دعامسة: ما عانيناه في الأسر زال على معبر رفح

"أستاذ الأحزمة الناسفة" كما يُحب أن يُطلق عليه، الأسير المحرر يحيى دعامسة (٥٠ عاماً)، قصة طويلة من النضال في مسقط رأسه في بيت لحم، حُكم عليه بالسّجن المؤبّد مرتين و٤٠ عاماً، قضى منها ١٠ سنوات، وأدرج اسمه في صفقة التبادل ليتنسم الحرية من جديد مبعداً إلى غزة.

وقال دعامسة لـ"آفاق برلمانية": إن حكم المؤبد هذا هو الثاني، كما أن تحريري ضمن صفقات تبادل هو الثاني أيضاً، ففي نهاية السبعينيات حُكم عليَّ بالمؤبد قضيت منه ١٢ عاماً خلف القضبان إلى أن خرجت في صفقة التبادل التي تمت مع الجبهة الشعبية – القيادة العامة في العام ١٩٨٥، ليُعاد اعتقالي في العام ٢٠٠٢ وحكم عليَّ بالمؤبد مرتين و٤٠ عاماً إلى أن خرجت في صفقة "الوفاء للأحرار" بعد قضائي في الأسر ١٠ سنوات.

وأضاف: مع اندلاع انتفاضة الأقصى ما كان مني إلا أن كنت أوّل من أرسل برقيات المقاومة للصهاينة من خلال استشهادي "الكتائب" إبراهيم الوهادنة، في محاولة لاغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرئيل شارون في ملعب المالحة، وبقيت بعدها متمسّكاً بالبندقية إلى أن تم اعتقالي في عملية وصفتها المخابرات الإسرائيلية بالمعقدة جداً وصدر بحقي هذا الحكم.

ونوه إلى أن سنوات سجنه الطويلة التي امتدت إلى نحو ٢٢ عاماً كانت قاسية وصعبة للغاية، لكنها لم تؤثر فيه ولم تفُت من عضده شيئاً بقدر ما أثر فيه فراق والدته قبل الإفراج عنه بشهرين تقريباً دون أن تراه وتكحّل عيناها بمشاهدته واحتضانها له، لأن ذلك كان أسمى أمانيها بسبب المرض الذي أقعدها عن الحركة.

وتابع دعامسة أن ما خفف عنه حرقة الإبعاد والبعد عن الأهل، حفاوة الاستقبال التي لم يكن أحد يتوقعها، وأيضاً وصول زوجته وبناته الثلاث وزوجة ابنه وأحفاده الثلاثة إلى غزة ليلتئم شمل العائلة.

وبيَّن أنه وزوجته وبناته سيبقون في غزة، في حين أن زوجة ابنه وأحفاده سيعودون من حيث أتوا إلى بيت لحم، لأنه لم يشأ لابنه وأسرته أن يتشتتوا مثله، لأن لهم منزلاً وأرضاً ومصالحهم وعملهم هناك، مشيراً إلى أنه سيرسل في طلبهم لزيارته بين وقت وآخر حتى يحافظ على التواصل العائلي.

ما سبق ليس سوى القليل من ٤٧٧ حكاية مختلفة هي بعدد الأسيرات والأسرى المحررين الذين أراد الاحتلال لبعضهم أن يتشتتوا في بقاع الأرض، فكل حكاية أسير يمكن أن تصلح لعمل فيلم درامي، وتؤكد على عمق معاناة الأسرى في سجون الاحتلال، واستمرار بعض أشكال هذه المعاناة بعد التحرر من الأسر، وبخاصة بسبب الإبعاد الذي فرض على أكثر من ٢٠٠ أسير بعيداً عن مسقط رأسهم وذويهم، سواء إلى قطاع غزة أو إلى المنافي خارج أرض الوطن.

رغم تحسن وضعهم المعيشي منذ بدء تطبيق قانون الأسرى

ما بعد احتفالات «الصفقة».. الأسرى المحررون أمام تحديات الظروف المعيشية والاندماج في المجتمع

حسام عز الدين

في الوقت الذي يبدي فيه أسرى محررون وعائلاتهم تذمراً من مستوى اهتمام السلطة الوطنية بوضعيتهم المعيشية والحياتية اليومية بعد تحريرهم، يقول مسؤولون في مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى من خارج مؤسسات السلطة، إن وضعية الأسرى المعيشية منذ البدء في تطبيق قانون الأسرى بداية العام الحالي تحسنت إلى درجة عالية جداً.

وتقول الأسيرة المحررة قاهرة السعدي، أم لستة أبناء، إنها فوجئت مما وصفته تدني الاهتمام بالأسرى المحررين من قبل المؤسسات الفلسطينية المختلفة، ليس على صعيد احتفالات الاستقبال، وإنما من حيث الاهتمام بوضع الأسرى المعيشي.

وقالت السعدي لـ"آفاق برلمانية": لم نجد أي اهتمام بوضعنا المعيشي لغاية الآن، ولم نتلق إلا منحة الرئيس محمود عباس التي تسلمناها قبل أيام، في حين أن هناك كثيراً من الاحتياجات العائلية لأسرتي.

وبلغت قيمة المنحة الرئاسية التي وزعت على الأسرى المحررين ٤ آلاف دولار لكل أسير وأسيرة، تصرف لمرة واحدة.

وقالت السعدي: وضعية الأسرى المحررين لا تتطلب فقط منحاً مالية من هنا وهناك، نحن بحاجة إلى توفير دخول شهرية تمكننا من العيش بكرامة بعد أن تم تحريرنا من الأسر.

وأبدت حنقاً على كافة المؤسسات العاملة في مجال رعاية شؤون الأسرى، موضحة أن أحداً لم يكن يزور أبناءها طيلة فترة اعتقالها البالغة عشر سنوات، وأن أحداً لم يكن يعتني بأسرتها على الصعيد المعيشي والحياتي اليومي.

وقالت: علمت من زوجي بعدما خرجت أن أحداً لم يكن يساعد أسرتي مادياً أو معنوياً، وهذا ترك انطباعاً سيئاً لدي.

وتأمل السعدي في أن لا ينعكس الانقسام السياسي القائم على معالجة مشاكل الأسرى المحررين بعد خروجهم من السجون، بخاصة المشاكل المعيشية اليومية، مطالبة السلطة الوطنية بتحسين مستوى الرواتب الشهرية التي كانوا يتقاضونها وهم في الأسر.

وأدرج كثير من الأسرى المحررين ضمن برامجه خططاً للمستقبل ليكمل فيها حياته خارج السجن، ولكن هذه المخططات قد تصطدم بواقع يخالف توقعات الأسير المحرر.

فالأسيرة آمنة منى التي تم إبعادها إلى تركيا تفكر بمواصلة تعليمها الأكاديمي إلى أقصى ما وصل إليه الإنسان من تعليم، حسب ما قالت في حديث خاص.

لكن رغبة منى في مواصلة التحصيل العلمي قد تصطدم بواقع مالي يمنعها من تحقيق ما تصبو إليه.

ومن الأسرى المحررين من كان يعمل في مؤسسات السلطة الوطنية، وبقي راتبه الشهري سارياً، لكن هناك من الأسرى من اعتقل أصلاً قبل قيام السلطة الوطنية.

وهناك من هؤلاء المحررين، كما وثقت العديد من المؤسسات، من يحتاج إلى علاج بعد التحرر من الأسر، إضافة إلى عناية خاصة تتطلب رفع وتيرة العمل المؤسساتي لخدمة هؤلاء.

"حريات": وضع الأسرى المحررين جيد ونعمل على المزيد

وكانت السلطة الوطنية أقرت اللوائح التنفيذية لقانون الأسرى في بداية العام الحالي، وفق خمسة بنود، أربعة منها تتعامل مع الأسرى وهم داخل الأسر، والبند الخامس يتعامل مع حقوق الأسرى بعد خروجهم من السجون.

وقال مدير مركز "حريات" حلمي الأعرج، الذي كان أمضى ١٠ سنوات في السجن، وأطلق سراحه قبل سنوات، "إن أحداً لا يستطيع توجيه اللوم للسلطة على ما تقدمه للأسرى".

وأضاف: نحن كمركز نهتم بقضايا وشؤون الأسرى ونتابع قضاياهم بكل تفاصيلها، بالتعاون والتنسيق مع وزارة شؤون الأسرى وباقي المؤسسات التي أسهمت بشكل كبير في بلورة اللوائح التنفيذية لقانون الأسرى في بداية العام الجاري.

ونوه الأعرج إلى البند الخامس من اللوائح التنفيذية للقانون، الذي يتعامل مع الأسرى بعد إطلاق سراحهم، موضحاً أن هذه اللوائح التنفيذية "تضمن حقوق الأسرى وفق مواصفات معينة، كسنوات السجن والوضع الصحي".

لكنه أضاف: هناك اليوم وضع اجتماعي معقد، وارتفاع في نسبة البطالة، وهو ما صعب المهمة شيئاً ما على السلطة الوطنية.

وسرد الأعرج تفاصيل الرواتب التي يتقاضاها الأسرى كل حسب مدة محكوميته، على النحو التالي:

- من سنة فأقل من ثلاث سنوات الراتب ١٤٠٠ شيكل، إضافة إلى ٣٠٠ شيكل عن الزوجة، و٥٠ شيكل عن كل طفل.
- من ثلاث سنوات فأقل من خمس، الراتب ٢٠٠٠ شيكل، إلى جانب الإضافات الأخرى.
- من خمس سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات، الراتب ٤ آلاف شيكل مع علاوة الزوجة والأبناء.

- من ١٠ سنوات إلى اقل من ١٥ سنة، الراتب ٦ آلاف شيكل مع علاوة الزوجة والأبناء.
- من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة، الراتب ٧ آلاف شيكل، إضافة إلى علاوات الزوجة والأبناء.
- من ٢٠ سنة إلى أقل من ٢٥ سنة، الراتب ٨ آلاف شيكل، إضافة إلى علاوة الزوجة والأبناء.
- من ٢٥ سنة إلى أقل من ثلاثين، الراتب ١٠ آلاف شيكل، إضافة إلى علاوة الزوجة والأبناء.
- من ٣٠ سنة فأكثر، الراتب ١٢ ألف شيكل، إضافة إلى علاوة الزوجة والأولاد.

وحسب الأعرج، فإن السلطة الوطنية وافقت على احتساب الأشهر الستة المقبلة للأسرى كأنهم داخل السجن، ومن ثم يتحول نظام رواتبهم حسب نظام السلفة وفقاً للسنوات التي أمضوها، ولدرجة أن البعض منهم يصل راتبه إلى مستوى راتب المدير العام.

ويؤكد الأعرج أن السلطة الوطنية تعاونت مع المؤسسات العاملة في متابعة شؤون الأسرى، وأنها حسنت وضعيتهم كثيراً مقارنة بالسنوات السابقة.

لكن هناك من يقول إن الأسرى بحاجة إلى برامج تمكنهم من الانخراط في المجتمع، سواء من خلال وضعية سياسية في تنظيماتهم، أو من خلال العمل في مؤسسات اجتماعية.

وفي الوقت الذي تتحدث فيه مؤسسات تعمل في قضايا متابعة شؤون الأسرى، عن أهمية مساعدتهم في الاندماج بالمجتمع، وبخاصة أن معظمهم أمضى سنوات طويلة داخل السجون، يرى آخرون أن معظم الأسرى "هم مناضلون وقيادات سياسية في أحزابهم، وأن على الأحزاب أن توفر لهؤلاء الأسرى وضعاً معيشياً ملائماً يليق بسنوات تضحياتهم".

وتقف الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والمحررين التي تأسست في العام ٢٠٠٤، إلى جانب توفير حياة كريمة للأسرى، إلا أن هذه المؤسسة ترى أن جهدها في متابعة شؤون الأسرى ينحصر في العمل على بعدين، كما يقول مسؤول العلاقات الخارجية عصام بكر، يتمثل البعد الأول في الضغط على إسرائيل لتحسين أوضاع الأسرى، والثاني في تنظيم الأنشطة الشعبية المساندة للأسرى داخل الأسر.

وأوضح بكر أن الهيئة تنظم لقاءات مع مؤسسات السلطة بهدف البحث في سبل توفير حياة كريمة للأسرى المحررين.

صفقة التبادل في أرقام

أصدرت وزارة شؤون الأسرى والمحررين في غزة تقريراً تحليلياً عن واقع الأسرى المفرج عنهم وفق صفقة التبادل المبرمة بين حركة "حماس" وإسرائيل، جاء فيه أن العدد الإجمالي للأسرى الذين تشملهم الصفقة هو ١٠٠٠ أسير و٢٧ أسيرة، وأن المرحلة الأولى شملت الإفراج عن ٤٥٠ أسيراً و٢٧ أسيرة.

الأسيرات:

تم الإفراج عن ٢٧ أسيرة وتبقى في السجون ٩ أسيرات، وجميع من أُفرج عنهن توجهن إلى بيوتهن باستثناء إبعاد أحلام التميمي إلى الأردن، وآمنة منى إلى تركيا.

وأشار التقرير إلى أن خمساً من الأسيرات المحررات كن محكومات بالسجن المؤبد.

توزيع قائمة الأسرى المحررين (٤٥٠ أسيراً):

إجمالي الذين أُفرج عنهم إلى بيوتهم في الضفة الغربية والقدس وغزة يبلغ ٢٤٧ أسيراً، موزعين كالتالي حسب المنطقة وإجراءات الإفراج:

المفرج عنهم إلى بيوتهم (٢٤٧ أسيراً):

١٣١ أسيراً من غزة إلى بيوتهم، و٤٧ من الضفة الغربية إلى بيوتهم بالضفة دون قيود، و٥١ من الضفة إلى بيوتهم بإجراءات أمنية وتقييد حركتهم ومطلوب منهم التوقيع شهرياً في أقرب مركز للشرطة، أي شبه إقامة جبرية، و١٢ أسيراً من القدس، بينهم ٨ من القدس إلى بيوتهم دون قيود، بالإضافة إلى ٤ أسرى إفراج إلى بيوتهم بإجراءات أمنية، و٥ من الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨ إلى بيوتهم، وأسير واحد من هضبة الجولان السورية.

الإبعاد إلى الخارج وإلى قطاع غزة (٢٠٣ أسرى):

١٦٣ أسيراً محرراً من الضفة والقدس تم إبعادهم إلى قطاع غزة، بينهم ١٥ أسيراً من القدس، و٤٠ أسيراً للخارج، بينهم ٢٩ أسيراً من الضفة الغربية و١٠ من القدس، وأسير واحد من غزة. كما تمت إضافة إلى هذا العدد، إبعاد أسيرتين محررتين إلى كل من الأردن وتركيا.

أسرى القدس:

إجمالي المفرج عنهم ٣٧ أسيراً، منهم ٨ أسرى إلى بيوتهم، و٤ أسرى إلى بيوتهم مع إجراءات أمنية وتقييد الحركة، و١٥ أسيراً إبعاد إلى غزة، و١٠ أسرى إبعاد للخارج.

الانتماء الحزبي:

بيَّن التقرير أن قرابة ٧٥٪ - ٨٠٪ ينتمون لحركة "حماس"، وأن ٩٠٪ ممن تم إبعادهم إلى الخارج (تركيا، سوريا، قطر) ينتمون لحركة "حماس"، و٨٠٪ من المبعدين من الضفة والقدس إلى غزة ينتمون لحركة "حماس"، و٥٢٪ من أسرى غزة المفرج عنهم (١٣١ أسيراً محرراً) ينتمون لحركة "حماس".

الأحكام:

أوضح التقرير أن ٢٧٩ من إجمالي قائمة الأسرى المحررين كانوا يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد، بالإضافة إلى ٥ أسيرات، وأن ٨٤ من المفرج عنهم من أسرى قطاع غزة كانوا يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد من إجمالي ١٣١ أسيراً، أي ما نسبته ٦٤٪ من إجمالي أسرى القطاع، في حين أن ١٩٥ من المفرج عنهم من الضفة والقدس كانوا يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد ويشكلون ما نسبته ٦١٪ من إجمالي أسرى الضفة والقدس.

تاريخ الاعتقال:

وحسب التقرير، فإن ١٧٢ أسيراً من إجمالي القائمة فقط كانوا معتقلين منذ ما قبل أوسلو وقيام السلطة في الرابع من أيار ١٩٩٤، بمعنى أن الصفقة أبقت ١٢٧ أسيراً من القدامى، وأن ٦٠ أسيراً اعتقلوا بعد أوسلو وقبل انتفاضة الأقصى، و٢١٩ اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى.

المحررون المبعدون إلى القطاع (١٦٣ أسيراً) وانتماءاتهم التنظيمية:

أشار التقرير إلى أن هؤلاء يتوزعون كما يلي: ١٢٨ من "حماس"، و٢٠ من "فتح"، و١٠ من الجهاد الإسلامي، و٤ من الجبهة الشعبية، ومحرر واحد من الجبهة الديمقراطية.

القدامى المتبقون في السجون ولم تشملهم الصفقة:

وأضاف التقرير أن هناك ١٢٧ أسيراً قبل اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية لم تشملهم صفقة تبادل الأسرى، و٥٢ أسيراً معتقلاً منذ أكثر من ٢٠ عاماً، بينهم ٢٣ أسيراً معتقلاً منذ ٢٥ عاماً وما يزيد، مبيناً أنه بعد إتمام الصفقة والإفراجات تسلم الأسير كريم يونس راية "عميد الأسرى".

جثامين الشهداء:

لم تتضمن صفقة التبادل استعادة جثامين الشهداء المحتجزة لدى سلطات الاحتلال، لاسيما جثماني الشهيدين اللذين استشهدا خلال مشاركتهما بعملية أسر الجندي جلعاد شاليط وهما محمد عزمي فروانة، وحامد الرنتيسي.

أسرى القطاع المحررون أمضوا ٢١٦١ عاماً في السجون

بدوره، قال الباحث المختص بشؤون الأسرى، عبد الناصر فروانة، إن مجموع الأسرى من قطاع غزة الذين تحرروا في إطار صفقة تبادل الأسرى بلغ ١٣٣ أسيرا، منهم أسيرة واحدة، وأسير واحد أبعد للخارج، وإن مجموع ما أمضوه من سنوات في سجون الاحتلال وصل إلى ٢١٦١ سنة، فيما لم يمضِ الجندي الإسرائيلي شاليط سوى ١٩٤٠ يوماً.

وأضاف فروانة أن ١٣١ أسيراً، إضافة إلى أسيرة واحدة، أطلق سراحهم إلى بيوتهم في قطاع غزة، فيما تم إبعاد أسير واحد من القطاع إلى الخارج ضمن ٤٠ أسيراً مبعدا إلى الخارج.

وأوضح أن ٣٨ أسيراً من هؤلاء الأسرى المحررين أمضى كل واحد منهم أكثر من ٢٠ عاماً بشكل متواصل، وبينهم ٨ أسرى أمضوا أكثر من ربع قرن، مبيّناً أن من بين المحررين من أسرى القطاع يوجد ٨٧ أسيراً من القدامى الذين اعتقلوا قبل أوسلو وقيام السلطة، وهناك ٨ أسرى محررين اعتقلوا بعد أسر شاليط في حزيران ٢٠٠٦.

وأشار فروانة إلى أن من بين الأسرى المحررين ٨٤ كانوا يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد لمرة واحدة أو لمرات عدة، وأن ١٩ أسيراً، إضافة إلى الأسيرة الوحيدة من القطاع كان متبقياً لهم أقل من ١٠ سنوات.

الأسيرات المحررات أمضين في السجون ١٤٧ عاماً

وفي سياق متصل، قال فروانة إن جميع الأسيرات المحررات في صفقة التبادل والبالغ عددهن ٢٧ أسيرة، أمضين في سجون الاحتلال ١٤٧ عاماً من مجموع الأحكام الصادرة بحقهن، التي بلغت ٢٢٥٦ عاماً.

وأضاف أن جميعهن كن اعتقلن خلال انتفاضة الأقصى التي اندلعت العام ٢٠٠٠، لافتاً إلى أن ٥ أسيرات منهن اعتقلن العام ٢٠٠١، أي مضى على اعتقالهن ١٠ سنوات، و٤ اعتقلن العام ٢٠٠٢ وأمضين ٩ سنوات، وأسيرة واحدة اعتقلت العام ٢٠٠٣.

ونوه فروانة إلى أن أسيرتين اعتقلتا العام ٢٠٠٤، وأسيرتين العام ٢٠٠٥، وأسيرة واحدة العام ٢٠٠٦، وأسيرتين العام ٢٠٠٨، و٦ أسيرات العام ٢٠٠٩، و٣ أسيرات العام ٢٠١٠، وأسيرة واحدة كانت اعتقلت خلال العام الجاري.

وبين أن ٢٢ أسيرة ممن تحررن ضمن الصفقة كان قد صدرت بحقهن أحكام مختلفة وصلت بمجموعها إلى ٢٢٥٦ سنة، بينهن ٥ أسيرات كان قد صدرت بحقهن أحكام بالسجن المؤبد لمرة واحدة أو لمرات عدة، وهن: أحلام التميمي، قاهرة السعدي، سناء شحادة، دعاء الجيوسي، آمنة منى.

ولفت إلى أن هناك ٩ أسيرات كن يقضين أحكاماً بالسجن الفعلي ما بين ٩ – ٢٥ سنة، والباقي أقل من ٩ سنوات.

وأوضح فروانة أن صفقة التبادل شملت الإفراج عن ٢٧ أسيرة من أصل ٣٦، بينهن الأسيرة الوحيدة من غزة وفاء سمير البس، و٣ من القدس، فيما لم تتضمن أية أسيرة من الداخل، ولا يزال في سجون الاحتلال ٩ أسيرات، بالإضافة إلى أسيرة عاشرة أعلن عن اعتقالها قبل أيام.

وهؤلاء الأسيرات هن: لينا جربوني (الجهاد الإسلامي) من أراضي ٤٨ ومحكومة بالسجن ١٧ سنة، ورود قاسم (الجبهة الشعبية) من أراضي ٤٨ ومحكومة بالسجن ٦ سنوات ونصف، خديجة أبو عياش محكومة ٣ سنوات و٩ شهور، وجميعهن من أراضي ٤٨، والأسيرة سعاد نزال من قلقيلية ومحكومة بالسجن سنتين ونصف، بالإضافة إلى خمس أسيرات موقوفات هن: منى قعدان من جنين، بشرى الطويل من رام الله، فداء أبو سنينة من الخليل، هنية منير ناصر من رام الله، رانية أبو هلسة من القدس، وجميعهن موجودات حالياً في سجن "هشارون".

زيتون فلسطين .. اهتمام بالمقلوب وإنتاج لم يتطور منذ ٤٠ عاماً!

غازي بني عودة

لا يكاد يختلف فلسطينيان حول أهمية شجرة الزيتون الاقتصادية ومكانتها الرمزية التي ترقى لدرجة القداسة في الوجدان والثقافة الجمعية للفلسطينيين. أمرٌ يجري التعبير عنه بإعلانات حرص وحماية، رسمية، ومؤسساتية، وشعبية، لكن الممارسةً والحقائق على الأرض تجافيها.

ثلاث حقائق تؤكد الفجوة بين التصريح والفعل، بين الرغبة وترجمتها مشاريع وسياسات على الأرض. تقول الحقيقة الأولى إن إنتاجنا من زيت الزيتون لم يتغير منذ احتلال بقية الأراضي الفلسطينية العام ١٩٦٧ على الرغم من أنه تمت زراعة ملايين الأشجار خلال العقود الأربعة الماضية. أما الحقيقة الثانية، فتتمثل بقرار الحكومة فرض ضريبة على قطاع الزراعة (المعفى من الضرائب في معظم بلدان العالم)، في حين تكمن الحقيقة الثالثة في أمر أشد بساطة؛ الفلسطينيون ما زالوا يجهلون مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون، أو عدد أشجارهم، فلا اتفاق حتى الآن على رقم محدد أو تقدير معين!

وبجوار كل هذا، فإن سياسات الاحتلال (مصادرة الأراضي، وموارد المياه، واقتلاع الأشجار) تبقى في مقدمة أسباب مراوحة إنتاج قطاع الزيتون في مكانه طوال أربعة عقود، لكن المختصين يشيرون أيضاً إلى تراجع اهتمام المزارعين وعنايتهم بهذه الشجرة كسبب رئيسي.

ولا يمكن رؤية تراجع اهتمام المزارعين بمعزل عن غياب السياسات الوطنية العامة التي من المفترض أن تخدم تحفيزهم وتعبر بشكل حقيقي عما يعلن عنه من حرص واهتمام بهذا القطاع في مختلف المناسبات.

الجدوى مفتاح الحل

وزير الزراعة (الموقوف عن العمل) الدكتور إسماعيل دعيق يرى أن الزيادة في إنتاج الزيت الفلسطيني لم تحدث، لأن اهتمام الناس تراجع، كإحدى نتائج ارتفاع كلفة الإنتاج، وأن مفتاح الحل يكمن في تحقق الجدوى الاقتصادية التي "لا نستطيع بدونها الحديث عن تطوير قطاع الزيتون".

ويقول دعيق: كلفة إنتاج كيلو الزيت الواحد تصل ١٢ شيكلاً، وبالتالي فقد عملنا على أن لا يهبط سعر البيع عن ٢٠ شيكلاً، وهو أمرٌ حافظنا عليه خلال العامين الماضيين كي تبقى هناك جدوى.

ويشير إلى أن وزارة الزراعة، ولتحقيق هذا الهدف، أبلغت الجمعيات الزراعية أنها ستعطي قروضاً لشراء الزيت وتخزينه إن هبط سعره عن ٢٠ شيكلاً كي تتم بالمحصلة المحافظة على سعر مُجدٍ للمزارعين، ما ساهم في زيادة اهتمامهم خلال العامين الماضيين، حيث لم يهبط سعر الزيت عن هذا الحد.

وحول فرص التصدير للخارج، يوضح دعيق أن "الأسعار عندنا جيدة وأعلى من مثيلتها في الأسواق الخارجية، ما يجعل التسويق محلياً أفضل"، لافتاً إلى أن العديد من الشركات التي عملت على تعبئة وتصدير الزيت للخارج، واجهت مصاعب دفعتها لوقف ذلك.

وقال: التصدير يمكن أن ينحصر بالجودة العالية جداً، لافتاً إلى أنه في المقابل لا يتم فلسطينياً استيراد زيت الزيتون، وأن ما يحدث هو أن إسرائيل فتحت أبواب الاستيراد، وبدأ بعض التجار يأخذون من هناك (يقومون بتهريب الزيت من إسرائيل للأسواق الفلسطينية).

ونوه إلى عمليات غش (يقوم بها تجار إسرائيليون وفلسطينيون) تجري بجوار عملية التهريب، وهو أمر لا يستطيع المواطن اكتشافه دون اللجوء للمختبر، لأن هذه العملية تترافق مع إضافة نكهات ولون تجعله مشابهاً لزيت الزيتون.

الاحتلال وسياساته

وكشف تقرير أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة "أوتشا"، أن المستوطنين اقتلعوا أو حرقوا ما يزيد على ٧ آلاف و٥٠٠ شجرة زيتون خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري ٢٠١١.

ويشير التقرير الذي صدر، مؤخراً، إلى صعوبة وصول المزارعين إلى حقول الزيتون التي تقع بجوار ٥٥ مستوطنة، موضحاً أن سلطات الاحتلال رفضت ما يقارب ٤٠٪ من الطلبات التي قدمها الفلسطينيون قبيل موسم الزيتون العام ٢٠١٠ للحصول على تصاريح للوصول إلى حقولهم الواقعة خلف جدار الضم العنصري.

ونوه إلى أن ٤٤ من بين ٦٦ بوابة لا تفتح إلا خلال موسم قطف الزيتون، ما يعيق الاعتناء بالحقول بصورة منتظمة، ويقوض قدرتها على الإنتاج.

ولا يقتصر أثر سياسات الاحتلال على انعكاساتها المباشرة على زراعة وإنتاج قطاع الزيتون (قطع الأشجار، مصادرة الأراضي وإغلاقها)، بل يجب رؤيتها بما أحدثته من تغيرات جذرية قادت في إحدى ترجماتها إلى هجر الأرض وتحويل المزارع إلى عامل في مصانع وورش ومزارع الاحتلال ومستوطناته.

ولكن هذا لا يلغي قدرة الفلسطينيين على التأثير في الجوانب الأخرى، ولا يعفيهم من حقيقة ضعف ما يقومون به على صعيد تطوير قطاع الزيتون وزيادة الإنتاجية.

أسباب أخرى

ويشير الدكتور دعيق في معرض تفسيره لأسباب ثبات إنتاج قطاع الزيتون على الرغم من الزيادة في أعداد الأشجار، إلى نقطة أخرى تتمثل بزراعة ملايين الأشجار من صنف النبالي المحسن خلال الثمانينيات والتسعينيات، موضحاً أن زراعة هذه الأشجار تمت ضمن مساعي الجمعيات الزراعية الفلسطينية لتعبئة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي بهدف حمايتها من الاستيطان، لاسيما أن هذا الصنف يسهل تكثيره.

وأوضح أن هذا الصنف غير قادر على مواجهة الجفاف، وتهبط إنتاجيته إلى نحو ١٥٪، وأن وزارة الزراعة حاولت إيجاد حل لهذه المشكلة ومعالجتها من خلال رصد نصف مليون دولار للأبحاث التي تشمل قطاع الزيتون، لكن الأمر أُجهض لأن الحكومة لم توفر هذا المبلغ.

مكانة الزيتون

وعلى الرغم من أن الزيتون لا يزال يحتل المقعد الأول بين قائمة المنتجات الزراعية المختلفة من حيث المساهمة في الدخل الفلسطيني، فإن قطاعات أخرى ذات جدوى وفرص أفضل بدأت تتقدم وتستقطب الاهتمام بتسارع.

ويشير دعيق إلى النباتات الطبية والنخيل واللوز، وقال: أصبحنا ننتج ١٥٠ طناً من النباتات الطبية شهرياً، أما النخيل فإنه سيدخل علينا خلال ٤ – ٥ سنوات ما بين ٥٠ – ٦٠ مليون دولار، ما يعني أن ١٠ آلاف دونم مزروعة بالنخيل ستوازي في جدواها نحو ٩٠٠ ألف دونم من الزيتون.

وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالنباتات الطبية حالياً نحو ١٥٠٠ دونم، يجري العمل من أجل رفعها إلى ٥٠٠٠ دونم، علماً أن الكيلوغرام الواحد يباع بمبلغ يتراوح بين ٥– ٧ دولارات (الإنتاج مخصص للتصدير).

ويعتبر اللوز أحد القطاعات المهمة، حيث زرعت مساحات واسعة في الشمال، ويتوقع زراعة مليون شجرة في شمال الضفة، وبخاصة أن إنتاج الدونم الواحد من اللوز غير المروي يعادل نحو ٥٠٠ دولار. أما الدونم المروي، فيصل إنتاجه إلى نحو ١٥٠٠ دولار حسب دعيق الذي يؤكد على ضرورة عدم التمسك بإطار محدد في الإنتاج.

وحول ما قد يترتب على مثل هذه التوجهات من تحديات، لاسيما ما يتصل بشح المياه بسبب استحواذ الاحتلال عليها، يوضح أن قطاع النخيل –على سبيل المثال– يعتمد على المياه شبه المالحة (غير المستفاد منها)، أما خطة توسعة المساحات المزروعة باللوز، فإنها تقوم على توظيف مياه الصرف الصحي المعالجة في ريه نظراً لأن الثمرة مغطاة

يتبع ←

ولا تتأثر بذلك. وبالنسبة للنباتات الطبية، فإنها، وإن رويت بالمياه النقية، فإن استبدال جزء من المساحات التي تزرع بالخضار بهذه النباتات سينطوي على جدوى أعلى بكثير للمزارع والاقتصاد.

حلول

يؤكد رئيس المركز الفلسطيني للبحوث والتنمية الزراعية المهندس الزراعي فارس الجابي، أن العديد من الإشكاليات التي يواجهها قطاع الزيتون يمكن التغلب عليها ومعالجتها إذا ما توفرت الموازنات والإرادة، وبالتالي إحداث نقلة نوعية في الإنتاج، ورفع مساهمة هذا القطاع الذي سيبقى أساسياً، لاسيما أن الزيتون يتركز في مناطق جبلية لا تصلح لزراعات أخرى.

وحسب الجابي، فإن ذبابة الزيتون تتسبب سنوياً بخسائر ضخمة تقدر بنحو ٢٠ ألف طن من الزيتون، الأمر الذي يمكن تلافيه، علماً أن معدلات الإصابة والضرر تتفاوت من موقع إلى آخر، وقد وصلت هذا العام في بعض مناطق عصيرة الشمالية قرب نابلس مثلاً، إلى نحو ١٠٠٪، ما يظهر حجم الضرر الذي قد يتكبده المزارع نتيجة ذلك.

ويقول: هناك حلول صديقة للبيئة بعيدة عن استخدام المواد الكيماوية التي قد تؤثر على جودة الزيت الفلسطيني وتسويقه، لكن مكافحة هذا المرض يجب أن تتم بشكل جماعي.

ويؤكد دعيق رداً على ذلك: لقد دخلنا في مشروع إقليمي (فلسطين، والأردن، وإسرائيل) لمكافحة ذبابة الزيتون عبر توزيع ذكور عقيمة، ومن المقرر أن يبدأ تنفيذه خلال شهر نيسان المقبل، موضحاً أن المشروع يقوم على نشر ذكور عقيمة للقضاء على هذه الذبابة والمرض الذي تتسبب به، وذلك على غرار مشروع مماثل تم تنفيذه لمكافحة ذبابة الحمضيات، حيث كان تم توزيع نحو مليوني ذكر عقيم.

ويؤكد الجابي الذي أشغل لسنوات منصب رئيس مجلس الزيت الفلسطيني، أن "الزيتون سيبقى محصولاً رئيسياً عندنا، وبخاصة أنه موجود في مناطق غير مستغلة، لافتاً إلى أنه تتم أحياناً زراعته في الأراضي التي يفترض أن تزرع بالحبوب".

ويضيف: العناية بالزيتون تراجعت، صحيح أن المناخ تغير، لكن هذا الأمر يمكن التعامل معه، والإنسان يستطيع أن يخفض الضرر المترتب على ذلك، فالأسمدة العضوية مثلاً تساهم في حفظ الرطوبة والمياه، وكذلك طرق الفلاحة الصحيحة، لاسيما أن نظام الفلاحة المتبع عندنا خاطئ ويؤثر على تبدد الرطوبة وهرم أشجار الزيتون.

ويرى أن الموازنات المخصصة للزراعة والزيتون غير كافية، وأن المشاريع التي تنفذ في هذا الإطار "ذات طابع إغاثي وليس تنموياً، ومن خلال الدراسة تبين لنا أن ١٠٪ فقط من قيمة هذه المشاريع تصل المزارع فقط".

ويتساءل الجابي عما يمكن أن يجنيه المزارع على الصعيد التنموي من تزويده بمقص أو مفرش على سبيل المثال؟!

وأضاف: هناك خطوات يجب أن تتخذ من قبل الجهات الرسمية لتطوير هذا القطاع، فقطاف الزيتون يحتاج إلى نحو ٤ ملايين يوم عمل، ونحن معنيون بأن تكون أيام العمل هذه من داخل العائلة، ويمكن حلها من خلال منح الجامعات وطلبة الصفوف العليا في المدارس إجازات لتحقيق ذلك، حيث أننا لو أعطيناهم إجازات ليومين فقط، فإننا سنوفر نصف مليون يوم عمل.

وأعرب عن أسفه لأن الجامعات ووزارة التربية رفضت ذلك، باستثناء بعض المناطق التي منحت فيها "التربية" إجازات للطلبة، موضحاً أن الأعمال التطوعية التي نشهدها تنطوي على أبعاد "معنوية سياسية، ولكنها ضارة على المستوى العملي الإنتاجي، نظراً لأن المتطوعين في كثير من الأحيان لا يعرفون كيفية قطاف الزيتون، ما يجعل الأضرار تفوق الفائدة العملية".

واعتبر أن الجهات الرسمية والمختصة يمكنها أن تفرض على كل طالب العمل لساعات عدة كنوع من الخدمة الاجتماعية، شريطة أن يتم تدريبه مسبقاً على أداء هذا العمل.

الضرائب .. إسناد بالمقلوب!

قرار الحكومة الأخير (فرض ضريبة على الإنتاج الزراعي) جاء معاكساً لما ينتظره المزارعون والقائمون على هذا القطاع من محفزات لتمكينهم من الصمود أمام التحديات المتصلة بإجراءات وسياسات الاحتلال، ناهيك عن أن تطويره كفكرة ستبقى حبيسة الحلم.

ويصف دعيق هذه الخطوة بأنها "أكبر خطأ تاريخي"، ويقول: عندنا احتلال يستولي على الأرض والمياه، فكيف نصبح نحن ضد أنفسنا، هذا أمر لا يمكن تفسيره.

ويؤكد أن وزارة الزراعة كانت سجلت بعض الملاحظات على القانون (الضريبة)، وأُبلغت أنه تم الأخذ بها، لكن القانون الذي وصل إلى الرئيس وصادق عليه لم يأخذ بتلك الملاحظات.

ويضيف: أنا متأكد أن القانون سينعكس سلباً على الزراعة.

ويشير إلى مسألة الاسترداد الضريبي وعدم الالتزام بها وتعطيل وزارة المالية لاسترداد ضريبة الثروة الحيوانية.

ويوضح "إننا نستورد نحو ٨٠٠ مليون دولار من المستلزمات الزراعية، وتقدر قيمة ما يتوجب استرداده كضريبة بنحو ١٢٠ مليوناً، لكن حسب وزارة المالية فإنها لم تسترد خلال سنة من هذا الرقم كما قالت سوى ٢٥ مليون شيكل، أي ما يعادل ٧ ملايين دولار تقريباً".

ويتساءل دعيق عن مصير المبالغ المتبقية التي "تذهب عملياً لجيوب التجار الفلسطينيين والإسرائيليين ولا تعود للمزارعين الذين يفكر بعضهم برفع قضايا على عاملين في وزارة المالية (الفلسطينية) بسبب الاسترداد الضريبي".

ويرى المهتمون بالقطاع الزراعي أن ما أدخل من تعديلات على قانون الضريبة يرمي لجني مزيد من الأموال من قبل الحكومة، دون الأخذ بالاعتبار الآثار بعيدة المدى لمثل هذه الخطوة، لاسيما على الفئات الشعبية وقطاع الزراعة.

زيتون فلسطين بالأرقام

- تقدر أعداد أشجار الزيتون في الأراضي الفلسطينية بنحو ١١ مليون شجرة، أما معدل استهلاك الفلسطيني من الزيت فيبلغ ٤ لترات و٥ر٢ كيلو من الزيتون المكبوس.
- تعتاش من قطاع الزيتون نحو ١٠٠ ألف عائلة تعمل في مراحل الإنتاج المختلفة (الإنتاج والعصر والتسويق).
- نحو ١٠٪ من الأراضي المزروعة بالزيتون تقع خلف جدار الضم العنصري وبجوار ٥٥ مستوطنة، ما يحول دون حرية الوصول إليها والعناية بها.
- حسب تقرير أصدرته "اوتشا"، فإن المستوطنين اقتلعوا وأحرقوا خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري ما مجموعه ٧٥٠٠ شجرة.
- لم تتغير كميات الزيت الفلسطيني المنتج عما كانت عليه منذ ٤٠ عاماً، على الرغم من أن ملايين الأشجار الجديدة قد زرعت خلال هذه السنوات.
- كان الحديث يدور عن نحو ٩٦٠ ألف دونم مزروعة بأشجار الزيتون في الأراضي الفلسطينية، لكن التعداد الزراعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتحدث عن ٥٧٠ ألف دونم، أي أن هناك نحو ٣٩٠ ألف دونم تبخرت بين الرقمين.
- تجري سنوياً زراعة نحو نصف مليون شجرة زيتون.
- تبلغ كلفة إنتاج كيلو زيت الزيتون ١٢ شيكلاً (حوالي ٣,٣ دولار).
- تعمل في الضفة ٢٧٦ معصرة للزيتون، و١٧ في قطاع غزة، يعمل فيها ١٥٢٣ عاملاً، ويبلغ عائد عصر الزيتون ١١ مليون دولار حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- برزت مؤخراً قطاعات زراعية عدة منافسة للزيتون من حيث الجدوى والمساهمة في الدخل العام، مثل النخيل، والنباتات الطبية، واللوز، على الرغم من أن المساحات المخصصة لها لا تكاد تذكر مقارنة بتلك التي يحتلها الزيتون.
- يتسبب مرض ذبابة الزيتون بخسارة تقدر بنحو ٢٠ ألف طن من الزيتون سنوياً.
- نحو ١٠٠٠ طن من زيت الصويا تدخل بطون الفلسطينيين سنوياً، متنكرة كزيت زيتون بسبب عمليات غش وخداع أبطالها المطاعم وبعض التجار.
- تساهم وزارة الزراعة بنحو ١٧- ٢٠٪ من الدخل الوطني الفلسطيني (حوالي ٨٥٠ مليون دولار).
- تبلغ حصة قطاع الزيتون من الدخل الزراعي الإجمالي حوالي ١٢٪، أو ما يعادل ٣٪ من الدخل الوطني الفلسطيني. ويقول الخبير الزراعي فارس الجابي إن السبب في تراجع معدل مساهمة الزيتون يعود لنمو قطاعات إنتاجية أخرى مثل قطاع صناعة الحجر.
- العام ١٩٩٢ سجل أعلى إنتاج من زيت الزيتون في فلسطين على مدار ٤ عقود، وقد بلغ ٣٤ ألف طن، علماً أن معدل الإنتاج في المواسم الجيدة يبلغ ٥ر٢٦ ألف طن.
- في العامين ١٩٩١ و١٩٩٣ سجل أسوأ معدلات إنتاج خلال ٤٠ سنة، حيث بلغ الإنتاج ٥٠٠ طن زيت فقط.

أين تذهب فروقات صرف الدينار؟!

في فلسطين: الحكم بالدينار.. والدفع بالشيكل!

حسام عز الدين

يؤكد عاملون في صناديق المحاكم الفلسطينية أن التعليمات التي يعملون بناء عليها تقضي بعدم تسلم الغرامات التي تقرها المحاكم بحق مخالفين إلا بالشيكل، على الرغم من أن قرار عقوبة الغرامات المالية لأي مخالفة يقضي نصاً على الدفع بالدينار!

ويقول المواطن (ح. س) إنه استجاب قبل شهور، لقرار المحكمة في رام الله الصادر بحقه، بتغريمه ٢٠٠ دينار أردني على خلفية تجاوزات في البناء. وعندما توجه إلى المحكمة لدفع الغرامة، بعدما قام بتحويل قيمة الغرامة من العملة الإسرائيلية إلى الأردنية انسجاماً مع نص قرار المحكمة الذي أوصله إليه المحضر العامل في المحكمة، فوجئ عند صندوق الغرامات بأن دفع الغرامة يجب أن يتم بالشيكل، على الرغم من أن قرار المحكمة ينص على الدفع بالعملة الأردنية.

وفي الوقت الذي كانت فيه قيمة الدينار حسب السوق في ذلك اليوم تعادل ٥ شيكلات، إلا أن موظف الصندوق أشار إلى أن المحكمة تقبض قيمة الدينار بواقع ٥ر١ شيكل حسب التسعيرة الرسمية من سلطة النقد، ما يعني أن قيمة الغرامة البالغة ٢٠٠ دينار قفزت وفق "حسبة" الصندوق إلى ١٠٢٠ شيكلاً، بدلاً من أن تكون ١٠٠٠ شيكل.

لم يدفع المواطن (ح. س) قيمة الغرامة في ذلك اليوم، لأنه لم يكن معه سوى ٢٠٠ دينار، وكان عليه أن يتوجه لإعادة تحويل المبلغ ثانية إلى شيكل، ومن ثم يعود إلى الصندوق في محكمة رام الله.

وبسبب انشغاله بعمله، أرجأ توجهه إلى المحكمة أسبوعاً آخر، ثم توجه إلى المحكمة ومعه هذه المرة المبلغ بالشيكل، لكنه وجد أن القيمة المطلوبة منه باتت ١٠١٤ شيكلاً، وحينما سأل عن السبب قال له موظف الصندوق "ليس نحن من نحدد سعر الصرف، وإنما سلطة النقد".

وتحدد سلطة النقد سعر الصرف الرسمي في المؤسسات الرسمية كافة، ومن ضمنها سعر الصرف في البنوك، حسب ما أوضحت مصادر اقتصادية.

وذكرت مصادر في مجلس القضاء الأعلى أن الصناديق في المحاكم تتقاضى بالفعل قيمة الغرامة التي تقر من المحاكم وفقاً لقانون العقوبات الأردني، بالشيكل، وأن سبب هذا الأمر، كما أوضحت هذه المصادر، يعود إلى "عدم وجود حساب لإيرادات السلطة بالدينار"!

من جانبه، أكد نقيب المحامين علي مهنا أن الصناديق المالية في المحاكم تتقاضى قيمة الغرامات المقرة بالدينار بعملة الشيكل، "لأن عملة الشيكل هي الرسمية"، موضحاً أن هذا الإجراء معمول به منذ سنوات طويلة، وتحدده وزارة المالية وسلطة النقد وليس الجهاز القضائي.

وقال مهنا: هذا الأمر ليس جديداً، والمحاكم الفلسطينية تتعامل بالشيكل لتحصيل الغرامات المقرة من المحاكم بالدينار، استناداً إلى القانون الأردني رقم ١٦ للعام ١٩٦٠.

وأضاف: الدينار غير ثابت في السوق الفلسطينية، فأحياناً يصل سعره إلى ٤ر٧ شيكل، وأحياناً أخرى ٥ شواكل، وهذا التذبذب في السعر قد يكون فيه ظلم للمواطن في بعض الأحيان، لذلك أعتقد أن سلطة النقد تبادر إلى تحديد سعره بالشيكل بين الفينة والأخرى، لكن هذا الإجراء لا أعتقد أنه ينتقص من قانونية الغرامة.

بدوره، قال عيسى أبو شرار، الرئيس السابق لمجلس القضاء الأعلى، إن سبب تحديد الدفع بالشيكل هو عدم وجود حساب مالي لوزارة المالية في البنوك بعملة الدينار كي يتم تحويل المدفوعات إلى هذا الحساب، موضحاً أن قانون العقوبات يحدد دفع الغرامة إما بالعملة المتداولة حسب القانون، وإما بما يعادلها من العملة الرسمية المتداولة.

لكن مسؤولاً متخصصاً في مجال القانون من العاملين في الجهاز القضائي، قال إن للمواطن الحق في دفع الغرامة بالعملة التي ذكرت في نص العقوبة القضائية.

وبحسب مهنا، فإن "القضية ليست عدم وجود حساب بالدينار لإيرادات السلطة، وإنما تكمن في كون الإيرادات التي تصل إلى السلطة هي بالشيكل ورواتب الموظفين بالشيكل".

ولا يزال التعامل سارياً في الأراضي الفلسطينية بقانون العقوبات الأردني لسنة ١٩٦٠، وهو الأمر الذي يدفع القضاة إلى إصدار قرارات الغرامات بالدينار الأردني.

وقال أحد الخبراء في الاقتصاد، وكان عمل سابقاً في وزارة المالية، إن الوزارة وسلطة النقد تحددان سعر صرف الدينار للمؤسسات الحكومية نهاية كل أسبوع، موضحاً أن التعامل بالشيكل سببه أن العملة الرئيسية التي يتم التعامل بها في البلد هي الشيكل.

وأضاف: لذلك، تقوم سلطة النقد مع نهاية كل أسبوع، بتحديد أسعار الدولار والدينار، على أن يتم التعامل بالشيكل في المعاملات الرسمية.

لكن صحافياً متخصصاً في شؤون الاقتصاد قال إنه "لا يوجد ما يمنع وزارة المالية من إيجاد حسابات لها في البنوك بالعملات الثلاث (الدينار، الشيكل، والدولار) طالما أن السوق أصلاً تتعامل مع هذه العملات، ولا توجد عملة فلسطينية خاصة".

ويجري التعامل بهذه الطريقة مع الطوابع على المعاملات الرسمية، التي تقدر قيمتها بالدينار، لكنها تدفع بالشيكل أيضاً على الرغم من أن قيمة هذه الطوابع التي طبعت عليها بالدينار.

ولعل من بين الأسباب التي تفتح الباب أمام إمكانية الجدل والتساؤل حول فروقات الصرف، غياب العملة الفلسطينية الموحدة عن السوق الفلسطينية حتى الآن، في الوقت الذي يجري فيه الحديث عن بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، بما في ذلك دراسة موضوع إصدار عملة فلسطينية، لاسيما مع طرح موضوع قبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين على مجلس الأمن الدولي.

ومع ذلك، لا يشكل غياب العملة الفلسطينية الخاصة أي إشكالية فيما يخص قيام دولة فلسطينية، حسب ما قال رئيس الوزراء د. سلام فياض في أحد المؤتمرات الاقتصادية، مشيراً إلى أن كثيراً من الدول الأوروبية، على سبيل المثال، تخلت عن عملتها الوطنية لصالح العملة الأوروبية الموحدة (اليورو).

واعتبر فياض "وجود عملة ليس ضرورة لإنشاء الدولة، وبخاصة إذا أخذنا بالحسبان مثلاً أن كثيراً من الدول الأوروبية تنازلت عن عملتها لصالح اليورو كعملة أوروبية واحدة".

ويبقى السؤال المطروح: إذا كان صحيحاً أنه لا توجد عملة فلسطينية، وأن التعامل المالي بين الناس يتم بالشيكل، وإذا كان صحيحاً أن الغرامات الصادرة عن المحاكم تصدر بالدينار وفقاً لقانون العقوبات الأردني، في ظل غياب قانون عقوبات فلسطيني، فيما يتم الدفع بالشيكل، فأين تذهب الفروقات في سعر الصرف؟!

سببها: تدمير الاحتلال لآلاف المنازل والشقق السكنية

أزمة السكن في قطاع غزة ..
مشكلة تؤرق مضاجع الآباء وتؤخّر زواج الأبناء

فايز أبو عون

كان الشاب محمد وشاح (٣٢ عاماً) من سكان مخيم المغازي على وشك أن ينقل زوجته وأولاده إلى شقة كان أوشك على استئجارها لهم في أبراج عين جالوت بالنصيرات، ليلتئم شمل عائلته بعد طول غياب قسري لزوجته في منزل والدها وجدهم، استمر نحو ثلاثة أشهر بسبب كثرة المشاكل مع أسرته، إلا أن خلاً بسيطاً مع صاحب الشقة ألغى الاتفاق على عقد الإيجار ليعود وشاح من جديد إلى رحلة البحث عن شقة تتناسب ودخله الشهري الذي لا يزيد على ١٨٠٠ شيكل.

وشاح واحد من عشرات، إن لم يكن مئات، الشباب الغزيين الذين إما مر بهم قطار العمر وأصبحوا فوق الثلاثين أو أكثر دون زواج، وإما تقطعت بهم وبأسرهم السبل وتشتتوا ما بين مطلقين نهائياً، أو منفصلين مؤقتاً، لحين حل أزمة السكن والحصول على شقة سكنية في أحد الأبراج، أو حتى منزل آيل للسقوط في أحد أزقة مخيمات القطاع أو قراه الضيقة.

ولم يكن المواطن جهاد اللهواني من حي تل السلطان بمحافظة رفح جنوب القطاع، الذي أنهكت الإيجارات وعملية التنقل المستمر من منزل لآخر كاهله وزوجته، يحلم بأكثر من بيت صغير يملكه، أو قطعة أرض يحصل عليها هنا أو هناك ليقيم عليها عش الزوجية الذي طالما كان مهدداً بالانهيار طوال سنوات زواجه الاثنتي عشرة.

وما أن سمع اللهواني برغبة الحكومة المقالة توزيع قطع أراض صغيرة على المواطنين الذين يثبتون بالدليل القاطع عدم ملكيتهم لأي عقار كان، سواء قطعة أرض أو شقة سكنية، سارع كغيره العشرات إلى تسجيل اسمه على الفور ليفوز ببيت قديم نصفه من الطوب، والنصف الآخر من الصفيح وقطع الخيش والقماش البالي، كان أقامه أحد المتعدين على ما بات يعرف بأراضي المستوطنات المخلاة، التي أصبحت من أملاك الحكومة.

مشكلة هذين الشابين هي مشكلة الآلاف من الشباب والأسر، وقد تفاقمت بعد الحرب الأخيرة على القطاع الذي لا تزيد مساحته على ٣٦٥ كيلومتراً مربعاً، ويبلغ عدد سكانه قرابة المليون وسبعمائة ألف نسمة، وبخاصة بعد رغبة العشرات من العائلات التي كانت تقطن على الحدود الشرقية والشمالية للقطاع بهجر أراضيها وعدم رغبتها في إعادة البناء عليها، ومن ثم البحث عن سكن بديل داخل المدن والمخيمات البعيدة نسبياً عن مواقع الخطر الذي كان يهدد هذه الأسر، بل وربما أصاب أحد أفرادها في مقتل.

تحسن قطاع الإنشاءات بعد دخول بعض مستلزمات البناء

وفي هذا السياق، قال المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات الإنشائية فريد زقوت، إن أعمال وأنشطة قطاع الصناعات الإنشائية، شهدت تحسناً ملحوظاً مؤخراً، في أعقاب دخول كميات كبيرة من مستلزمات البناء لصالح مشاريع تنفذها منظمات دولية في قطاع غزة، لافتاً إلى أنه تم إدخال كميات من الأسمنت ومستلزمات البناء الأخرى، بعد أن سمح الجانب الإسرائيلي بدخولها خلال الأشهر الأخيرة الماضية.

وأكد زقوت لـ"آفاق برلمانية" أن ذلك أثر إيجاباً على مجمل أنشطة قطاع الصناعات الإنشائية، معتبراً أن زيادة كمية مواد البناء التي تدخل إلى القطاع، سواء أكانت عبر معبر كرم أبو سالم أو الأنفاق، من شأنها أن تساهم في تحسين أعمال الصناعات الإنشائية.

وشدد على أهمية إدخال مستلزمات البناء لشركات القطاع الخاص، وعدم اقتصار دخولها على المنظمات الدولية فقط، مضيفاً أن تضافر أنشطة المنظمات الدولية مع شركات القطاع الخاص العاملة في قطاع الإنشاءات، من شأنه أن ينعكس إيجاباً على مجمل أعمال قطاع الإنشاءات، ويفتح المجال أمام المواطنين لبناء وحدات سكنية وإعادة إعمار منازلهم المدمرة.

وبيَّن زقوت أن الجانب الإسرائيلي كان سمح منذ مطلع شهر أيلول الماضي بإدخال كميات كبيرة من مواد البناء للمنظمات الدولية المنفذة لمشاريع مختلفة في القطاع، الأمر الذي ساهم في زيادة عدد مصانع الباطون الجاهز العاملة في القطاع، الذي بلغ ٣٢ مصنعاً عقب افتتاح مصنعين جديدين خلال شهر آب الماضي، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد العمالة المستخدمة في قطاع مصانع الطوب إلى نحو ٢٤٠٠ عامل، وذلك من إجمالي نحو ٤٥٠٠ عامل كانوا يعملون في هذا القطاع قبل الحرب الأخيرة.

الاعتداء على الأراضي الحكومية

يُذكر أنه نتيجة أزمة السكن الحادة والنقص في المرافق والخدمات، ناهيك عن المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها قطاع غزة، جراء الاحتلال والحصار وعدم التخطيط من جهة، وقلة مشاريع الإسكان التي لا يلبي الموجود منها حاجة الأزواج الشابة وذوي الدخل المحدود كما هو معمول به في مختلف دول العالم من جهة أخرى، فقد تفاقمت مشكلة السكن، ولجأ البعض إلى التعدي والاستيلاء على أي مساحة أرض فارغة من البناء، سواء في أراضي المستوطنات المخلاة، أو على شواطئ البحر، أو حتى من خلال التعدي على الشوارع والمرافق العامة.

وأرجع بعض خبراء الاقتصاد ذلك لأسباب عدة، منها، مساحة القطاع المحدودة، التي تقدر بـ٣٦٥ كيلومتراً مربعاً، ومعدل النمو المرتفع للسكان في قطاع غزة، وغياب تخطيط محكم ومتزن لتوزيع استعمالات الأراضي في القطاع، والتدمير الإسرائيلي للبيوت الفلسطينية.

من جانبه، قال رئيس سلطة الأراضي التابعة للحكومة المقالة إبراهيم رضوان، إنه "في الوقت الذي تؤكد فيه السلطة أنها لا تعمي عينيها عن حاجة المواطن الفلسطيني للسكن في ظل الحصار المطبق على قطاع غزة منذ بضع سنوات، لأن الأرض تبقى في النهاية لكل المواطنين، فإنها تحذر المواطنين من الاستمرار في الاعتداء على الأراضي الحكومية، كما أن كل متعدٍ على الأراضي الحكومية سينال جزاءه".

وأضاف رضوان "إن سلطة الأراضي لاحظت أن المواطنين أساءوا استقبال رسالتها، التي تنص على أن الحكومة لا تعمي عينيها عن حاجات الشعب الفلسطيني، وبخاصة السكن"، مؤكداً أن "كل من يقيم على أرض حكومية بطريقة غير قانونية ويثبت أنه في حاجة إلى هذه الأرض، فسيتم تثبيته في مكانه وإعطاؤه فرصة الانتفاع من الأرض وفق القانون، وذلك في الوقت الذي لن يتم فيه السماح لأي مواطن بالتعدي على الأراضي الحكومية بعد اليوم".

وأشار إلى أنه بالتوازي مع دراسة التعديات على الأراضي الحكومية، التي بينت التزايد الكبير في التعدي على هذه الأراضي، والبناء عليها من قبل المواطنين دون ترخيص وإذن مسبق من الأشغال العامة، تم فتح مشاريع الإسكان لسد حاجة المحتاجين إلى السكن، داعياً من يحتاج لسكن إلى التوجه إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة وتسجيل اسمه، لأن سلطة الأراضي بدأت بتنظيم الأماكن التي تنتشر فيها العشوائيات والتي تعدى المواطنون عليها.

وأكد أن من تعدى قديماً قبل الخامس عشر من أيار ٢٠١٠، سيتم إبقاؤه في المكان نفسه في حال ثبوت أنه بحاجة إلى السكن، ومن يثبت أن لديه قطعة أرض بديلة أو سكن بديل، فسيتم إخراجه من الأرض فوراً، ولن يتم التعامل مع هذه الحالات بهوادة، مناشداً المواطنين أن يتعقلوا لأن كل من يحتاج إلى سكن يجب أن يتقدم بطلب حسب أصول وزارة الأشغال العامة.

وفي الوقت الذي أقر فيه بأن أهالي قطاع غزة بحاجة إلى نحو ١٠٠ ألف وحدة سكنية، أشار إلى أن "التنظيم في توزيع الأراضي سيكون حسب ما تراه وزارة الإسكان مناسباً ... وسيتم اعتقال المتعدين وإزالة التعديات بناء على القرارات الإدارية وحسب القانون الفلسطيني"، مؤكداً أن الحكومة المقالة شرعت في البحث عن بدائل من خلال البدء ببيع أراض حكومية للمواطنين في مناطق المستوطنات المخلاة (المُحررات) في المحافظات الشمالية والجنوبية ووسط القطاع بأسعار عادية، تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وبهدف التخفيف من التكدس السكاني.

زيادة سكانية تفوق ٥٠ ألف نسمة سنوياً

بدوره، أرجع الدكتور معين رجب، أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر، أسباب ارتفاع أسعار وإيجارات الشقق السكنية في قطاع غزة إلى الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض على القطاع منذ ما يزيد على خمس سنوات، والحظر الإسرائيلي على إدخال مواد البناء، الأمر الذي أدى إلى نقص المعروض من الشقق، ومن ثم قيام أصحاب الشقق المتوفرة برفع أسعار شققهم حتى المؤجرة منها، مشيراً إلى أن حاجة المواطنين لهذه الشقق جعلتهم لا يمانعون في دفع ما يطلبه المالك.

وقال رجب لـ"آفاق برلمانية": إن تجارة الشقق مثلها مثل أي سلعة في السوق محكومة بالعرض والطلب، لكن الشقق المؤجرة يتم تأجيرها حسب السوق، وحسب تكلفة البناء، وحسب التوسع بالمباني، وهذا يتطلب من الجهات الرسمية متابعة موضوع ارتفاع أسعار المنازل والشقق مثله مثل بقية السلع الأخرى.

وفي الوقت الذي دعا فيه المالكين إلى التعاون والتكافل مع المستأجرين، شدد على ضرورة حث المقاولين على بناء مساكن تناسب أصحاب ذوي الدخول المحدودة، وبناء وحدات سكنية تناسب مختلف الدخول، وضرورة حث المؤسسات الأخرى المعنية كالبنوك والمؤسسات الاجتماعية على اتّباع أساليب لترغيب الأسر التي تسعى لامتلاك الشقق، كأن تدفع قيمة بسيطة من السعر بينما تقوم هذه المؤسسات بتغطية الباقي.

يتبع ←

وبـيَّن رجب أنـه "كلما ارتفعت أسـعار الأراضـي في قطاع غـزة، ارتفعت أسـعار الشقق السكنية، والعكس صحيح"، مشيراً إلى أن زيادة الطلب على شراء الأراضي وقلة المعروض منها، لثبات ومحدودية مساحة الأرض في القطاع، ورغبة الكثيرين في توظيف مدخراتهم وودائعهم في مجال أكثر استقراراً في ظل تراجع أسعار العملات الأجنبية وتذبذب أسعار المعادن، أو التهافت في الشراء طلباً للتوسع والبناء والاستثمار، كلها كانت أسباباً وراء رفع سعر متر الأرض إلى مستويات خيالية.

وأكد على أنه "من واجب السلطات المحلية كوزارة الحكم المحلي والمجالس البلدية والقروية وضع مخططات هيكلية تحقق توازناً بين الاستخدامات المختلفة للأرض في وقت تحافظ فيه على مساحات خضراء لا يجوز المساس بها، والبحث عن بدائل وذلك عبر إقامة منشآت سكنية وصناعية في مناطق المحررات والمناطق النائية، إضافة إلى تشجيع بناء نظام متعدد الأدوار (بناء عمودي) في الأراضي المحدودة المساحة، لاسيما أن الإحصاءات كافة تشير إلى أن قطاع غزة سيشهد في السنوات القادمة زيادة سكانية مرتفعة تزيد على ٥٠ ألف نسمة سنوياً".

مطلوب مشاريع إسكانية

الصحافي حامد جاد، المختص في الشؤون الاقتصادية، أكد أن "المشاريع الإسكانية تعد خطوة نوعية على طريق محاربة ارتفاع أسعار الشقق السكنية، والأراضي، وأيضاً محاربة التعديات المقامة على الأراضي الحكومية، واستغلال الأراضي المحررة (المستوطنات المخلاة) لتقليص فجوة العجز الإسكاني المقدر بمائة ألف وحدة سكنية".

وقال جاد لـ"آفاق برلمانية" إنه "في الوقت الذي لم يعُد فيه أي مبرر أمام الدول العربية للتقاعس عن تنفيذ ما تعهدت به لإعادة إعمار قطاع غزة المدمر بفعل الحرب الإسرائيلية الأخيرة عليه، ورهن ذلك بالتوصل إلى اتفاق مصالحة بين الفلسطينيين أنفسهم، لجأ الغزيون إلى طرق بديلة لإعادة بناء ما يمكن بناؤه من خلال إدخال مواد بناء عن طريق الأنفاق يرفض الاحتلال إدخالها إلى غزة باستثناء ما هو مخصص لمشاريع المنظمات الدولية".

وأضاف أن الأنفاق ركزت في الآونة الأخيرة، أي منذ عام تقريباً، في عملها على إدخال مواد البناء التي لا تسمح إسرائيل بإدخالها للقطاع إلا لمشاريع المؤسسات الدولية، كالأسمنت والحديد، باستثناء الحصمة التي تدخل بكميات محدودة ودخلت في الصناعات الإنشائية كالباطون وحجار البلوك والبلاط، مشيراً إلى أنه في ظل هذا التطور، لوحظ وجود حركة بناء نشطة بعد توقف استمر أكثر من أربع سنوات.

وتابع: بالتالي، ساهم هذا التغيير إلى حد ما في إقامة وحدات سكنية جديدة من المنازل المكونة من طابق

أو طابقين، في حين أن مشاريع إعادة إعمار غزة ما زالت متوقفة بسبب اشتراط إسرائيل عدم إدخال مواد البناء إلا عن طريق المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي، ووكالة الغوث الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل إقامة مشاريع المياه وشبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلى مشاريع للقطاعين الصحي والتعليمي وعدد محدود من الوحدات السكنية، مبيناً أن هذا التحسن الطفيف في إدخال المواد جاء من أجل محاولة إسرائيل تحسين صورتها أمام العالم بعد ارتكابها مجزرة سفينة مرمرة التركية في الثلاثين من أيار ٢٠٠٩.

"الأشغال العامة": مشاريع حكومية ستوفر ٢٦ ألف وحدة سكنية

يُذكر أن وزارة الأشغال العامة في الحكومة المقالة كانت أجرت، مؤخراً، أكثر من قرعة وما زالت مستمرة لاختيار أسماء المستفيدين من أفراد وجمعيات في جميع المشاريع الإسكانية التسعة المعلن عنها، التي خصصتها الحكومة للسكن والاستثمار، وتقدر مساحتها بنحو ٢٧٥٠ دونماً.

وقالت الوزارة على لسان وكيلها لشؤون التخطيط والتطوير المهندس ناجي سرحان، "إن المشاريع الإسكانية تعد خطوة نوعية في استغلال أراضي المحررات التي انسحب منها الاحتلال قبل ستة أعوام، وكانت تشكل ما نسبته ٣٢٪ من مساحة القطاع"، موضحاً أن الوزارة تواصل تنفيذ ثلاثة مشاريع حاليا، "وهي البراق، والإسراء، جنوب القطاع، وبيسان في شماله، على مساحة ٢٠٠٠ دونم، وهناك ٦ مشاريع صغيرة قيد الإعداد والتخطيط وتقدر مساحتها بـ٧٥٠ دونماً فقط".

ونوه سرحان إلى أن الحكومة المقالة وضعت مخططاً تفصيلياً للمدن السكنية التي ستقام في الأحياء المعلن عنها، وتشمل مرافق عامة وطرقاً ومتنزهات، موضحاً أنه من المقرر أن تستفيد جميع شرائح المجتمع من المشاريع الإسكانية، سواء أصحاب الدخل المحدود الذين أدرجت أسماؤهم ضمن الأراضي المخفضة للأفراد أو الجمعيات التعاونية، أو أصحاب الدخل المرتفع والمستثمرين الذين يستفيدون من الأراضي غير مخفضة الثمن، والأراضي المخصصة للاستثمار التي ستجرى عليها القرعة في وقت لاحق.

وكشف النقاب عن أن القرعة التي أجريت للجمعيات الإسكانية التعاونية التي يقدر عددها بنحو ٥٠ جمعية، ستوفر ٢٦ ألف وحدة سكنية، وذلك طبقاً للمخطط الخاص بوزارة الأشغال العامة، في الوقت الذي يحتاج فيه قطاع غزة إلى ما يقارب ١٠٠ ألف وحدة سكنية لسد العجز المتراكم منذ أن فرض الاحتلال حصاره على غزة، مبيناً أن القطاع يحتاج سنوياً إلى نحو ١٣ ألف وحدة سكنية لمعادلة النمو الديموغرافي.

وأعرب سرحان عن أمله في أن تؤثر مشاريع الإسكان هذه على أسعار الأراضي المرتفعة، وتعمل على تخفيضها حتى لو بصورة جزئية، وذلك بعدما شهدت أسعار الشقق والأراضي ارتفاعاً كبيراً.

مشاريع الإعمار بحاجة لإدخال مواد البناء

وفي هذه السياق، يرى رئيس اتحاد المقاولين الفلسطينيين أسامة كحيل، أنه "لن يكون هناك إعمار وتنفيذ لمشاريع تلبي احتياجات المواطنين إلا في حال دخول مواد البناء عبر المعابر الرئيسة"، مستدركاً أنه "بإمكان المواد الواردة عبر الأنفاق تخفيف احتياجات القطاع نوعاً ما، لكن لا يمكن الاعتماد عليها بالكامل لإتمام المشاريع الضخمة التي تقوم عليها وزارة الأشغال حالياً".

ولفت كحيل إلى أن "المواد التي تمر عبر الأنفاق لا تخضع للفحوصات المخبرية، والتالي لا نعلم هل هي مطابقة للمواصفات المطلوبة أم لا، حيث أنه عند الإقدام على تنفيذ أي مشروع ويتم فحص المواد المصرية نجد أنها أقل من النتائج المطلوبة، لذلك نضطر لزيادة الكميات لتعويض النقص في المواصفات، ما يزيد من تكلفة المشاريع"، موضحاً أن "المواد القادمة عبر الأنفاق يمكن استخدامها في مشاريع عاجلة، ولكنها لن تحل المشكلة".

وشدد على ضرورة فتح المعابر الرسمية، وذلك من منطلق حق الفلسطينيين في إدخال مواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار والصناعات الإنشائية، منوهاً إلى أن "هدف الاحتلال من وراء منع دخول مواد البناء إلى غزة هو سياسي بامتياز، وبالتالي يجب علينا متابعة الضغط على المانحين بشأن ضرورة دخول مواد البناء عبر المعابر التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال".

وهنا يمكن القول إنه ما بين إصرار الحكومة المقالة على المضي بمشاريعها الإسكانية، وتعليق المواطنين آمالهم عليها بعدما شكلت حلاً لمعضلة السكن التي يعاني منها آلاف المواطنين، تبقى هناك مشكلة الحصار الذي تفرضه إسرائيل على مواد البناء التي من شأنها أن تدير عجلة الإعمار في غزة، وبخاصة بعد إنجاز صفقة تبادل الأسرى مع الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الذي كانت إسرائيل تزعم أن رفع الحصار عن قطاع غزة مرهون بإطلاق سراحه.

قريباً في جامعات غزة

محاضرات بشهادات عليا .. وطموح وأمل كبيران

الـدلـو: الـتـعـلـيـم فـرصـة المـــرأة لـلـوصـول لمـواقـع مـؤثـرة

أبـو سـويـرح: إقـبـال الإنـاث عـلـى بـرامـج الـدراسـات الـعـليـا فـي ازديـاد

زين الدين: مستبشر بقدوم زميلات متألقات للعمل في الحرم الجامعي

وائل عويضة

هي واحدة من فلسطينيات كثيرات وضعن ملامح نجاحهن في وجه المستقبل، تعترضها العقبات حيناً، وتطول بها الطريق حيناً، لكن إصرارها على المسير من أجل الوصول لهدف واحد محدد لا يبدده شيء.

إنها نادية الدلو، الحاصلة على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة الأزهر في غزة، التي تطمح للحصول على الدكتوراه من أجل الانضمام للهيئة التدريسية في جامعتها، حيث يقل عدد النساء المشاركات عن الذكور بكثير.

تقول الدلو: وهبتني دراستي للماجستير درجة علمية وثقافية مميزة، وبت أتمتع باحترام وتقدير عميقين من المقربين والأصدقاء والمعارف. لقد تمكنت من رؤية التغيرات التي تحدث بمنظور أدق، وصرت أجاري التطور بعزيمة. نعم، إن المرأة تحتاج إلى ارتقاء سلم التعليم، فهذه فرصتها للوصول إلى مواقع مؤثرة، من أجل البناء، وتغيير الصورة النمطية عنها في المجتمع.

دور يتجاوز "الطبخ والنفخ"

اختارت الدلو أن تدرس العلوم السياسية، لاهتمامها بفاعلية الحراك السياسي الفلسطيني، فكان عنوان رسالة الماجستير خاصتها "دور المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي في السلطة الوطنية". أما أسرتها، فمنحتها الثقة وأتاحت لها فرصة السفر للخارج، وساعدتها على توفير الرسوم الدراسية الباهظة، وشجعتها على حضور المحاضرات.

وتعتقد الدلو أن "نظرة غالبية أفراد المجتمع للمرأة على أنها القائمة بالدور الإنجابي المتمثل في الإنجاب والطبخ والنفخ فقط، تعد أهم معيقات تقدمها، جنباً إلى جنب مع الخوف من تفوقها لئلا تتقدم على الرجل، كالأخ أو الزوج أو الأب".

ولا تنكر أن مشاركة المرأة في الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية يحتاج إلى حصولها على الشهادات العليا، وبخاصة في ظل تقليص فرص توظيف المعيدات، كما أن العمل بالجامعة مسؤولية ثقيلة على عاتق الإنسان، لكنها ترى أن "هناك نساء كثيرات على أتم الاستعداد لتحمل الأعباء كلها، وحاصلات على الماجستير والدكتوراه".

الدلو لا ترى أن زوج مستقبلها وأطفالها سيشكلون أمامها عقبةً، لافتةً إلى أن جملة عوائق تمنع أو تعيق تقدم المرأة تعليمياً، وكذلك التحاقها بالهيئات التدريسية في قطاع غزة، ومنها: ضعف طموحها في ظل الظروف والمفاهيم السائدة، واستحالة سفرها للخارج دون مرافق في كثير من الأحيان، وارتفاع تكلفة التعليم.

الدعم المادي والمعنوي

لم تكن الدلو المرأة الوحيدة التي تعمل على الدخول إلى ميدان التعليم الجامعي ببذل أكبر قدر من التفوق الدراسي، فالناجحات كثيرات، ومنهن الآنسة هبة الشرفا التي تفوقت في دراسة تخصص التكنولوجيا الحياتية كبكالوريوس في الجامعة الإسلامية، وعُينت معيدةً لمدة عام.

وتقول الشرفا مبتسمة: أدرس الآن ماجستير العلوم الحياتية في الجامعة ذاتها، وأطمح للحصول على فرصة عمل تليق بي، وبطموحي، وتؤهلني للسفر إلى جامعات العالم للتعرف على المعارف والثقافات الكثيرة المتنوعة.

ولا تختلف أسرة الشرفا كثيراً عن أسرة الدلو من حيث الدعم المادي والمعنوي الذي قدم لضمان تفوق الابنة، وإن كانت ابنة الأخيرة حصلت على دعم مادي أكبر من الذي حصلت عليه ابنة الأولى التي ادّخرت القليل من راتب العمل لمدة عام بالجامعة، لتدفعه رسوماً للماجستير.

وتلقي الشرفا الضوء على تجربتها كمعيدة، مبينةً أن عدم تقبل الطالبات في بعض الأحيان لها كمحاضرة أنثى، سنها صغير، كان يزعجها كثيراً، لكن هذا الانطباع ما لبث أن تلاشي بمجرد شعورهن بكفاءتها، ورغبتها في الارتقاء بقدراتهن ومعارفهن.

الدوام المسائي

كما تنتقد الشرفا الجامعات في قطاع غزة التي باتت تشترط على الخريجين حصولهم على شهادات عليا قبل العمل كمحاضرين، ما يعني ضياع فرصة اكتشاف الذات، وتذوق حلاوة العمل الأكاديمي، الذي يختلف عن أي عمل آخر فيما يحتاجه من صبر وضخ معارف لبناء جيل جديد متنور.

الشرفا لم تقل إن الطريق مليئة بالورود، فهي تواجه بعض المشكلات، على رأسها الدوام المسائي لحضور محاضرات الماجستير التي تستغرق الواحدة منها ما لا يقل عن ثلاث ساعات، كذلك قلة الكتب العلمية الحديثة المشبعة لشغفها بالمعرفة.

وتعتقد أن حصول غير المتزوجة على الشهادات العليا أسهل من حصول المتزوجة؛ نظراً لكثرة مسؤوليات الأخيرة في ظل طبيعة التوزيع السائد للأدوار الاجتماعية بين الذكر والأنثى، مؤكدةً أن "قلق الفتاة نفسها على حياتها الاجتماعية واستقرارها الأسري يجعلها تميل لاختيار الزواج وتفضيله على العلم".

ومن جامعة الأقصى الحكومية في غزة، يأتي دور المحاضرة بكلية الإعلام الأستاذة رويدة أبو منديل، فتقول: كنت الأولى على دفعتي، ومن حظي الحسن أنني حصلت على منحة دراسية من الجامعة، ساعدتني على إكمال تعليمي، وشجعت أهلي والمحيطين بي على قبول الفكرة.

أبو منديل لا تنسى أن تضيف لما أضافته الدلو والشرفا عائقاً جديداً يعترض طريق المرأة في غزة، ويقلص فرص تعليمها وتفوقها، ألا وهو التكاليف المادية، فما أن يلتقط الأهل أنفاسهم بعد تسديد الرسوم للبكالوريوس، حتى تعود لتنقطع بتاتاً من رسوم الماجستير.

بانتظار مصروفها اليومي

وترى أبو منديل أن نظرة الشارع لتعليم المرأة بدأت تتحسن عما كانت عليه في الأعوام السابقة، لكن كثيراً من الآباء لا يجدون سبباً واحداً يقنعهم ويعود عليهم بالنفع من دفع مئات الدنانير لبناتهن اللواتي يتزوجن وإن حصلن على عمل، فالمال لأزواجهن، "إلا من رحم ربي"!

وتستطرد أبو منديل: هنا يبرز دور الزوج، فإما أن يكون دافعاً إيجابياً لزوجته، وإما أن يستثمرها في الطبخ دون النظر إلى عقلها، وقيمة تنميته، ففي حين يمتلك هو الموارد المالية ليفعل ما يشاء، تنتظر هي منه الحصول على مصروفها اليومي.

ولم تزل أبو منديل المتزوجة، التي مضت أشهر قليلة على ولادتها، تريد نيل شهادة الدكتوراه بقوة، "فمن المهم إبرازها في وجه كل من يحاول أن يرجح كفة النجاحات الذكورية على كفة النجاحات الأنثوية، دون أن يعي أن كليهما جاء لتعمير الأرض".

وفيما وصل عدد الإناث العاملات في الهيئة التدريسية بجامعة الأقصى –حسب إفادة الشؤون الأكاديمية هناك– إلى ٧٥ محاضرة للعام ٢٠١١، وصل العدد ذاته بجامعة الأزهر –حسب إفادة دائرة العلاقات الدولية والإعلام– إلى ٤٥ موظفة. وفي الجامعة الإسلامية، بلغ عدد الموظفات العاملات بعقود دائمة وأخرى تجريبية –حسب دائرة شؤون الموظفين– ٤٠ موظفة.

مستوى التعليم

ويتحدث مدير عمادة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية، الأستاذ أيمن أبو سويرح، عن وجود زيادة في إقبال الإناث على برامج الدراسات العليا من كل التخصصات في الأعوام الأخيرة، وبالذات تخصصات التربية، موضحاً أن عدد المتقدمات لبرامج الدراسات العليا في الجامعة للعام الدراسي ٢٠١١–٢٠١٢ وصل إلى ٤١٧ طالبة، في مقابل ٧٦٩ طالباً.

كما يرصد أبو سويرح مجموعة من إيجابيات هذه الظاهرة، ومنها: ارتفاع مستوى التعليم العالي، وزيادة خبرة النساء وكفاءتهن، وتنمية معرفتهن وأسلوبهن وتعاملاتهن في الحياة العملية والعلمية والاجتماعية والسياسية والدراسية، والقدرة على البحث والتميز والتحفيز، وإدارة المؤسسات؛ سواء في القطاع الخاص أم في المناصب الحكومية.

ويستدرك قائلاً: برأيي، تدريس الماجستير خلال الفترة المسائية من اليوم مشكلة حقيقية أمام الإناث، لأنهن يرجعن للبيت في وقت متأخر، وبخاصة في أيام الشتاء التي تغيب فيها الشمس مبكرة، كما أن ذلك يعني غياب العاملات منهن عن منازلهن طوال النهار فيما لو كن يعملن في الفترة الصباحية، وهذا لا تقبل به الغالبية العظمى من العائلات الغزية.

الذكر مفيد أكثر!

وبخصوص انخفاض عدد العاملات بالجامعة الإسلامية، مقارنةً بالمتقدمات للدراسات العليا، يبين أبو سويرح أن "المدرس الذكر يفيد أكثر للجامعة؛ لأن بمقدوره أن يدرس الطلاب والطالبات في آن واحد، بينما لا تدرس المحاضرة إلا طالبات"، حسب رأيه، معرباً عن اعتقاده أن "المؤسسات في قطاع غزة تفضل المدير الذكر، وتمنحه الترقيات ببذخ أكبر من منحها للمرأة"!

ويستدل أبو سويرح على صحة وجهة نظره بنتائج بحث لاستكمال متطلبات الماجستير أجرته إحدى الطالبات بعنوان "معوقات ممارسة الدور القيادي لموظفات مكتب غزة الإقليمي لوكالة الغوث الدولية (الأونروا)".

أما نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية في جامعة الأزهر، الدكتور أسامة زين الدين، فلا يتفق مع أبو سويرح في هذا الجانب، ويقول: نسبة مشاركة المرأة في الهيئة التدريسية بجامعة الأزهر مرضية وجيدة، وفي ازدياد مقارنةً بجامعات أخرى، ونحن نعمل على تطويرها بإتاحة المجال أمام الطلبة ليعملوا بعد تخرجهم معيدين ومعيدات.

زميلات قادمات للحرم الجامعي

ويؤكد زين الدين أن جامعة الأزهر "لا ترى أي جدوى في تقديم حوافز مميزة للمرأة دون الرجل، فالفارق الوحيد بينهما أنها تحصل على إجازة الأمومة لمدة سبعين يوماً، ولا يحصل عليها هو".

ويعلق على ظاهرة دراسة المرأة بغزة للماجستير ومن بعدها الدكتوراه، بقوله: إنه أمر إيجابي للغاية، ويبشر بقدوم زميلات متألقات للعمل في الحرم الجامعي، أنا واثق بأن ذلك سيلعب دوراً في بلورة وتشكيل ثقافة مجتمعية تؤمن بالمرأة وطاقاتها.

ويتمنى زين الدين أن يقف الأهل والمجتمع، وراء المرأة، لدفعها للأمام، حتى تستطيع أن تصل لمواقع صنع القرار والتغيير، وأن تساهم الجهات الحكومية في تقديم المساعدة المالية لها لتحصل على شهادتها، فيصير القول "وراء كل امرأة ناجحة مجتمع متحضر".

وسط تحذيرات من «انتفاضة بدو النقب»

إسرائيل «تحل» أزمة سكن اليهود بمزيد من التطهير العرقي

بلال ضاهر

في أعقاب تنفيذ خطة فك الارتباط، أو خطة الانفصال، عن قطاع غزة، التي نفذتها حكومة أرئيل شارون، في صيف العام ٢٠٠٥، وشملت إخلاء المستوطنين في القطاع، تعالت أصوات في إسرائيل تطالب بتنفيذ مخططات قديمة، تقضي بإخلاء قرى عربية، وبخاصة القرى البدوية في النقب، والمعروفة باسم القرى غير المعترف بها، ونقل سكانها إلى البلدات العربية البدوية في النقب، التي أقامتها إسرائيل في سنوات السبعين بعد أن نقلت إليها عشائر بدوية إثر ترحيلهم عن أراضيهم ومصادرتها.

وخلال السنوات الماضية، منذ تنفيذ خطة الانفصال عن غزة، عملت لجنة شكلتها الحكومة الإسرائيلية برئاسة قاضي المحكمة العليا، إليعازر غولدبرغ، على وضع «حل» للقرى غير المعترف بها في النقب وما تصفه الدولة بأنه «بناء غير مرخص» في هذه القرى، التي لا تحصل على أية خدمات من الدولة. وفي شهر أيلول الماضي، صادقت الحكومة الإسرائيلية، برئاسة بنيامين نتنياهو، على «تقرير برافر»، الذي وضع آلية عملية لتنفيذ توصيات «لجنة غولدبرغ». ويأتي قرار حكومة نتنياهو استمراراً مباشراً لسياسة مصادرة الأراضي العربية داخل الخط الأخضر، بعدما تمت مصادرة الغالبية الساحقة من الأراضي العربية في الجليل والمثلث في سنوات الخمسين والستين والسبعين من القرن الماضي، وفي إطار مخططات تهويد النقب.

ترحيل ٣٠ ألف بدوي

يقضي «تقرير برافر»، الذي صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية، في ١١ أيلول الماضي، بترحيل أكثر من ٣٠ ألفاً من المواطنين العرب البدو في النقب عن ١٣ قرية ومصادرة أراضيهم. إذ ينص التقرير على نقل أكثر من ٣٠ ألف مواطن بدوي من قراهم إلى بلدات بدوية قائمة منذ سنوات السبعين، مثل رهط، وكسيفة، وحورة. ووفقاً للتقرير، فإن تكلفة هذا المخطط تبلغ ٦,٨ مليار شيكل، بينها ١,٢ مليار شيكل سيتم رصدها «لتطوير» البلدات البدوية التي سيتم نقل البدو إليها.

وفي موازاة إقرار حكومة إسرائيل «تقرير برافر»، نظم البدو مظاهرة قبالة مكتب رئيس الحكومة احتجاجاً على قرار مصادرة أراضيهم. وقال عضو الكنيست طلب الصانع، الذي شارك في المظاهرة، لوسائل إعلام إسرائيلية إن «هذه الحكومة الغبية ستكون مسؤولة عن انتفاضة بدوية في النقب».

وقبل أسبوع من مصادقة الحكومة على «تقرير برافر»، توجه مركز «عدالة» لحقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل برسالة عاجلة إلى نتنياهو ووزرائه طالبهم من خلالها بعدم المصادقة على الخطة المقترحة لتطبيق توصيات «لجنة غولدبرغ» و«تقرير برافر». كما طالب «عدالة» الحكومة بإصلاح الغبن التاريخي الذي حل بالقبائل البدوية في النقب خلال النكبة، ولو بشكل جزئي في هذه المرحلة، من خلال الاعتراف بجميع القرى غير المعترف بها، والاعتراف الكامل بالملكيات البدوية على الأراضي في النقب.

وذكرت المحامية سهاد بشارة من «عدالة» في الرسالة إلى الحكومة أنه «يظهر من دراسة التقرير الذي أعدته لجنة برافر والتعديلات التي وضعها (رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي) يعقوب عميدرور، الذي كلفه رئيس الحكومة بمراجعة التقرير، أن تطبيق التقرير سيؤدي إلى تهجير عشرات آلاف المواطنين البدو من بيوتهم في عشرات القرى غير المعترف بها. كما سيؤدي تطبيق التقرير إلى استمرار سلب حقوق الملكية من العشائر البدوية على أراضيها في النقب، الأمر المستمر منذ عقود».

وتضمنت رسالة «عدالة» اقتباسات من وثائق استخرجت من الأرشيف تعود إلى سنوات الخمسين والستين، التي لم تنشر من قبل، تثبت أن الحكم العثماني والانتداب البريطاني اعترفا بطريقة ملكية الأراضي التي كانت متبعة في المجتمع البدوي، وحتى أن جباية الضرائب كانت تتم بموجبها. كما يظهر من المستندات أنه قبل قيام دولة إسرائيل قام أشخاص ومؤسسات يهودية بشراء أراض من بدو بموجب الملكية العرفية. وقد اعترفت سلطات الانتداب والسلطات الإسرائيلية بعملية البيع هذه. لكن على الرغم من ذلك، لم تقبل إسرائيل ادّعاءات الملكية التي قدمها البدو لتسجيل أراضيهم منذ سنوات السبعين وحتى يومنا هذا. كما أنها تنكر حقهم بهذه الأراضي، وذلك على عكس السلطات التي حكمت البلاد قبل قيام إسرائيل، وعلى عكس الحالات التي تم بها شراء أراضي من قبل يهود.

وقال مدير مشروع النقب في «عدالة»، الدكتور ثابت أبو راس، إن «حكومة إسرائيل أعلنت اليوم حرباً ضد البدو في النقب، والمصادقة على التقرير تثبت أن هذه الحكومة تنظر إلى البدو على أنهم قضية أمنية، وأنهم ليسوا مواطنين متساوي الحقوق». وأضاف أن «هذا القرار البائس سيمس بالعلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل، وسيعمق النزاع على الأراضي في النقب وتحويله إلى نزاع غير قابل للحل».

ولفت أبو راس إلى أن «هذا التقرير تمت كتابته من دون أي تمثيل للبدو، ومن دون استشارة السكان الذين توشك حياتهم على الدمار بسبب نتائجه. وقد أوضح رئيس الحكومة موقفه من هذه القضية عندما عين يعقوب عميدرور لبلورة القرار النهائي من هذه القضية».

يذكر أن عميدرور هو مستوطن وينتمي إلى التيار الديني الصهيوني المتطرف.

بدورها، لفتت المحامية راوية أبو ربيعة، من جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، إلى المشاكل الكبيرة، وبخاصة الضائقة السكنية والأزمات الاجتماعية، التي تعاني منها البلدات العربية في النقب، التي تقرر نقل البدو من القرى غير المعترف بها إليها. وقال أبو راس إن حكومة إسرائيل اقترحت على البدو الحصول على مساحة ١٨٣ ألف دونم، بينما يطالب البدو الحكومة بأن تعترف بملكيتهم على ٦٠٠ ألف دونم.

مخطط لتهويد النقب

بعد أسبوع واحد فقط من مصادقة الحكومة على ترحيل أكثر من ٣٠ ألف بدوي عن قراهم وأراضيهم، كشفت صحيفة هآرتس، في ١٨ أيلول، عن مخطط، يتوقع أن تصادق عليه الحكومة الإسرائيلية في الفترة القريبة المقبلة، لتهويد النقب بواسطة إقامة ١٠ بلدات يهودية صغيرة في منطقة النقب سيسكن في غالبيتها عسكريون في الخدمة الدائمة في الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى إقامة مدينة للحريديم؛ أي اليهود المتزمتين دينياً، وذلك في المنطقة نفسها التي سيرحل العرب البدو منها.

وقالت هآرتس إن «هذا سيكون أكبر مخطط استيطاني تم إعداده في السنوات الأخيرة» في إطار ما تصفه الحكومة الإسرائيلية بأنه «الحلم الصهيوني في إعمار النقب وزيادة عروض السكن». وأضافت الصحيفة أنه وفقاً للمخطط الذي أعده مكتب رئيس الحكومة ووزارة الإسكان، فإنه ستتم إقامة ١٠ بلدات صغيرة ذات طابع ريفي في منطقة مدينة عراد، وأن هذا المخطط سيندمج مع خطة نقل معسكرات الجيش الإسرائيلي من منطقة وسط إسرائيل إلى النقب في جنوب البلاد. وستكون هذه البلدات مخصصة لسكن عائلات العسكريين الذين سيخدمون في المعسكرات. وستشمل البلدات ١٥٠٠ مسكن، إضافة إلى المدينة الحريدية المخطط إقامتها في النقب.

ويصطدم المخطط الإسرائيلي لتهويد النقب بمعارضة وزارة جودة البيئة والمنظمات الخضراء، لأن إقامة البلدات الجديدة سيشمل شق شبكة شوارع وبنية تحتية، كانت تفتقر لها القرى العربية بسبب عدم اعتراف الحكومات الإسرائيلية بها.

من جانبها، أصدرت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل بياناً، في أعقاب اجتماع عقدته يوم ١٧ أيلول الماضي، عبرت فيه عن رفض «مخططات غولدبرغ – برافر – عميدرور».

وأكد البيان أن «لجنة المتابعة تؤكد أن قضية النقب هي قضية قومية ووطنية من الدرجة الأولى وامتحان مصيري لقضية العدالة الاجتماعية، وهي قضية كل العرب في إسرائيل، كما هي قضية كل مناصري العدالة الاجتماعية في إسرائيل وفي العالم. وتعلن لجنة المتابعة رفضها الكامل للمخططات السلطوية وللقرار الحكومي الصادر بهذا الشأن، وترى بها مخططات مصادرة، ونزع ملكية، وتهجير، وتطهير عرقي، وترحيل». لكن صحفاً عربية محلية انتقدت «المتابعة لأنها لم تتخذ خطوات عملية ضد هذا المخطط».

مصادرة أراض في الجليل والمثلث

على الرغم من مصادرة الغالبية الساحقة من الأراضي في منطقتي الجليل والمثلث، في العقود الثلاثة الأولى بعد قيام إسرائيل، فإن السلطات الإسرائيلية لا تزال تخطط لمصادرة ما تبقى من الأراضي وتضييق الخناق على المدن والبلدات العربية. وحذر «المركز العربي للتخطيط البديل»، في ١٤ أيلول الماضي، من مصادرة آلاف الدونمات وسلخها من السلطات المحلية العربية لصالح المجالس الإقليمية اليهودية.

ووجّه المركز رسالة إلى مختلف السلطات المحلية العربية المعنية، لإعلامها بقيام وزارة الداخلية الإسرائيلية بتعديل كتاب تعيين لجنة تحقيق شكلتها في وقت سابق، بحيث تضيف إليه صلاحية للجنة تقضي بالبتّ في موضوع المناطق والأراضي التي يتواجد حولها صراع وخلاف بين السلطات المختلفة. وحثّ المركز السلطات المحلية العربية على تقديم وجهة نظرها إلى لجنة التحقيق التابعة لوزارة الداخلية. وأرسل المركز خرائط مفصلة لجميع السلطات المحلية العربية المعنية، تظهر المناطق المتنازع عليها بين مختلف السلطات أو بينها وبين المجالس الإقليمية اليهودية المجاورة.

ويدور الحديث عن حوالي ٧٫٥٠٠ دونم تتهددها المصادرة، بينها ٣٫٥٠٠ دونم تتبع لمناطق نفوذ سلطات محلية عربية، في حين تتبع أقسام أخرى لمجالس إقليمية يهودية مختلفة، أو أنها غير تابعة لأي سلطة محلية. وأكد المركز، في هذا السياق، على وجود فرصة للسلطات العربية المختلفة لتحسين وضعها ولتعديل مناطق نفوذها بشكل يخدم مواطنيها وسكانها، علماً أن جميع السلطات المحلية العربية المذكورة في القائمة تعاني من نقص بمناطق النفوذ التابعة لها. وحذّر المركز من أن عدم قيام السلطات المحلية بالتوجه إلى لجنة التحقيق وعرض مواقفها عليها، سيؤدي إلى إدماج الأراضي المتنازع عليها إلى المجالس الإقليمية اليهودية، والتي تسيطر حالياً على حوالي ٨٠٪ من أراضي الدولة. وعدد المركز السلطات والبلدات العربية المهددة أراضيها بالمصادرة وهي: الزرازير، يانوح جث، معليا، البقيعة، سخنين، إعبلين، طمرة، كابول، دبورية، المشهد، عين ماهل، كفركنا، البطوف، عيلوط.

وفيما يتعلق بمخطط آخر، صادق وزير الداخلية الإسرائيلي، إلياهو يشاي، في ٣٠ تموز الماضي، على مخطط توسيع مستوطنة «حريش» في منطقة وادي عارة في المثلث، وبناء ٤٧٠٠ وحدة سكنية جديدة، إضافة إلى ٤١٠٠ وحدة سكنية أقرت في السابق. وقال بيان صادر عن وزارة الداخلية إن يشاي صدق مخطط توسيع حريش الذي قدم في العام ٢٠١٠، على الرغم من وجود ٧٢٠ اعتراضاً على المخطط. وتصل مساحة المخطط الجديد إلى ٣٦٣٠ دونماً. ويهدف المخطط إلى تحويل «حريش» إلى مدينة حريدية في وسط المنطقة العربية، وادي عارة، بعد فشل مخططات تشجيع سكن اليهود غير المتدينين فيها.

وحذر النائب في الكنيست جمال زحالقة من أية محاولة لحل أزمة السكن في إسرائيل على حساب المواطنين العرب، وقال في تصريح لوسائل الإعلام المحلية إن «مخطط مدينة حريش يهدف إلى إسكان ١٥٠ ألفاً من اليهود الحريديم في قلب التجمع السكاني العربي في وادي عارة، وبموجب المخطط تمتد أراضي المدينة المقترحة كالأخطبوط لتصل إلى تخوم البيوت في قرى كفر قرع وعارة وعرعرة وبرطعة وباقة الغربية وأم القطف وميسر، ويحاصر هذا المخطط البلدات العربية في المنطقة، ويضع حاجزاً أمام امتدادها العمراني وتطورها المستقبلي».

وأكد زحالقة أن اختيار مكان إقامة «حريش» لم يكن لأسباب تخطيطية، وإنما سياسية أيديولوجية، فهي جزء مما يسمى بلدات «النجوم السبع» لتهويد منطقة المثلث وتغيير التوازن الديموغرافي فيها والاستيلاء على الأراضي الواقعة حول القرى والبلدات العربية لوقف المد العمراني على أراضيها. وقال: إن يشاي استغل المظاهرات المطالبة بتوفير السكن من أجل الفوز بشعبية بزعم أنه يقدم حلاً ما، وفي الواقع فإنه يشعل النار في وادي عارة.

خلاصة

تشير التوقعات، سواء بين قيادة الأقلية العربية أو رؤساء العشائر البدوية في النقب، أو حتى بين الكثيرين من الخبراء الإسرائيليين اليهود، إلى أن بدء تنفيذ مخطط ترحيل سكان القرى غير المعترف بها لن يكون هادئاً، بل إن عبارة «انتفاضة بدو النقب» يتم ترديدها كثيراً في هذا السياق، في الفترة الأخيرة. ولعل إخلاء السلطات الإسرائيلية لقرية العراقيب غير المعترف بها في النقب، لأكثر من ٢٥ مرة خلال العام الأخير، وإعادة بنائها من جديد في كل مرة، هو مؤشر صغير وأولي على ما قد يحدث عندما تُقدم السلطات على تنفيذ مخطط الترحيل.

من جهة ثانية، تؤدي سياسة السلطات الإسرائيلية بتضييق الخناق على المدن والبلدات العربية في الجليل والمثلث إلى تصعيد كبير للغاية في أزمة السكن فيها. فمساحة الأراضي باتت ضئيلة للغاية ولا تستجيب للطلب عليها إثر النمو الطبيعي في هذه المدن والبلدات. ويؤدي هذا الوضع إلى ارتفاع كبير جداً في أسعار الأراضي، وهو الأمر الذي يزيد من أزمة السكن لدى الأقلية العربية. والحل الحاصل حالياً إزاء أزمة السكن هذه، هو خروج الكثير من الأزواج الشابة من قراهم ومدنهم للسكن في مدن يهودية مجاورة، مثلما هو حاصل في مدينة «نتسيرت عيليت»، المجاورة للناصرة، التي بنيت كمستوطنة على الأراضي العربية المصادرة، ويتوقع أن تصبح ذات أغلبية سكانية عربية في العقود القريبة المقبلة.

أزمة نقابة الصحافيين .. روّاد الكلمة أسرى استقطاب الانقسام

حسن جبر

إلى أين تسير الأوضاع في نقابة الصحافيين الفلسطينيين بعد أن وصلت الأمور إلى طريق مسدود تعذر معه حتى الآن التوصل إلى حلول توافقية تنهي الخلاف في الساحة الإعلامية، وتمهد الطريق لبناء أو إعادة تجديد الدماء في نقابة صحافيين مهنية لا تخضع لعوامل السياسة والجغرافيا؟

ما هي الحلول المقترحة للخروج من الأزمة كما يراها الإعلاميون أنفسهم، بعد أن ضاقت بهم السبل واستحكم الخلاف وتاهت الحقيقة وضاع الصحافيون في دهاليز الطروحات والاقتراحات والخطوات الأحادية، لتضيع معها حقوقهم، وتتراجع حرياتهم، ويصبحون أسرى واقع صحافي مقيت؟

"آفاق برلمانية" التقت عدداً من المهتمين من الصحافيين والإعلاميين، ووضعت أمامهم مجموعة من الأسئلة والاستفسارات، وجاءت إجاباتهم مؤكدة على أهمية بناء نقابة صحافيين فاعلة وقوية تحمي الصحافيين وتصون حقوقهم وكرامتهم.

جذور المأزق

يقول فتحي صباح، إعلامي مستقل، رئيس المعهد الفلسطيني للإعلام والتواصل، إن جذور أزمة النقابة تعود إلى سنوات طويلة خلت عندما بقي على رأس النقابة النقيب السابق نعيم الطوباسي ١٧ عاماً، منها ٦ أعوام في الدورة الأولى (٩٣ – ٩٩)، و١١ عاماً في الدورة الثانية (٩٩ – ٢٠١٠).

وأكد صباح أن "الأزمة سبقت الانقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧، لكن الانقسام عمّق أزمتها، ورفض مجلس النقابة حتى ذلك الحين مراراً وتكراراً إصلاح أوضاع النقابة من خلال فتح باب العضوية، وتنظيم انتخابات في النقابة، وهو وضع كان قائماً حتى قبل الانقسام بسنوات".

ونوه إلى "إن غياب الديمقراطية وتجديد الدماء وإعادة الحيوية لجسم النقابة المترهل، ساهم في خلق أزمات عدة في النقابة، من بينها أزمة العضوية، وأزمة النظام الداخلي، والأزمة المتعلقة بالأسئلة المهنية والأخلاقية، وغياب أي رادع أو وازع مهني أو أخلاقي لدى فئة من الصحافيين، وهضم حقوق الصحافيين وعدم الدفاع عن أي حقوق لهم، وغياب التطوير المهني وغيرها من الأزمات".

وقال: ظلت هذه الحال سائدة إلى أن نظمت الانتخابات بعد تأجيل مرات عدة. ولكن تم تزوير إرادة الصحافيين خلال هذه الانتخابات التي جرت في الخامس من شباط ٢٠١٠، مع حرمان صحافيي قطاع غزة الأعضاء في النقابة من الإدلاء بأصواتهم فيها.

وأضاف: الأنكى من ذلك أنه تم تعيين عدد من الصحافيين من غزة في المجلس الإداري الجديد المكون من ٦٣ عضواً، اختاروا من بينهم ٢١ عضواً للأمانة العامة، من بينهم أعضاء عدة من قطاع غزة.

ونوه إلى أن "هذه الانتخابات غير الشرعية والمزورة كانت أزمة الأزمات التي ما زلنا نعاني من آثارها إلى اليوم".

ويعتقد صباح أن "الخروج من أزمة النقابة يتم بتشكيل لجنة مؤقتة من ٧ أو ٩ أعضاء يمثلون كل الطيف الصحافي، أو من الصحافيين المستقلين، أو الذين يتم الاتفاق على أنهم مستقلون، تكون مهمتها الإشراف على إجراء انتخابات جديدة حرة نزيهة شفافة موحدة في الضفة، بما فيها القدس، والقطاع، بدءاً من غربلة العضوية القديمة وفتح باب العضوية والإشراف على عملية الاقتراع، وكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية برمتها، دون تمييز بين الصحافيين على أساس الانتماء، أو اللون السياسي، أو الفكري، أو غيره".

انفجار الأزمة في غزة

وكانت مجموعة من الصحافيين المقربين من حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي، اقتحموا بتاريخ ٢٠١١/١٠/١١ مقر النقابة في غزة، واستولوا على الأوراق والأختام كافة، وأعلنوا عن تشكيل لجنة تسيير

أعمال يستمر عملها ستة أشهر، بهدف إجراء انتخابات للصحافيين، الأمر الذي واجه معارضة واضحة من النقابة والأجسام الصحافية المختلفة، عدا تلك المحسوبة على حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي.

ودانت الأمانة العامة لنقابة الصحافيين الاستيلاء على محتويات النقابة، واعتبرته سطواً على مقر النقابة في غزة، من قبل مجموعة وصفتها بـ "الدخيلة" و"الخارجة عن الصف الصحافي الفلسطيني"، وتسمي نفسها "لجنة تسيير الأعمال".

وثمنت الأمانة العامة موقف الزميلات والزملاء الصحافيين، والجهات الرسمية، والفصائل الوطنية، التي "أكدت وقوفها إلى جانب نقابة الصحافيين الفلسطينيين أمام البلطجة والقرصنة التي تعرضت لها"، لافتة إلى عدم مسؤوليتها عن أي بيان أو خطاب، أو أي إجراء يصدر عمّا يسمي "لجنة تسيير الأعمال" ويحمل شعار النقابة.

واعتبرت استخدام ختم نقابة الصحافيين وأوراقها الرسمية استيلاء وتعدياً على صفتها الرسمية من أشخاص لا يحملون أي صفة نقابية، وبمثابة خرق للقوانين المعمول بها، ويضعهم تحت طائلة المسؤولية النقابية والقانونية.

وقالت: إن ما يصدر عمّا يسمي "لجنة تسيير الأعمال" لا يلزم نقابة الصحافيين ولا تترتب عليه أي صفة نقابية أو قانونية، ونحذر الصحافيين والجهات الرسمية وغير الرسمية كافة من التعامل أو التعاطي معها، مؤكدة استمرار تحمل مسؤولياتها وتقديم كافة الخدمات المعتادة للصحافيين بآليات العمل السابقة نفسها، ومن خلال أعضاء أمانتها العامة.

بين تنديد وتبرير

من جانبه، قال حسين الجمل، من التجمع الصحافي الديمقراطي التقدمي، "إن احتلال مقر النقابة من قبل صحافيين محسوبين على كتل سياسية، كما حدث مؤخراً، وإحلال مجموعة بدل أخرى، لن يحل المشكلة"، داعياً إلى إعادة الاعتبار للخيار الديمقراطي.

ونوه الجمل إلى أن "استخدام القوة يعمق ويجذّر المشكلة وحالة الخطأ الموجودة"، مندداً بالسلوك الخاطئ الذي يعمق الأزمة بشكل كبير.

واعتبر أن "الحل الوحيد يكمن في تشكيل لجنة من الأطر الصحافية كافة على قاعدة الخروج من الأزمة بعيداً عن الهيمنة والتهميش وتجاوز أصول العمل النقابي الموروث، وبعيداً عن التلويح بالقوة واستخدام الحالة السياسية لإسناد هذه الجهة أو تلك"، مؤكداً أهمية إطلاق حوار معمق بهدف العمل على إجراء انتخابات نزيهة بإشراف اتحاد الصحافيين العرب والاتحاد الدولي للصحافيين.

وحذّر الجمل من استمرار الوضع الحالي في النقابة، الذي يعني تراجع الحريات الإعلامية، واستغلال حالة الخلاف من أرباب العمل والجهات الرسمية لفرض مزيد من القمع والملاحقة، يكون الخاسر الوحيد فيها الجسم الصحافي.

بدوره، دافع الدكتور حسن أبو حشيش، رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في الحكومة المقالة، عن خطوة تشكيل لجنة تسيير أعمال من الصحافيين، داعياً الجميع إلى التعاون معها لترتيب أوضاع النقابة خلال ستة أشهر، وتشكيل لجنة للإشراف على إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وانتقد ما سمّاه "ردود الفعل الرعناء على خطوة تشكيل لجنة تسيير الأعمال"، مؤكداً أنهم والكتل الصحافية قدموا العديد من المبادرات لحل إشكالية النقابة دون جدوى.

وقال أبو حشيش: إن تشكيل لجنة تسيير الأعمال جاء احتجاجاً على محاولات إجراء الانتخابات بالطريقة السابقة نفسها، مؤكداً أهمية "عدم تسييس خطوة التصحيح التي عبر عنها ما يزيد على ٢٥٠ صحافياً وإعلامياً" في قطاع غزة.

وأكد زكريا التلمس، عضو سابق في مجلس إدارة نقابة الصحافيين، أن "المطلوب التوصل إلى اتفاق بين حركتي "حماس" و"فتح" حول النقابة في إطار المصالحة الفلسطينية"، لافتاً إلى أن "الوضع سيئ" منذ فترة، الأمر الذي ظهر في الانتخابات الأخيرة من خلال "الموافقة الفصائلية" على ما سمّاه "التزوير والتزييف".

ونوه التلمس إلى أن حل المشكلة لا يكمن بما قامت به "حماس" في النقابة، مؤكداً أن "أحداً لن يتعاطى معهم أو يعترف بهم وبما فعلوه".

وشدد على أهمية أن تكون هناك نقابة صحافيين مهنية وليست سياسية كي تخدم الصحافيين وتحل مشاكلهم.

الحل إجراء الانتخابات في ظل التوافق

من جانبه، اعتبر عبد الناصر أبو عون، نائب رئيس لجنة المراسلين الصحافيين، أن "الحل الأنجع للخروج من أزمة نقابة الصحافيين الأخذة بالاتساع تباعاً، هو إجراء الانتخابات والتوافق، وليس كما هو الحال بالمناكفات والتراشق الإعلامي كما هو الوضع على صعيد الوضع السياسي الداخلي".

وأكد أن "النقابة بحاجة إلى انتخابات عاجلة لإصلاح بيت الصحافيين المترهل بالأساس"، لافتاً إلى أن انتخابات النقابة ستكون أول تجربة عامة بعد الانقسام المرير الذي أفسد كافة مناحي الحياة برمتها وترك تداعيات سلبية.

وشدد أبو عون على أهمية "العمل لإيجاد صيغ وآليات توافقية، بعيداً عن الإمعان في تعميق حالة الفرقة والانقسام، وفتح باب التنسيب للعضوية أمام الجيل الجديد من الصحافيين الشباب".

وتطرق إلى "الحاجة لنقيب ملم عارف بالعمل النقابي والمهني، لديه الوعي العام بطبيعة المرحلة الدقيقة التي تمر بها المهنة، ويقود النقابة إلى بر الأمان، كي يعالج جملة من القضايا والهموم الخاصة بهذا المجال والمتراكمة، وألا يختفي خلف الصحافيين، بل يبرز وقت المحن والشدائد، ويكون وأعضاء المجلس في المقدمة والطليعة، وعدم اقتصار دور النقابة على إصدار بيان وتهنئة ومواقف دون الولوج للأهم والأكبر".

ونوه إلى "ضرورة إعادة الهيبة لهذا الجسم المريض، والعمل على تطوير الوسائل المؤدية إلى الارتقاء بالمهنة وإفساح الطريق لخبرات جديدة وجيل مغاير".

بدوره، أكد وسام زغبر، عضو الهيئة الإدارية في التجمع الإعلامي الديمقراطي، على ضرورة حل كافة الإشكاليات والقضايا العالقة بشأن نقابة الصحافيين في إطار حوار وطني جاد، مع التشديد على أهمية احترام الحريات الإعلامية، داعياً إلى "عدم الرضوخ للمبررات التي يسوقها البعض للتهرب من المسؤوليات الوطنية والاجتماعية والأخلاقية لمهنة الإعلام".

ونوه زغبر إلى أهمية تفعيل دور النقابة لإعادة وحدة الجسم الصحافي، وإقناع العناصر التي فضلت الابتعاد بالعودة إلى بيتها الصحافي، وإنهاء ازدواجية العمل بين الأجسام والكتل المختلفة والنقابة، من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية للجسم الصحافي في ظل توافق وطني.

وقال الدكتور أحمد حماد، أستاذ الإعلام المساعد في كلية الإعلام بجامعة الأقصى، إن هناك ضرورة للوقوف الجدي أمام واقع الصحافيين في الأراضي الفلسطينية، وعدم التعاطي معهم وفق الطريقة التي سادت ولا تزال.

وأضاف: إن التعرض للصحافيين، أيّاً كان توجههم السياسي، مرفوض، وما تعرض له العديد من الزملاء في الفترة الأخيرة من اعتقال وإغلاق للمكاتب الصحافية يجب ألا يتكرر، وأن تعالج كل القضايا المتعلقة بوجهات نظر الصحافيين في إطار حرية الرأي والتعبير والابتعاد عن تحميل الصحافي وزر مواقفه السياسية.

تابع: ينبغي التوقف ملياً أمام بيئة العمل التي يعيشها الصحافي، مع التركيز على ضرورة المحافظة على وحدة الجسم الصحافي.

وشدد حماد على "وجود فرصة مهمة أمام الصحافيين الفلسطينيين لإعادة وحدة الجسم الصحافي، وإقناع العناصر التي فضلت الابتعاد عن بيت الصحافيين بالعودة إلى بيتهم ممثلاً بنقابة الصحافيين الفلسطينيين"، مؤكداً على حيوية مطلب إنهاء ازدواجية العمل بين الأجسام والكتل المختلفة والنقابة، من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية للجسم الصحافي بتوافق وطني.

وتابع: إن شرعية هذه الدعوة تزداد مع الدعوة لإنجاح المصالحة الفلسطينية التي ينبغي ألا تكون شكلية، بل ينبغي أن تسهم بدفع حرية العمل الصحافي إلى الأمام، بما يعزز مسيرة عشرات السنوات من العمل المضني لرفع شأن حرية الكلمة التي هي أساس حرية الرأي والتعبير، وأصل حقوق الإنسان.

وأكد على "ضرورة وحدة الجسم الصحافي الفلسطيني، وإتاحة المجال لجميع الصحافيين للعمل بحرية دون خوف أو تهديد من أية جهة كانت، لنقل حقيقة معاناة الشعب الفلسطيني إلى الخارج بصدق وموضوعية، مع التشديد على رفض اقتحام النقابة في غزة من قبل بعض الصحافيين المحسوبين على حركة "حماس" وتشكيل لجنة تسير أعمال".

ونوه إلى أن "هذه الخطوة غير المسبوقة في تقاليد العمل الوطني والنقابي تلحق أفدح الأضرار بالوحدة الوطنية، وبوحدة الصحافيين الفلسطينيين الذين كرسوا حياتهم وإبداعهم للوطن وقضيته، وكانوا على الدوام رسلاً للوحدة الوطنية ومدافعين عن الحرية والديمقراطية".

وأكد على حق المؤسسات والجمعيات الأهلية والعامة في قطاع غزة بالعمل بحرية وفق أحكام القانون، معتبراً أن هناك "ممارسات لاقانونية" بحقها تعد "تدخلاً سافراً في عمل المنظمات الأهلية التي يكفلها القانون الأساسي، وينظم عملها قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية".

وأهاب حماد بالمجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية والإنسانية وكل المدافعين عن حرية الصحافة وحقوق الإنسان، وعلى رأسهم الاتحاد الدولي للصحافيين، ومنظمة "صحافيون بلا حدود"، الوقوف إلى جانب الصحافيين الفلسطينيين للحد من معاناتهم جراء ممارسات الاحتلال بحقهم، وكل ما يعيق عملهم الصحافي بموضوعية وحرية.

تعميم الأنظمة المحاسبية الجديدة يثر جدلاً في أوساط الصرَّافين

«شايلوك» طليق في رام الله وضحاياه بين السجن ومستنقع الربا .. والقانون لا يحمي «المغفلين»

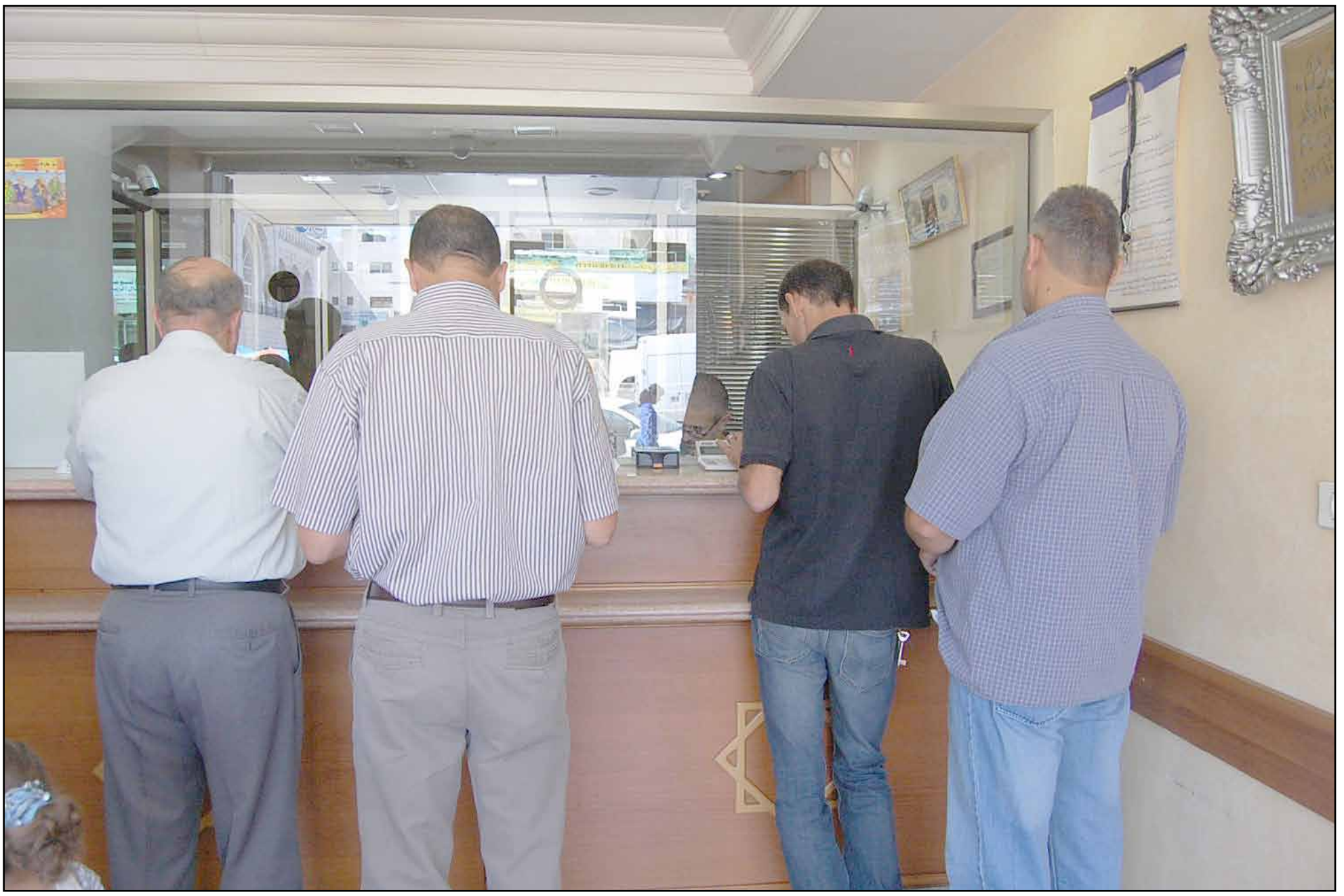

رحمة حجة

حين يدخل المواطن محلاً للصرافة في أيٍّ من مناطق الضفة الغربية وغزة، تقابله لوحة دونت عليها المحظورات والمسموحات في عمل الصرّاف. لم تتواجد هذه اللوحات في جميع محال الصرافة قبل حزيران الماضي، إلا أن الشكاوى التي بدأت بالظهور بسبب تراكم الديون على بعض المواطنين والتجار الذين اقترضوا من بعض الصرَّافين بشكل مخالف للمرسوم الرئاسي رقم (١٣) للعام ٢٠٠٨، الذي نظم ترخيص ورقابة مهنة الصرافة؛ دفعت سلطة النقد لإلزام الصرَّافين بوضع تلك اللوائح، بالإضافة إلى تعميم أنظمة محاسبية جديدة على جميع الصرَّافين.

كيف تفاقمت هذه الديون؟ وما المصير القانوني الذي ينتظر «أصحاب الشيكات الراجعة»؟ وماذا تقول نقابة الصرَّافين وسلطة النقد في هذا الصدد؟ وما مدى الرضا المتبادل بين الصرَّافين وسلطة النقد حول الأنظمة المحاسبية الجديدة والرقابة على العمليات المصرفية؟ وماذا يخبرنا الأمن الاقتصادي في المقر العام للأمن الوقائي؟ بين تأكيد بعض الكلام من جهة، ونفيه من جهة أخرى، نحاول الإجابة أو على الأقل تحديد مواطن الخلل.

«تاجر البندقية» يثير جدلاً في رام الله!

في الحادي والثلاثين من أيار الماضي، نشر المحامي حسن خولي مقالاً بعنوان «تاجر البندقية يظهر في رام الله من جديد» (موقع وكالة «معاً» الإخباري) إشارة منه إلى الصرَّافين الذين يتعاملون بـ «الربا الفاحش»، على حدّ تعبيره، ويقدمون القروض أو التسهيلات المصرفية المباشرة أو غير المباشرة، بالإضافة إلى تنفيذ العمليات الآجلة والتعامل بالهامش وجميع المشتقات المالية لحساب المتعاملين معه أو الآخرين (وهو الأمر المحظور في عمل الصرَّافين/ مادة «١٠» في المرسوم الرئاسي «١٣» للعام ٢٠٠٨).

وفي حديث مع خولي، أوضح أن ما كتبه جاء نتيجة معايشته بعض الحالات المتضررة، وسمَّاها «ضحايا» نتيجة الفوائد المتراكمة، وأن معظم ما دفعها إلى الاقتراض كان نتيجة أوضاع إنسانية كالمرض، والتعليم، أو تأمين احتياجات عائلية، متهماً بعض الصرَّافين الذي يمارسون هذا النوع من الإقراض باستغلال حاجة المواطنين، بينما رفض نقيب الصرَّافين محمد صافي النبالي ما جاء في المقال، «حيث أساء للصرَّافين ولم يبنه على معلومات دقيقة».

وجمعت بعد ذلك ورشة عمل في الكلية العصرية الجامعية (رام الله) ممثلين عن كل من سلطة النقد ووزارتي الأوقاف والعدل والأمانة العامة لمجلس الوزراء، بالإضافة إلى ممثل عن جهاز الأمن الوقائي وائتلاف «أمان» والدائرة القانونية في مكتب الرئيس محمود عباس ومحافظة رام الله والبيرة ومؤسسة «شمس» وجمعية حماية المستهلك، وعدد كبير من الأكاديميين ورجال القانون (انظر جريدة الحياة الجديدة http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?id=١٤١١٧٨)، حيث قال خولي لـ«آفاق برلمانية» إن ثلاث حالات عرضت قضاياها أمام الحضور، بينهم موظف فصل من وظيفته وتم اعتقاله، نتيجة الشيكات الموقعة بمبالغ مالية يترتب دفعها لأحد الصرَّافين، الذي اشتكى عليه، مضيفاً أن «الشيك هو السلاح بيد مستلمه، حين يعود من مصدر بلا رصيد».

الموظف ذاته، وعده النبالي بإنصافه إذا أثبت ادعاءاته على الصراف، ولأنه لم يثبت صحة أقواله بالذهاب إلى النبالي، أكد الأخير أن «كلامه لا أساس له من الصحة»، بينما رفض خولي هذا الاستنتاج، بتوضيحه أن النبالي طلب إلى الموظف الذهاب إليه شهرياً لتلقي راتب منه، قائلاً «عدم ذهابه يدل على تحليه بالكرامة الإنسانية التي تفوق حاجته ومدّ يده للآخرين».

وقال النبالي إن أحد المشتكين الثلاثة، هو صاحب شركة «أراد تحصيل ثروة من أحد الصرَّافين بطريقة غير مشروعة؛ وذلك بصرف شيكات دون رصيد، بعد أن نصبت عليه شركة إسرائيلية مسببة له خسارة مالية كبيرة».

إغلاق محال صرافة.. وروايتان للأسباب

في حملتها منذ بداية العام ٢٠١٠، قامت سلطة النقد بعمليات تفتيش واسعة طالت جميع محال الصرافة في الضفة الغربية وقطاع غزة (عددها حالياً ٢٧٧ محلاً) وأغلقت جميع المحال والفروع غير المرخصة من سلطة النقد، وجرت محاولة لمعالجة مشكلة الصرَّافين الجوالين باعتقال بعضهم وتغريم الآخر وملاحقتهم الدائمة -إلا أن المشكلة ما زالت قائمة- حسب قول رئيس وحدة الرقابة والتفتيش على محال الصرافة في سلطة النقد عنان السامري.

وأضاف السامري «المحال المرخصة، التي تبينت مخالفتها لبعض المواد في المرسوم (١٣) ٢٠٠٨، تم التعامل مع كل منها حسب درجة الخطورة، فمنها ما مُنح فرصة تصويب أوضاع، ومنها ما غُرِّمَ بمبالغ تتفق مع ما جاء في المادة ١٧ من المرسوم ذاته (كل من يخالف أي حكم من أحكام المواد التالية ٢، ٧،٩ ، ١٠، ١٢، ١٣، تفرض عليه غرامة مالية لا تقل عن ١٠٠٠ دولار، ولا تزيد على

يتبع ←

١٠٠٠٠ دولار) تراوحت بين (١٠٠٠$– ١٠٠٠٠$) وأخرى تم إغلاقها»، مبيناً في هذا السياق أن المادة ١٠ ذات علاقة بالمحظورات في عمل الصرَّاف بالنسبة للتسهيلات المالية والإقراض وفتح حسابات للزبائن أو قبول ودائع، ... الخ.

وهو ما أكده المحامي خولي، أي إغلاق عدد من محال الصرافة على خلفية الإقراض غير القانوني.

وقال النبالي إن سبب إغلاق بعض محال الصرافة هو امتلاكها لدفاتر مديونيات على بعض زبائنها، منذ سنوات عدة، موضحاً أن ذلك «ليس نتيجة تسهيلات مالية، إنما حين يذهب الصرَّاف لصرف الشيك من البنك يرجع بسبب عدم وجود رصيد كاف، فيسجله الصراف ديناً على الزبون حتى يتم دفع قيمته». وأكّد على أن «الصرَّافين ملتزمون بتعاليم سلطة النقد وينفذونها بحذافيرها».

جمعية حماية المستهلك

لكن ما هو رأي جمعية حماية المستهلك؟ يشير رئيس الجمعية في محافظة رام الله والبيرة صلاح هنية، إلى أنّ المحال التي أغلقت في الضفة لا علاقة لها بقضية القروض، إنما لأسباب أخرى، منها إفلاس بعض هذه المحال.

وتعتبر جمعية حماية المستهلك من أوائل المبادرين لمتابعة هذه القضية، كما أوضح هنية، حيث وردت إليها شكاوى من مواطنين متضررين من عملية الإقراض غير القانوني، و»أوكلت الجمعية فريقاً من المحامين للدفاع عن مواطنين وتجار وقعوا ضحية لعدد من محال الصرافة نتيجة للربا والاستغلال الفاحش» (جريدة القدس، ١١ حزيران ٢٠١١).

بناء بيت ينتهي بالسجن ودين بأربعة ملايين دولار

يفسر المحامي خولي قصة تراكم الديون على أحد المواطنين أو التجار، حسب ما عايش واطلع من حالات، بمثال يعود لقصة حقيقية، وأرقام مقاربة للقيمة المالية الحقيقية، ويقول: بعد حاجته لمبلغ مالي كي يسيّر تجارته، ولصعوبة الإجراءات البنكية بالنسبة لعملية الإقراض، لجأ التاجر (س) إلى اقتراض ٥٠٠٠ دولار وتحرير شيك للصراف بفائدة قيمتها ٩٠٠ دولار، يدفعه بعد ١٤ يوماً. وفي اليوم المحدد، رجع الشيك من البنك بسبب عدم وجود رصيد أو عدم كفاية الموجود في حساب (س) البنكي، من ثم أجبره الصرَّاف على تحرير شيك آخر بموعد جديد وفائدة جديدة على المبلغ في الشيك الأول، فأصبح المطلوب من (س) بعد ١٤ يوماً مبلغ ٦٨٠٠ دولار، وفي المرة الثانية أيضاً عاد الشيك ... حتى وصل المبلغ إلى ٧٧٠٠ دولار، الأمر الذي دفع (س) للاقتراض من صراف ثانٍ وتحرير شيك بالمبلغ الأخير، مضافاً إليه فائدة جديدة يحددها الأخير.. وهكذا تنقل (س) بين عدد من الصرَّافين مقترضاً من ذاك ليسدد قرض الآخر، وتتراكم الفوائد لتصل إلى الصراف الأخير في المعادلة، ذلك الذي يشتكي عليه ولديه الشيك كإثبات ضده، فيما ارتفع المبلغ إلى ١٢٠٠٠ دولار!

أما الشاب (ص)، الذي روى قصته الموظف في الأمن الاقتصادي في المقر العام للأمن الوقائي نافز غطّاس، وهو الآن داخل السجن بسبب الشيكات الراجعة، فقد «تعثر أثناء بناء بيت له ولإخوته، ليقترض المال اللازم من أحد الصرَّافين وبعض المواطنين الذين يتعاملون بالربا الفاحش، وبين انتظار وتأجيل واقتراض للتسديد وصل المبلغ إلى ٤ ملايين دولار، ما تسبب بفصله من وظيفته، بالإضافة إلى فصل خمسة آخرين لاشتراكهم معه، وبيع منازل وتشريد عائلاتها، إلى جانب حدوث خلافات اجتماعية كان أبرز نتائجها حالة طلاق على الأقل».

وأوضح غطّاس أن عدد الصرَّافين الذين يتعاملون بـ «الربا الفاحش» قليل جداً، حيث يتراوح في كل محافظة بين (١–٣)، وقال: في رام الله الآن ٣ قضايا تجاوزت كلها الملايين نتيجة التعامل مع هؤلاء الصرَّافين. أما غالبية الحالات

فتأتي نتيجة التعامل مع عشرات المواطنين، الذين يعملون على هذا النوع من الإقراض، خارج إطار الصرافة، هؤلاء لا رقابة عليهم من أي جهة.

وإضافة للحالتين السابقتين، قال رئيس جمعية حماية المستهلك في محافظة الخليل، أمين عام اللجان الشعبية الفلسطينية، عزمي الشيوخي، إن «أحد التجار وإخوانه الذين كانوا من الأسماء التجارية اللامعة والمهمة في السوق الفلسطينية من منطقة الوسط، لجأوا إلى الاقتراض من صرَّافين خوفاً على سمعتهم في السوق، حين تعرضوا لأزمة مالية، من ثم وقعوا في الدوامة ذاتها، ووجدوا أنفسهم مضطرين لدفع ١٠ ملايين دولار بدل ٥ ملايين، قيمة المبلغ المُقتَرَض».

وعن حالة إنسانية أخرى وقعت ضحية لذلك، يقول الشيوخي «أحد المواطنين احتاج مبلغاً مالياً لعملية جراحية تلزم ابنه، فوقع أمام خيارين: إما أن يموت ابنه، أو يقترض من الصرَّافين، ليقع بعدها فريسة للمرابين».

الشيكات الراجعة

لكن كيف يتعامل القانون مع قضايا الشيكات الراجعة؟

يُرجع غطّاس السبب في صعوبة التعامل مع قضايا كهذه والقبض على مخالفي القانون إلى النقص في مواد القانون الفلسطيني في التعامل مع هؤلاء الصرَّافين، فلا يمكن التدخل في قيمة شيك يتطلب من الموقع دفعها، لاسيما أنه لا يوجد لدى الأخير إثباتات على أنه وقع عليه في عملية إقراض غير قانونية.

ويقول خولي إن مشروع قانون العقوبات الجديد في مادته رقم (٦٣٠) جرّم الربا الفاحش، وتمت المطالبة بتفعيله والمصادقة على القانون الجديد بعد إجراء التعديلات وإعادة صياغة المادة، أثناء ورشة العمل في الكلية العصرية السابق ذكرها، مضيفاً أن النيابة العامة طولبت بإعادة النظر في قضايا الشيكات المترتب دفعها للصرَّافين، والتحقيق في أصلها.

بدوره، أوضح الشيوخي أن «المطلوب في قضايا الشيكات، هو النظر إلى تاريخ سحب الشيك، الذي يجب ألا يكون آجلاً (تاريخ صرف وتاريخ آخر للسحب من البنك) فهذا النوع من الشيكات غير قانوني، وأيضاً يجب على الصراف أن يتأكد قبل صرف الشيك من رصيد صارفه حتى لا يكون كلاهما أو أحدهما عرضة لعملية نصب».

الأنظمة المحاسبية الجديدة بين إشادة ونقد

وتطرح أسئلة عدة حول الأنظمة المحاسبية الجديدة، والرقابة الدائمة على المعاملات المالية لدى محال الصرافة من قبل سلطة النقد، مثل: لماذا الرقابة؟ ولم التخوف من بعض الصرَّافين؟ وكيف تعامل البعض منهم مع الأنظمة المحاسبية؟

يثني صاحب شركة البرغوثي للصرافة عبد الكريم البرغوثي على الجهود التي تقوم بها سلطة النقد لتنظيم عملية الصرافة، إلا أنه يشعر بأن فيها شيئاً من المبالغة، حيث يقول «تطلب سلطة النقد تقارير بأسماء ومعلومات شخصية حول المواطنين الذين يصرفون ٥٠٠٠ دولار فأكثر، وهذا تدخل في خصوصيات الناس، وأرى أن الدافع سياسي أكثر من كونه مهنياً».

في المقابل، يؤكد السامري أن «وظيفة سلطة النقد ودائرة الرقابة فيها تنفيذية لا أكثر»، وما تقوم به هو تطبيق للقوانين المتفق عليها من الطرفين (سلطة النقد والصرافون). وينوه بالنسبة للمعلومات المطلوبة بشأن من يصرف ٥ آلاف دولار فأكثر، إلى أنه «قبل تحديد المبلغ قمنا بالاجتماع مع نقابة الصرَّافين وتمت المشاورة والاتفاق فيما بيننا، حتى أن المبلغ كان ١٠٠٠ دولار، لكنه ارتفع بناء على طلبهم وملاحظاتهم، وأي قرار تود سلطة النقد تطبيقه ترسل مسودة التعليمات بشأنه للصرافين لكي يتم الاتفاق فيما بعد».

وبالنسبة للأنظمة المحاسبية الجديدة، أثنى عليها النبالي، وأكد على التزام الصرَّافين بها، وبأن الشركات التي رسى عليها اختيار البرامج ذات الصلة، تتابع محال الصرافة شهرياً وتدرب العاملين عليها.

لكن للبرغوثي رأياً آخر، فهو يلتزم بتطبيق البرنامج، إلا أنه يجده معقداً، ويفضل الطرق السابقة في تدوين المعاملات المالية.

وبرأي صرّاف آخر، لم يشأ كشف هويته، وذكر أنه مدير بنك سابق، فإن «النظام يخدم صاحبه، ويعكس الشفافية المطلقة في توضيح بيانات اليوم كاملة، ومدى الربح والخسارة، ولا ضرر منه». وعزا سبب تخوف البعض من هذه الأنظمة إلى «إمكانية إطلاع سلطة النقد وضريبة الدخل على هذه البيانات، لكنّ هذا التخوف ليس في محله»، على حدّ تعبيره، مضيفاً «هذا النظام يخدم القانون ويمنع غسل الأموال».

أما السامري، فيؤكد أن «سلطة النقد قبل تعميمها الأنظمة المصرفية، أعطت فرصة لكل صرَّاف لاختيار ما يناسبه من الأنظمة التي تتفق وتعليمات سلطة النقد، حيث تم اختيار برامج ٥ شركات قدمت مقترحاتها، والصرَّافون اختاروا ما يناسبهم».

أخيراً، هل هناك علاقة بين الانقسام وزيادة الرقابة من الأجهزة الأمنية على الحوالات المالية؟

يجيب غطّاس بأن «دور الأجهزة الأمنية متكامل مع سلطة النقد، حيث القصد من عملية الفحص الحفاظ على أمن المواطن الفلسطيني، وهي عملية تقوم بها الأجهزة الأمنية في دول العالم كافة، ولا علاقة لها أبداً بالجو السياسي والانقسام، إنما لمنع حصول غسل أموال أو تمويل عمليات مشبوهة كتجارة السلاح والمخدرات».

عطّارو غزة .. جمهورهم محب للطبيعة .. والظروف تعاندهم!

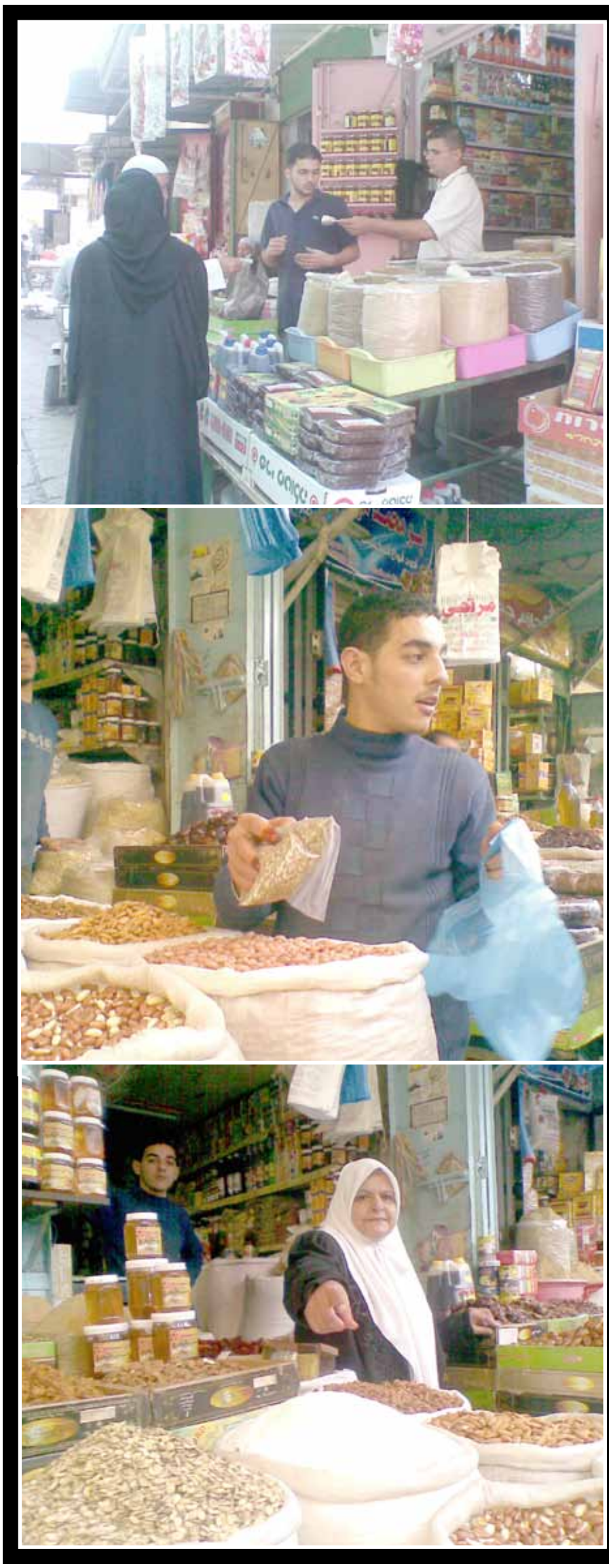

مشيرة توفيق

من سوق "الزاوية" شرقاً، لسوق "الحَب" جنوباً .. هذا هو المشوار الذي عليك اجتيازه لتتمكن من جمع التفاصيل الكافية عن محال العطارة في قطاع غزة، حيث لم يتبدد رونق إقبال الناس المنبثق من إيمان بقيمة الطبّ البديل، وإن أثرت الظروف الاقتصادية بشكل أو بآخر.

عدنان مرتجى (٢٥ عاماً)، أحد العاملين في محل للعطارة بسوق الزاوية العريق في مدينة غزة، بدأ مشواره في محل عمه منذ خمس سنوات، ومعظم زبائنه من كبار السن، كما أن أكثر بضائعه مبيعاً هي عشبة إكليل الغار، وعشبة المردقوش المقويتان للذاكرة.

يعتقد مرتجى أن أسعار مواد الطب البديل المناسبة للناس في غزة، وحبهم للطبيعة أكثر من الكيماويات، سببان رئيسيان يقفان وراء الحفاظ على نبض الإقبال على الشراء، قائلاً: يحتار الأزواج ويتدهورون نفسياً إن تأخر مجيء الأطفال، لكنهم ما يلبثون يشعرون بالراحة والطمأنينة بمجرد المجيء لشراء وصفة زيادة فرص الإنجاب المكونة من: مكسرات نية، وعسل، وغذاء ملكات، وبذور بجميع أنواعها.

أما الصبايا، وحسب مرتجى، فإنهن يحببن وصفة تخسيس الوزن المعدة من: عشبة السيلمكي وورق الصفصاف، وورق البتول، والزنجبيل، وعشبة رجل الأسد، التي يضاف إليها الينسون لتحسين طعمها، وتغلى، أو تؤكل كما هي.

يشعره بالسعادة

يصل عدد الزبائن الذين يزورون مرتجى في اليوم الواحد، إلى ثلاثين مشترياً، ما يجعله يشدد على صعوبة التخلي عن محله والمحال المعنية بالشأن ذاته، لافتاً إلى زيادة بيع الأعشاب كالميرمية والبابونج في فصل الشتاء لما يعرف عن قدرتها في مقاومة نوبات البرد، ومرض الأنفلونزا.

وفي الوقت الذي يحافظ فيه زيت حبة البركة على قيمته ومكانته الرفيعة طوال السنة، ينوه مرتجى إلى أن بعض الزبائن يطلبون منه في بعض المرات، وصفات كتبت على وصفة "روشتة" طبيب، الأمر الذي يشعره بالسعادة، ويزيده ثقة بأن مواد العطارة "إن لم تنفع فلن تضر".

في السياق ذاته، يبدو محمود الغلبان (٢٣ عاماً)، صاحب محل للعطارة بسوق الحب في مدينة خان يونس، أقل تفاؤلاً من مرتجى، فهو يستطيع من خلال سنوات عمله السبع أن يجزم بأن الوضع الاقتصادي، وانتشار البطالة، والحصار، في ظل ارتفاع أسعار مواد العطارة، أسباب أدت إلى تراجع إقبال الناس مقارنة بالسنوات السابقة.

ويبين الغلبان الذي يدير محل والده الحاج صبحي، أن البهارات والزيوت والمكسرات وبعض الأعشاب هي أكثر ما يقبل الناس على شرائه هذه الأيام، منوهاً إلى أن الطبقة المتوسطة هي الأكثر إقبالاً على بضاعته التي يستوردها كغيره عن طريق الأنفاق برفح.

أحد ملامحه العريقة

ويتحدث الغلبان عن أن الشباب أقل ميلاً للطب البديل، من الفئات العمرية الأخرى، فهم برأيه لا يمتلكون الصبر الكافي للمداومة على التداوي بمواده، التي يحتاج أثرها إلى وقت غير قصير حتى يظهر، وبخاصة في ظل انتشار الجمعيات الخيرية التي توزع الأدوية بالمجان.

الغلبان عرف عن والديه المغرمين بالأعشاب، كثيراً من الوصفات الطبيعية التي تبيع المحال الغزية مكوناتها، ومنها شرب الينسون كمهدئ ومسهل، وشرب الحلبة والحليب لتقوية الدم، وشرب البابونج لعلاج السعال، واستخدام زيت الخروع لعلاج جفاف البشرة.

ويتمنى الغلبان على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة أن تتبنى مشاريع تدعم محال العطارة، وتعمل على تنميتها، لئلا يفقد القطاع أحد ملامحه العريقة والغائرة في القدم، ولئلا يفقد الناس كذلك الفائدة التي تعود على صحتهم من الاستخدام الحسن للأعشاب والزيوت وغيرها.

جودة المنتج

"كانت جدتاي بارعتين في إعداد الوصفات الطبيعية، ولم يكن يمر أسبوع دون أن تذهبا إلى محال العطارة بسوق الزاوية، لشراء ما يلزمهما من مكسرات وزيوت وأعشاب وبهارات، أنا أيضاً ورثت عنهما خبرتهما وحبهما للطبيعة"، بهذه الكلمات تقدم الحاجة أم سهيل شلدان نفسها.

أم سهيل (٥٢ عاماً) من حي الزيتون في غزة، باتت ذات شهرة طيبة بين أصحاب المحال بسوق الزاوية، فهي تزورهم على فترات متقاربة، إما لتشتري لنفسها، وإما لجيرانها وأقاربها، لافتةً إلى سببين يحددان من أي محل ستشتري حاجياتها، أولهما: جودة المنتج، وثانيهما: مناسبة السعر.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فأم سهيل قرأت كتباً تتحدث عن الطب النبوي وطب الأعشاب، وعرفت الكثير من الوصفات، حتى أنها تعرّف الطب البديل بأنه: طرق علاجية لا تعتمد على الأدوية والعقاقير في علاج الأمراض، فالإبر الصينية والأعشاب والحجامة والكي تعتبر كلها من الطب البديل.

تغلي الحليب والينسون

وتبرع أم سهيل أيضاً في استخدام العلاج بالقرآن، والأعشاب، والغذاء، والزيوت كأحد أساليب الطب البديل الكثيرة، فهي تغلي الكمون الحب والميرمية لعلاج الانتفاخ، وتدهن بطن وظهر الشخص الذي يعاني من الإمساك بالزيت ثم تغلي الحليب وتغلي الينسون وتخلطهما ليشربهما.

وتقدم أم سهيل خلطة القزحة المكونة من حبة البركة المطبوخة مع زيت الزيتون والعسل والدبس والسمسم والمكسرات والتمر والزبيب للمصابين والمصابات بحالات الضعف الجنسي وفقر الدم، كما تستخدم زيت الخروع لعلاج الأورام والرضوض في الجسم، وزيت السمسم وزيت حبة البركة وزيت الكافور لتدليك الجسم، وزيت السمسم لمرضى السكري.

وهي لا تستطيع أن تهدي الوصفة، في بعض المرات، إلا إذا اطلعت على مجموعة من التحاليل الطبية، وهي لا ترى أي ضرر في وصفات الطب البديل إلا إذا استخدمت بكثرة.

حياة الإنسان السليم

وتعتقد أم سهيل أن لا ضرر من وصفات الطب البديل في حال عدم تناولها بكميات كبيرة، كالميرمية التي تستخدم كمهدئ ومضاد للالتهابات، فإذا استخدمت كثيراً تضعف مناعة الجسم، ويدمن شاربها على المهدئات، وللعلم فإنها تغلى مع الشاي لتقلل من مفعول المنبهات فيه.

وترى أن الطب البديل الذي تعلمته فأتقنته لا يمكن أن يُغني الإنسان عن الطب الحديث، فهما متكاملان، ولذلك فإنها تحتاج في بعض المرات إلى نتائج تحاليل طبية لزوارها قبل أن تهديهم الوصفة، أو ربما تنصحهم بزيارة الطبيب إذا عجزت عن المساعدة.

وتبدو أم سهيل منفعلة عند سؤالها عن الكيفية التي ستتصرف بها إذا عانت محال العطارة من خسارة وأغلقت أبوابها، فتقول: سأفتح محلاً خاصاً بي، ولن يأتي يوم أستغني فيه عن الطبيعة، فأنا أعتقد أن الطب البديل والطب الحديث متكاملان، ولا تستوي حياة الإنسان السليم بدونهما.

من المسؤول؟!

"حسبة" البيرة.. السوق الأكثر أهمية والأقل اهتماماً وتنظيماً

مراد عاروري

هناك من يعتبر مهنة بيع الخضار الأكثر تبكيراً في السعي وراء لقمة العيش، فهي لا تتوقف عند ساعة متأخرة أو تبدأ في وقت مبكر فقط، ولكنها تستمر على مدار الساعة، وهناك من يحرث ويزرع، وهناك من يقطف، وهناك من يوزع، وهناك من يستورد ويجلبها إلى السوق حتى تصبح في متناول أيدي الناس.

عندما تدخل سوق البيرة للخضار في ساعات الصباح الباكر بعد آذان الفجر، وكما يروي بعض الفلاحين والمزارعين، تجدها خالية إلا من تحركات الباعة وأصواتهم الذين اعتادوا على التناوب في هذه السوق، ولكن الأمر يختلف في ساعات النهار حين ترى السوق تعج بالناس من أرجاء المحافظة كافة. بعض المزارعين وجد في هذه المهنة ولسنوات طويلة مصدر قوته وقوت أبنائه الوحيد، فحرص على التميز والمحافظة على رزقه.

وتجدر الإشارة إلى أن سوق خضار بالبيرة من أهم أسواق المدينة، فهي السلة الغذائية الكبيرة التي تطعم مدينتي رام الله والبيرة وقراهما، ومن هذا المنطلق تأتي مسؤولية كل من بلدية البيرة ومحافظة رام الله والبيرة ولجان البيئة والسلامة المعنية بهذه السوق، من حيث المطالبة الدائمة بضرورة الاهتمام بشكل أكبر بتنظيم عمل السوق، والمحافظة عليها، وبخاصة أن الكثير من البضائع والخضار التي تباع داخل هذه السوق تستورد من داخل الخط الأخضر، وقد تكون مخالفة لشروط السلامة المتعارف عليها.

بضائع من وراء الخط الأخضر

يقول محمد شلطف، رئيس قسم الشؤون الإدارية في بلدية البيرة، إن البلدية تعمل بكل جهدها على توفير قوة تنفيذية لتطبيق النظام وضبط كل المخالفات داخل سوق الخضار، وشدد على ضرورة وجود ضبط ومعاينة، وبخاصة للبضائع والخضار المستوردة من داخل الخط الأخضر، التي قال "إن الكثير من التجار يقومون باستيرادها فاسدة".

وأوضح شلطف أنه يقع على عاتق كل من وزارة الزراعة ومحافظة رام الله والبيرة مسؤولية كبيرة لتوفير مهندسين زراعيين لفحص جميع الخضار المستورة، ومصادرة وإتلاف الفاسد منها، ومعاقبة المخالفين حتى يكونوا عبرة لمن تسول له نفسه التلاعب بأرواح المواطنين، منوهاً إلى أن البلدية تعمل على توفير مثل هذه الاحتياجات لسوق الخضار.

وحول هذا الموضوع، قال حمدان البرغوثي، نائب محافظ رام الله والبيرة، إن المحافظة تبذل جهوداً مضاعفة وتتابع جميع البضائع المستوردة والمباعة داخل السوق من خلال لجان عدة، أبرزها لجنة البيئة والسلامة، وأضاف: هناك سيطرة على جميع المخالفات.

شوارع وأرصفة بحاجة إلى تنظيم

عند التجول والتبضع في شوارع وأزقة السوق، يشكو الكثيرون من اكتظاظها بالعربات والبسطات على الشوارع والأرصفة وأمام محال الخضار، كما أن كثيراً من أصحاب محال بيع الخضار غير راضين عن مثل هذا التنظيم، بالإضافة إلى أبرز المشتكين وهم المواطنون.

وقال المواطن خالد عاروري: أدخل سوق الخضار مضطراً لقضاء حاجياتي وشراء لوازم البيت من الخضار والفواكه، ولو لم أكن مضطراً لما دخلتها لكثرة الازدحامات والعربات وبسطات الخضار التي تغلق الجزء الأكبر من الشارع، بالإضافة إلى الإزعاج.

أما المواطنة "فاطمة" من مدينة رام الله، فقالت إن جميع احتياجات البيت من الخضار والفواكه يجري تأمينها من هذه السوق، وأضافت أنها عندما تقرر الذهاب للسوق تتردد كثيراً لكنها في النهاية تقرر الذهاب مع إحدى أخواتها أو حتى والدتها مرتدية حذاء مخصصاً لهذه السوق المليئة بالأوساخ.

وقال محمود أبو عواد، الذي يمتلك عدة محال لبيع الخضار، هناك تقصير كبير من جانب البلدية على صعيد تنظيم السوق، وأضاف: يوجد انتشار واسع

يتبع ←

للبسطات غير القانونية التي تعرقل حركة المارة وتؤثر على التجار الذين يمارسون عملهم بشكل قانوني.

وعند سؤال أصحاب البسطات داخل السوق يرددون أن البيع على البسطة يتم بشكل قانوني، وبعلم البلدية، التي تجبي من كل صاحب بسطة ٢٠ شيكلاً يومياً.

لكن شلطف نفى ذلك، وقال: البلدية لا تتقاضى أي مبلغ من أي صاحب بسطة، مؤكداً أن البلدية "لا تستطيع منح تأجير أو ترخيص لأي بسطة أو عربة".

واعتبر الأرصفة والشوارع هي أملاك عامة لا يمكن أن يمتلكها أحد، وأوضح أن "التراخيص تمنح فقط للمحال، وكل ما ترونه داخل سوق الخضار من بسطات وعربات مخالف للقانون".

وأضاف شلطف: كون البلدية ليست جهة تنفيذية وإنما وظيفتها الكشف عن المخالفات، فقد أوكلت موضوع البسطات غير القانونية إلى المحافظة والشرطة كونهما الجهة المسؤولة التي يمكنها فرض النظام، على الرغم من أن المحافظة "لم تحقق أي إنجاز على أرض الواقع فيما يتعلق بهذه البسطات".

ويقر البرغوثي بأن المحافظة غير راضية عن قلة التنظيم والمخالفات داخل سوق الخضار، وقال: المحافظة تقوم بحملات شاملة لإزالة أي بسطة مخالفة في كل يوم. وأوضح أن "معظم هذا البسطات أزيل، والمحافظة تتابع هذا الموضوع يومياً".

وعن توفير البديل لتجار البسطات في حال تمت إزالة بسطاتهم، قال شلطف: معظم التجار المخالفين هم من خارج محافظة رام الله والبيرة، من مناطق الشمال والجنوب، وأضاف: مهمة البلدية حل مشاكل أبناء المنطقة سواء من البيرة أو رام الله، وليست معنية بمشاكل الضفة الغربية، معتبراً أن "توفير البديل ليس من مسؤولية أو اختصاصات البلدية".

زيادة في الأعباء المالية

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، والتي تنعكس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي في الأسواق كافة، بما فيها سوق البيرة للخضار، فإن أي تغيير في مسار البيع والسوق قد يؤثر سلباً على التجار، وبالتالي يكلفهم المزيد من الأعباء المالية. وقال بائع الخضار حسين جبارين، إن الوضع الاقتصادي يزداد سوءاً في ظل زيادة الأعباء المالية وقلة البيع، وأضاف: سوق الجملة الذي افتتح، مؤخراً، خارج حدود المدينة (سوق سردا) كلف التاجر المزيد من المصاريف، وبالتالي ارتفعت الأسعار .. كل بضائع الحسبة مصدرها حسبة سردا، هذه الحسبة أدت إلى زيادة الأسعار من ناحية كلفة التحميل والتفريغ التي تكلف أكثر من ٢٠ شيكلاً لقطعة النقل الخشبية الواحدة (المشتاح)، وبالتالي مجموع الزيادة في المصاريف قد يكون أكبر من كمية الأجر اليومي للبائع.

بدوره، قال شلطف إن نقل حسبة بيع الجملة إلى خارج نطاق مدينتي رام الله والبيرة (سردا)، جاء بناء على قرار من المحافظة وبلدية البيرة معاً، وأوضح أن هذا القرار اتخذ بسبب الحاجة إلى تنظيم السوق داخل مدينة البيرة، والتخفيف من حدة أزمة السير بمنع دخول الشاحنات الكبيرة إلى وسط المدينة، التي اعتبر شوارعها ضيقة وغير قادرة على استيعاب هذا الازدحام. وأضاف: الكميات الكبيرة التي كانت تفرغ لا تستوعبها السوق، ما يضطر التجار لوضعها على الشوارع وعند محطات الحافلات، الأمر الذي عقد حركة السير والمارة على الطرق.

وبين أن "هذا القرار جاء أسوة بباقي مدن الضفة، وحتى العالم، وللتفريق بين سوق الجملة والمفرق".

وحول زيادة تكاليف التحميل والتفريغ، أوضح شلطف أن "الأمر لا يكلف التاجر الكثير من المال، ولم يختلف عن السابق كثيراً"، منوهاً إلى أن سوق الجملة توزع الخضار على جميع بلدات وقرى محافظة رام الله والبيرة، وأن "وجودها خارج حدود المدينة فيه فائدة للجميع أكثر من مساوئه".

الأسعار والنظافة

من جانبه، أكد البرغوثي أن هناك لجاناً شكلت من قبل محافظة رام الله والبيرة لمراقبة الأسعار لضمان عدم تلاعب التجار بأسعار الخضار والفواكه المباعة داخل السوق، وقال: هناك وفد من المحافظة يزور سوق الخضار للتفتيش والمراقبة وضبط المخالفات كافة.

وفيما يتعلق بنظافة الحسبة، أوضح بائع الخضار "أبو فارس" أن هناك "تقصيراً واضحاً" من البلدية في مجال نظافة السوق، الأمر الذي أكده شلطف أيضاً بقوله: كنا في السابق نقوم بتنظيف السوق أسبوعياً، أما الآن فإن البضائع والعربات الموجودة وسط الشوارع تحول دون مقدرتنا على الدخول والتنظيف، لاسيما أن معدات النظافة والآليات لا تستطيع الدخول لتنظيف هذه السوق.

مشهد الحسبة يدفع لطرح العديد من التساؤلات حول إمكانية تعاون المؤسسات المعنية بهذه السوق في توفير المزيد من الاهتمام والتنظيم لها، وبخاصة أن من يستفيد منها هم معظم سكان محافظة رام الله والبيرة، بما فيها أهالي البلدات والقرى المحيطة، ما يضفي مزيداً من الأهمية لهذه السوق كمصدر للتزود بالأغذية يحتاج للنظافة والرعاية والمزيد من إجراءات السلامة، التي تطمئن التجار ورواد السوق من مختلف الفئات، نساء ورجالاً، شيوخاً وشباباً وأطفالاً.

الخضرجي "أبو عواد" .. عقود من العطاء وخبرة اجتذاب الزبائن

"أستيقظ قبل آذان الفجر بنصف ساعة، أتوضأ وأذهب إلى المسجد للصلاة، بعدها أتوجه إلى الحسبة، مكان عملي، لأجلب البضاعة من المخازن إلى البسطة، ثم أقوم بترتيب الخضراوات حسب أنواعها، وحتى تكون أقرب لجلب انتباه الزبائن حسب حاجاتهم، وأستمر حتى الساعة التاسعة صباحاً، وبعدها يبدأ يومي من جديد حين يأتي أول زبون ليشتري الخضراوات".

بهذه الكلمات، عبّر الخضرجي محمود أبو عواد (٥٣ عاماً)، عن طقوس صباح كل يوم عمل في سوق خضار البيرة، ليكون المحطة شبه الأخيرة في سلسلة تبدأ من المزارع في حراثة وزراعة الأرض ثم تصدير إنتاجها، ليكون الخضرجي آخر من يتعامل معها كتاجر قبل شرائها من قبل المستهلك.

بدأت قصة أبو عواد في مهنة بيع الخضار منذ الستينيات من القرن الماضي، حين قام أخواله باقتناء بسطة لبيع الخضراوات، وهي ذاتها التي تشاركها معهم أخوته الأكبر منه سناً في الفترة نفسها، قبل أن يبدأ العمل معهم في الثمانينيات من القرن الماضي، ليورث هذه المهنة إلى أبنائه حتى اليوم.

أبو عواد من سكان مدينة البيرة، ويعود أصله إلى بلدة السموع في محافظة الخليل، وقد هاجر إلى مدينتي رام الله والبيرة مع إخوته وبعض أقاربهم منذ زمن بعيد بحثاً عن الرزق، ليكونوا من أوائل من تاجروا بالخضار والفواكه في البيرة ورام الله.

يعتبر أبو عواد نفسه أحد التجار الذين واكبوا جميع التطورات التي حصلت في السوق، ويقول: في الماضي كان هناك تعب وجهد كبير عندما كنا نقوم بعمل كل شيء بأيدينا، وهذا يستنزف عدداً أكبر من العمال، بالإضافة إلى الجهد الكبير والزيادة في الوقت. أما اليوم، فإن طرق التحميل والتفريغ تغيرت بوجود الآليات المختصة لتجميع ونقل البضاعة، الأمر الذي سهّل علينا ووفر الكثير من الوقت والجهد.

يصف أبو عواد الجهد الذي يقوم به بأنه "جهد جماعي يمر بالعديد من المراحل قبل أن يصل إلى الحالة التي يراها عامة الناس في السوق نهاراً"، فلديه أربعة أخوة يتقاسمون مراحل إنجاز العمل وهم يملكون المزيد من محال بيع الجملة.

ويعتبر أن هذا العمل يحتاج إلى الكثير من الجهد والتبكير في العمل، حيث يجب على تجار الجملة (إخوته) أن يحضروا البضائع من مصادرها في الداخل، أو من مدن شمال الضفة الغربية، عند منتصف الليل، حتى تكون جاهزة قبل آذان الفجر في المخازن، قبل أن يأتي دوره في ترتيبها وتحضيرها للبيع في السوق، ويقول: عند خروجي من صلاة الفجر وذهابي إلى الحسبة يكون تجار الجملة قد أنهوا عملهم وذهبوا للنوم، وعندها يبدأ عملنا نحن، وفي هذا الوقت تكون الحسبة فارغة إلا من أصوات باعة الخضار.

وكان الحديث مع الخضرجي أبو عواد قد دار في نهاية يوم عمل حار وشاق، حيث بدت على وجهه ملامح التعب والجهد الذي بذله طيلة يوم بدأه قبل آذان الفجر، واعتاد عليه منذ أكثر من ثلاثين عاماً. هذه العقود جعلت منه رجلاً يفهم معنى حب عمله والعطاء الدائم والمتواصل لإتمام عمله على الوجه الأكمل، فهذا الرجل يختلف عن زملائه في المهنة ويتميز عنهم، حيث يحرص على ارتداء ملابسه الأنيقة والنظيفة ووجهه المشرق وشعره الذي يبدو عليه الترتيب. وعلى الرغم من اختلافه عن زملائه من ناحية الترتيب وقوة الشخصية، فإن جهده وتعبه لا يمكن إخفاؤه بسبب هذا العمل الشاق من ناحية، وساعات العمل الطويلة والمتواصلة من ناحية أخرى، والذي يساعده فيه أبناؤه آخر النهار.

ويقول: أتشارك أنا وأبنائي مع أخي الأكبر مني سناً وأبنائه في هذه البسطة في الجهد، ونعمل بها بشكل متواصل على نظام المناوبات "الشفتات"، حيث نقوم بتبادل العمل بين بعضنا، بواقع أسبوع لكل منا، وهذا يعطينا قدراً من الراحة.

ويباهي الخضرجي أبو عواد، الأب لستة أبناء، بسرد قصص أبنائه الواحد تلو الآخر، حيث أن أصغرهم في الثانوية العامة، والآخرون كلهم من أصحاب الشهادات العليا، بعد أن رباهم وأطعمهم وعلّمهم من عائد هذه المهنة البسيطة والمتواضعة.

في كل يوم، تجد أبو عواد، خاصة في ساعات النهار الأولى، وحيداً على تلك البسطة، منشغلاً ببيع الخضار، حيث لا يستطيع ترك بسطته ولو قليلاً إلى أن يأتي أحد أبنائه بعد عودتهم من العمل لمساعدته، وحتى يستطيع حسب قوله "أخذ نفس" والذهاب لأداء صلاة العصر في مسجد جمال عبد الناصر القريب.

وبفضل تميز الخضرجي أبو عواد في هذه المهنة، فإن ذلك يعطيه نوعاً من الجذب المتواصل للزبائن، ويقول: هناك بعض الزبائن أتعامل معهم منذ عشرات السنين، وهم لا يثقون إلا بالبضائع التي أبيعها.

وفي سوق الخضار، يعرف عن أبو عواد تميزه بصدقه وأمانته، حيث روى أن "شخصاً فقد ثروة عمره التي تقدر بنحو ١٥ ألف دينار أردني، وحين تذكر أنه نسيها على بسطتي عاد إلي وفرح فرحاً عظيماً لاسترجاعها"، ويضيف: على الرغم من معاملتي الحسنة مع جميع الزبائن وثقتهم وحبهم واستلطافهم لي، فإن هناك من يستفزني بطريقة مفاصلته وتبخيسه للبضائع، ولكن يبقى الزبون والمواطن عموماً أهم عنصر في مهنتي، وأنا أتجنب حدوث أي مشكلة مع أي شخص، وقد اعتدت على ذلك منذ عشرات السنين.

ويبرع الخضرجي أبو عواد في ترديد العبارات الجميلة اللافتة لانتباه الزبائن والمارة، والتي تجد لها صدى جميل عند المواطنين، ولا يجيدها سوى الباعة المبدعين، فتجدهم حيناً "يدلعون" الخيار بوصفه "أصابيع البيبو يا خيار"، والموز "أحلى من العسل يا موز"، أما الحمّص المميز "حاملة وملانة"، وتجدهم يرددون "خضرة وطرية وحرير يا ملوخية"، وبعضهم يرددون "الفول الفول.. إن خلص الفول أنا مش مسؤول"، إضافة إلى الأمثال ومنها "بيع واندم ولا تخلي وتندم". ولا يقتصر الأمر على ذلك، فهناك بعض العبارات التي يجري ارتجالها لترويج البضائع وتكون مرتبطة بالأحداث السياسية المحلية، أو التطورات العربية والعالمية.

ولا تخلو أية مهنة من مشكلات، فالخضرجي أبو عواد الذي عانى على مدار عقود في هذه المهنة، حيث امتلك بسطته بالإضافة إلى محال الجملة والمفرق العام ١٩٩٥، لكن قبلها كانت مستأجرة، ويتحدث عن معاناته في ظل الانتفاضتين الأولى والثانية، بحيث زادت الفوضى في السوق، وقلّ النظام، وانتشرت بشكل واسع البسطات غير القانونية، الأمر الذي أثّر على وضع البسطات التي تمارس عملها بانتظام وبطريقة قانونية في السوق، ويقول: الساحة مقسومة إلى قسمين، فالجزء الثاني من الحسبة هو عبارة عن موقف سيارات، ولكن انتشرت فيه بكثرة البسطات غير القانونية، ولا يوجد نظام في البلد لضبطها". كما ينتقد الوضع الذي آلت إليه سوق البيرة للخضار، حيث أن "جميع مدن الضفة تم تنظيمها في هذا المجال، ولا يوجد فوضى إلا في حسبة البيرة".

ويضيف أنه في ظل الانتفاضة الثانية زادت معاناتهم، حيث انتشرت الحواجز وأغلقت الطرق وفرض الحصار وحظر التجول، واضطروا لفتح الطرق بأيديهم في بعض الأحيان كي يستطيعوا إدخال الخضار والفواكه إلى مدينتي رام الله والبيرة. وقال: المعاناة استمرت حتى أيامنا هذه، وقلّ الربح، لأن تكلفة نقل الخضار والفواكه زادت عندما ارتفعت أسعار المحروقات، مضيفاً: في الوقت الحالي زادت تكلفة النقل ثلاثة إلى أربعة أضعاف عما كانت عليه في الماضي، الأمر الذي أدّى إلى تدني الربح، مع العلم أن أسعار الخضار في أرضها من المصدر تعتبر رخيصة نوعاً ما، وما زاد الأمر سوءاً وجود "حسبة سردا"، إذ أصبح على بائع الخضار تنزيل البضاعة فيها، ومن ثم تحميلها وتفريغها مرة أخرى في سوق الخضار بالبيرة، الأمر الذي زاد التكاليف.

وتابع أبو عواد: على الرغم من الرسوم وقيمة الالتزام اليومي التي يدفعها التجار للبلدية، فإنها مهملة للسوق بشكل رهيب وغير قادرة على ضبط الفوضى ووضع حد للتجاوزات التي تحصل داخل السوق، واصفا إياها بـ "الرجل الذي يسير مغمض العينين، بحيث لا يوجد مسؤول من البلدية يتفقد أحوال الحسبة إلا نادراً".

الواقع البيئي في قطاع غزة يزداد تدهوراً

نفايات عشوائية .. تلوث .. مكاره صحية .. وخطر يهدد المياه الجوفية

خليل الشيخ

أجمع مختصون وخبراء على أن الواقع البيئي في قطاع غزة يتعرض لحالة شديدة من التدهور، نتيجة سوء استخدام العوامل البيئية، وغياب الأسس السليمة لمعالجة الظواهر المسببة للتلوث.

نفايات صلبة، ومكبات عشوائية، وتلوث في آبار المياه، وتجميع المياه العادمة، وتصحّر، وانتشار واسع للمكاره الصحية؛ جميعها ظواهر بيئية سلبية يعيشها سكان القطاع، ويحذّر منها خبراء البيئة والعاملون في المجال البيئي.

وفي سياق استعراض الأسباب والعوامل المؤدية لتردي الوضع لبيئي، قال د. كامل الشامي، مدير مركز دراسات وأبحاث البيئة التابع لجامعة الأقصى في غزة: ثمة مشكلات بيئية في القطاع تتمثل بشكل عام في تلوث المياه الجوفية وارتفاع نسب الملوحة" النيترات"، وعدم صلاحية آبار منها للشرب، وسوء معالجة النفايات الصلبة، مقارنة بمعايير منظمة الصحة العالمية

وتطرق الشامي في حديثه لـ "آفاق برلمانية" إلى تلوث مياه البحر وعدم صلاحيتها للسباحة، وانتشار المياه العادمة في الطرق والأحياء والشوارع، واختلاطها بالمياه الجوفية ومياه البحر، وتلويث بعض مناطق الكثبان الرملية، وانتشار المكاره الصحية في مختلف أنحاء قطاع غزة، واختلاط العصارة الناجمة عنها بالمياه الجوفية، والتأثير على نوعية هذه المياه.

ونوّه كذلك إلى تدهور وضع الآثار والمناطق الطبيعية، والتعدي على المحميات الطبيعية والحياة النباتية والحياة البرية.

أسباب المشكلات البيئية

ورأى أن هناك أسباباً لهذه المشكلات تكمن في: غياب تطبيق القوانين والتشريعات البيئية، التي أدت إلى عدم التمكن من حل مشكلات المياه العادمة بطريقة تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحميها من التلوث، والاستخدام المفرط للمخصبات الزراعية، والاستنزاف المفرط للمياه الجوفية، وانتشار المكبات العشوائية والمكاره الصحية في كل مكان في قطاع غزة، وكذلك الخلط في استعمالات الأراضي، والصيد الجائر، والاستنزاف غير المقنن للرمال، واستخدام مقالع الرمال كمكبات للنفايات الصلبة.

وتابع: استناداً إلى كل هذه المعطيات، من المؤكد أن هناك تغييراً في نوعية البيئة في قطاع غزة إلى بيئة ملوثة مسببة للأمراض والإزعاج، وكذلك هناك تغيير في نوعية الحياة في القطاع وشرب مياه ملوثة، والاستجمام في مياه ملوثة، ونشوء مخاطر على صحة الإنسان والصحة العامة.

وفيما يتعلق بالمياه العادمة، قال الشامي: إن الإنتاج السنوي للمياه العادمة يقدر بنحو ٣٠ مليون متر مكعب، منها ٢٦ مليون متر مكعب تجمع بواسطة شبكات الصرف الصحي، و٤ ملايين متر مكعب بواسطة الحفر الامتصاصية.

وأضاف: إن كميات النفايات الصلبة المصدرة تتراوح ما بين ألف إلى ١٢٠٠ طن يومياً في جميع مناطق القطاع، مشيراً إلى أن هذه النفايات ترحل بواسطة سيارات خاصة في غالب المناطق كل يومين، إلى مناطق عشوائية كالكثبان الرملية والمناطق الزراعية وشاطئ البحر، وهو ما يؤثر بدوره بشكل عام على المياه الجوفية.

وتابع: فيما يتعلق بالآبار الجوفية للمياه، هناك أكثر من ٩٥٪ من هذه الآبار غير صالحة للشرب لارتفاع النترات فيها بحسب مواصفات منظمة الصحة العالمية، فيما يتأثر بعض الآبار الخاصة بالتلوث نتيجة تراكم النفايات الصلبة والمياه العادمة والمكبات العشوائية.

إضافة إلى ما سبق، فإن ظاهرة تدهور الواقع البيئي في القطاع تختلف من منطقة إلى أخرى، إلا أن المنطقة الشمالية في القطاع تعد أكثرها تضرراً، حسب الشامي.

تلوث بيئي حاد

يقول عزيز الدحنون، رئيس مجلس إدارة النفايات الصلبة في المنطقة الشمالية، رئيس بلدية بيت لاهيا، وهي أكثر المناطق التي تعاني من واقع بيئي متردٍ في القطاع: المنطقة تعاني من تلوث حاد للبيئة بسبب المكبات العشوائية، نظراً لإغلاق مكب النفايات في مدينة غزة، وهو المكب الذي اعتمدت عليه بلديات المنطقة الشمالية طيلة السنوات الماضية.

ونوه الدحنون في حديث لـ"آفاق برلمانية"، إلى أن ترحيل النفايات الصلبة إلى المكبات العشوائية وعدم ترحيلها للمكب الرئيس في غزة، جاء نتيجة لكثرة الأعطال في آليات النقل وعدم السماح بجلب آليات جديدة بسبب الحصار المفروض على غزة، مقدراً حجم النفايات المتراكمة في المكب العشوائي في البلدة بما يفوق ٤٠ ألف طن، وهي كمية كبيرة قياساً بطبيعة المنطقة التي تغلب عليها الكثافة السكانية.

وفيما يتعلق بمكان تجميع المياه العادمة الذي استمر لعشرات السنين في منطقة شمال غزة، أكد الدحنون أن الخطر البيئي لتلك المياه قد زال، لكن هذه المياه تركت أثراً على الواقع البيئي، لافتاً إلى أن عملية نقل ومعالجة المياه العادمة في شرق غزة، لا تزال بحاجة إلى استكمال من حيث الموافقة على إنشاء آبار جديدة لسحب المياه العادمة بعد معالجتها من داخل الخزان الجوفي وإعادة استخدامها في أغراض زراعية، وأن ذلك يحتاج لموافقة من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التي تمتلك الأراضي في تلك المنطقة.

آثار سببها الاحتلال

من جانبه، قال د. عبد الله الأشقر، مدير عام المصادر البيئية في سلطة جودة البيئة في القطاع: إن الواقع البيئي في غزة يعاني من آثار سلبية في مختلف المناحي، مرجعاً ذلك إلى سنوات الاحتلال المتعاقبة التي شهدت فيها البيئة حالة تدهور متراكمة.

وأوضح الأشقر في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن تردي الواقع البيئي في غزة لم يكن فقط نتيجة تراكم النفايات وسوء معالجتها سواء بسبب حالة الحصار ومنع تنفيذ مشاريع ملائمة وجلب آليات تتلاءم مع حجم النفايات وانتشار المكبات العشوائية وزيادة مسطحات المياه العادمة لسنوات طويلة، وقد أثر كل ذلك على المياه الجوفية، بل نتيجة أيضاً لحالة التصحر الناجمة عن اقتلاع الأشجار وتجريف المساحات الخضراء في القطاع، وسرقة الرمال وتدمير مقالعها، وتلوث مياه البحر.

ولفت في سياق حديثه إلى تعمد الاحتلال إلحاق ضرر آخر بالبيئة في قطاع غزة من حيث تدمير منشآت سلطة جودة البيئة خلال الحرب على غزة، والخاصة بالمختبرات وآلية قياس تلوث الهواء.

واعتبر الأشقر أن "واقع النفايات الصلبة بغزة في غاية السوء، من حيث الترحيل الآمن، وغياب مشاريع التدوير، والانتهاء الزمني لأعمار وصلاحية مكبات النفايات القائمة وتحويلها لمكبات عشوائية"، مؤكداً أن "معالجة النفايات الصلبة القائمة حالياً، لا تتلاءم مع مواصفات وشروط منظمة الصحة العالمية".

وقدر وجود نحو ٨٠ ألف طن من النفايات بشكل دائم فوق الخزان الجوفي، مشيراً إلى أن ذلك يؤثر بشكل واضح على الواقع البيئي في القطاع.

وفيما يتعلق بمياه الشرب، قال: إن معظم المياه المستخرجة من الآبار لا تصلح للشرب، وفيها نسبة كبيرة من النترات، وحتى بعد معالجتها عبر طرق الفلترة المتبعة في غزة، فإنها لا تصل إلى حد المواصفات الصحية المطلوبة، بحسب منظمة الصحة العالمية.

مراكز حقوقية

وكانت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان تناولت في دراسة نشرتها مؤخراً، أثر النفايات الصلبة على الواقع البيئي، محذرة من ظاهرة حرق هذه النفايات التي انتشرت في الفترة الماضية.

وقالت "الضمير": نتابع ببالغ القلق التداعيات البيئية والصحية الخطيرة الناجمة عن ظاهرة انتشار وحرق النفايات الصلبة، سواء الموجودة في الحاويات المخصصة لها، أو تلك الملقاة قي الطرقات وبين الأزقة في جميع أنحاء قطاع غزة، الأمر الذي ينتهك حقوق المواطنين في البيئة السليمة والمستدامة، وحقوقهم في الصحة والحياة.

وأضافت أنها وثقت انتشار ظاهرة حرق النفايات الصلبة بشكل يومي للتخلص منها، وذلك تفادياً للروائح الكريهة المنبعثة منها، وانتشار القوارض والبعوض الذي يتكاثر في أماكن تجميع النفايات، كما رصدت ظهور بعض المكبات العشوائية في مناطق مختلفة من القطاع وفي بعض الشوارع والطرقات في أنحاء متفرقة.

وأكدت "الضمير" على موقفها القاضي بوجوب حماية منظومة حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحقوق البيئية والصحية للمواطن، والمكفولة بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والقانون الفلسطيني بشأن البيئة. وحذّرت من أن الوضع البيئي والصحي السيئ الذي يعاني منه سكان قطاع غزة، وانتشار ظاهرة انتشار وحرق النفايات الصلبة وتكدسها في المناطق السكنية، ينذر بالتسبب بتردي الأوضاع الصحية والبيئية، ما يضاف لسلسلة الأوضاع اللاإنسانية التي يعيشها سكان القطاع.

كما حذّرت المؤسسة من التسبب بكوارث بيئية وصحية خلال الفترة القليلة القادمة جراء انتهاء العمر الزمني الافتراضي لمكبات النفايات الرئيسة الثلاثة في قطاع غزة، الأمر الذي يخلف عواقب خطيرة على مكونات البيئة الأساسية؛ المياه، والتربة، والهواء، فضلاً عن تعريض الصحة العامة للمواطنين لمخاطر حقيقية، إذ تعرضهم للإصابة بأمراض الجهاز الصدري والتنفسي والسرطان، كما تؤثر على القدرة الإنجابية لديهم، مستندة بذلك إلى تصريحات أطباء من غزة.

بدوره، تناول مركز الميزان لحقوق الإنسان في دراسات وورش عمل عدة، الواقع البيئي في غزة من جميع النواحي، حيث أكدت جملة منشوراته ثبوت تردي الواقع البيئي في القطاع.

وقال المركز في إحدى نشراته: إن البيئة في قطاع غزة تعاني من مشكلات كبيرة ومتنوعة، منها ما هو مرتبط بالاحتلال الذي ألحق أضراراً كبيراً بالبيئة، وأخرى تتعلق بطرق التخلص من المياه العادمة والنفايات الصلبة، ومنع إسرائيل لمياه الأمطار من الانسياب طبيعياً إلى قطاع غزة، وكذلك وضع عراقيل أمام تطوير وسائل المعالجة البيئية بسبب الحصار.

ودأب مركز الميزان على تناول جملة من القضايا البيئية، كالمكبات العشوائية للنفايات الصلبة، وتجميع المياه العادمة، وانتهاكات تتعلق بمقالع الرمال، والتصحر وقلع الأشجار، محملاً الاحتلال معظم الأسباب الكامنة وراء تردي الواقع البيئي في القطاع، ومؤكداً حق السكان في غزة بالتمتع ببيئة نظيفة وخالية من الأمراض.

نص قانوني

وبحسب القانون رقم ٤ للعام ١٩٩٩ بشأن البيئة، فإن المادة الثانية منه تنص على ضرورة حماية البيئة من التلوث بصوره وأشكاله المختلفة كافة، وحماية الصحة العامة والرفاه الاجتماعي، وإدخال أسس حماية البيئة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع التنمية المستدامة للمصادر الحيوية بما يراعي حق الأجيال القادمة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وحماية المناطق ذات الحساسية البيئية، وتحسين المناطق التي تضررت من الناحية البيئية.

وتنص المادة الخامسة على حق كل إنسان بالعيش في بيئة سليمة ونظيفة والتمتع بأكبر قدر ممكن من الصحة العامة والرفاه.

وبشأن إدارة وتداول النفايات الصلبة، فإن المواد (٧، ٨، ٩، ١٠، ٢٣) من القانون، تنص على تخصيص كل حفرة لردم فئة محددة من النفايات، وأن يكون حجمها كافياً للاستعمال لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات، تكفي لإدارتها المستدامة، كما تشترط هذه المواد القانونية أن يكون موقع تجميع النفايات بعيداً عن المناطق السكنية، ومحاطاً بمادة عازلة لحماية المياه الجوفية، ووجود نظام لمعالجة العصارة، وأن يكون عكس اتجاه الريح.

حلول مستقبلية

في ضوء هذه المخاطر والظروف القائمة في قطاع غزة المحاصر، فإن القائمين على الوضع البيئي يرون أن ثمة إجراءات مستقبلية سيتم اتّخاذها من أجل تحسين الوضع البيئي، لاسيما الإجراءات المتعلقة بواقع النفايات الصلبة.

ونوه الدحنون إلى مشاريع عدة من شأنها أن تخفف سوء الواقع البيئي الناجم عن تراكم النفايات، في المنطقة الشمالية من القطاع –أكثرها تضرراً بالنفايات– موضحاً أن "هناك مشروعاً تمت الموافقة عليه من أجل إعادة تدوير النفايات، والأمر يحتاج للتنفيذ الفعلي، بالإضافة إلى استعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لترحيل نحو ١٠ آلاف طن من النفايات للمكب الرئيس في القطاع".

وأوضح أنه سيتم تقديم مناقصات لنقل كميات أخرى من هذه النفايات إلى المكب الرئيسي وتخفيف أثر هذه النفايات على المخزون الجوفي.

وفيما يتعلق بآليات الترحيل، علمت "آفاق برلمانية" أن سلطات الاحتلال سمحت، مؤخراً، بإدخال ١٢ آلية إلى قطاع غزة من أصل نحو ٢٢ آلية لا تزال تنتظر السماح لها بالوصول من مدينة رام الله، لترحيل النفايات الصلبة لصالح بلديات القطاع، وستبدأ تلك الآليات العمل في غضون الأيام القادمة.

وخصصت أربع من هذه الآليات لمدينة غزة، واثنتان لبلديات شمال القطاع، وثلاث للمنطقة الوسطى، وآلية واحدة لمدينة رفح.

إلى متى نقتل أطفالنا بُجبننا؟!

غزة: الاعتداءات الجنسية على الأطفال .. حالة صمت وتواطؤ مجتمعي!

علا أبو حسب الله

لما كانت الأسرة هي النواة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الإنسان، فإنه يمتص منها معالم شخصيته وسلوكه، وأمنه وأمانه، وتظل نظرته لها على أنها الحامي الأول والوحيد له من أي خطر يهدده.

لكن عندما يصبح البيت والأسرة مصدر قلق وخوف، يجب هنا الوقوف والتفكير فيما يمكن أن يكون قد حدث لتنقلب المفاهيم وتنعكس الصورة.

لم تكن هذه الأفكار فحسب هي التي تدور في عقل (م. و، ٢٧ عاماً) عندما عاودت الاتصال بنا لتخبرنا بموافقتها على الحديث معنا في غزة، بعدما رفضت مرات عديدة دون إبداء أسباب.

فالفكرة المسيطرة على عقلها، التي عبرت عنها فور بدء حديثها معنا: يجب علينا ألا نقتل أبناءنا بصمتنا!

وقالت بعدما جلسنا سوياً في مكان اختارته بنفسها ليكون بعيداً عن الأنظار: كنت في السابعة عشرة من عمري عندما تقدم لخطبتي أحد أقاربنا، وافق والدي دون حتى أن يسأل عنه، وذلك فقط لكوننا ١٠ بنات ولا يجد اللقمة ليطعمنا. بعد العرس بيومين فقط حاول والد زوجي التحرش بي، لم أكترث لتصرفه وفسرت الموضوع بحسن نية.

وتابعت: تكررت تصرفاته حتى ضاق صدري بها، وأخبرت زوجي الذي اتهمني بقلة الأصل، وهددني إن كررت هذا الكلام فسوف يطلقني، حاولت التعايش مع الوضع وقررت أن أتجنبه كثيراً وأحاول قضاء حاجاتي بعيداً عنه.

فاجعة الطفلة مع الجد

مرت السنوات دون أن يتغير شيء. أصبحت (م. و) أم لطفلين ("و"، ٤ سنوات) و("ث"، سنتان)، وكانت طيلة تلك الفترة تكرس حياتها لهما، تحاول أن تحميهما وتذود عنهما، حتى ذلك اليوم ... .

وقالت: كنت منشغلة في المطبخ حتى جاءتني (و) تصرخ وتبكي، خرجت مرعوبة على صوتها فوجدتها عارية وشورتها مسدل حتى آخر قدميها، ذهلت للمنظر وأخذت أتفقدها، فوجدت جلدها متفسخا وجسمها منكمشاً.

"لكن المفاجأة الكبرى عندما رأيت في ملابسها الداخلية نقطة دم، واشتكت ابنتي من حرقة شديدة في جسمها"، أضافت الأم.

وتابعت: أخذت أصرخ وأبكي دون وعي، وذهبت بها إلى الطبيب، فأكد لي أن ابنتي قد تم الاعتداء عليها ولكن بشكل جزئي، لم أستطع تحمل الخبر، فالصدمة كبيرة، وقد توقعت كل شيء إلا أن يقوم جد بالاعتداء على حفيدته، اتصلت بزوجي وأخبرته بما جرى، فقام بتكذيبي، بل وطلقني على الهاتف! تدخّل أهل الخير لإعادتها، فعادت تعيش مع بناتها في بيت الجاني.

فزع من الشقيق

أما ("س"، ٤٣ عاماً)، فقد فضلت الصمت خوفاً من العواقب، ولم تسمح لنا بالحديث معها إلا بعد حصولها على ضمانات بأننا لن نذكر اسمها أو أي شيء يخصها فيما عدا سرد القصة.

قالت: كنا نعيش في أسرة شبه هادئة قبل أن ألاحظ على ابنتي ("ف"، ٧ أعوام) أعراض الخوف الشديد، والفزع، ورفض البقاء في المنزل بوجود أخيها الأكبر ("ك"، ١٨ عاماً)، كنت دائماً أجبرها على البقاء في المنزل وأفسر الموضوع على أنه دلع بنات، وهو فقط وسيلة لاستعطافي لأخذها معي لدى خروجي.

وأضافت: استمرت الأيام وطفلتي وزنها يقل، وكذلك أكلها، عدا عن نومها غير الهادئ، كل ذلك بالإضافة إلى حالة الفزع التي كانت تصاب بها الطفلة عندما ترى أخاها.

كانت كل هذه الإرهاصات سبباً كافياً لإثارة شك الأم، حيث جلست مع ابنتها وسألتها عن أسباب كل ذلك حتى كانت المفاجأة التي فجرتها الطفلة في وجه أمها.

قالت الطفلة أن أخاها يجبرها على خلع ملابسها ويداعب جسمها، كما يحضر "أفلاماً سيئة" ويجبرها على مشاهدتها معه.

ما خفي كان أعظم

بدوره، قال د. أنور وادي، أخصائي نفسي ومشرف إكلينيكي: الاعتداء الجنسي على الأطفال في الغالب هو تحرش وليس اعتداء بشكل كامل، يوجد في حالات نادرة اغتصاب، لكن ما يحدث في أغلب الحالات هو تحرش جنسي، وهو يبدأ كما نعلم من نظرة حتى الاعتداء الجنسي.

وأضاف وادي: المشكلة موجودة في المجتمع منذ زمن بعيد، لكنها ظهرت على السطح واتضحت بسبب ازديادها الشديد، ولا نستطيع هنا الجزم بنسب لأن المخفي في هذه الظاهرة أكثر بكثير من الظاهر، حيث يوجد في

كشفه ما يشبه "التابو" والوصمة الاجتماعية، لذا تنطوي هذه الحالات على تكتم شديد، وبخاصة لو كان المعتدي أحد أفراد أو أقارب الأسرة.

وتابع: الاعتداء والتحرش بالأطفال منتشر بشكل كبير، لكن لا نستطيع أن نقول إنها ظاهرة، فمع ازدياد الأوضاع في قطاع غزة تأزماً، ازدادت نسبة المدمنين على المخدرات وحبوب "ترامال" وغيرها، ممن لديهم في شخصياتهم استعداد أكثر من غيرهم لارتكاب مثل هذه الجرائم.

ونوه إلى أن شخصية مرتكب الاعتداء الجنسي على الطفل تتميز بخصائص وسمات معينة لا تتميز بها شخصية الإنسان العادي.

وقال: من يعتدي على طفل يكون في الغالب مدمناً، أو تحت تأثير مادة مسكرة، وهو يتصف بكونه صاحب شخصية "سيكوباتية"، حيث يكون عدوانياً، وعصبياً، وعنيفاً كذلك؛ أي يعبر عن سلوك منحرف، فهو يسعى إلى تدمير المجتمع عن طريق الجنس.

وأضاف وادي: الطفل المعتدى عليه داخل الأسرة تكون أسرته أساساً مفككة، ولا يوجد وعي لدى الأم بحماية أبنائها، كذلك نجدها في الأسر الفقيرة التي تسود فيها الزيجات المتعددة، وأيضاً في الأسر الممتدة التي يكثر عدد أفرادها، ويمكن أن يكون الاعتداء جماعياً، حيث يعتدي البالغ على الطفل، والطفل على أطفال آخرين ... .

وأردف: ما نسبته ٨٠٪ من الأطفال الذين تم الاعتداء عليهم يمارسون ذلك مع أطفال آخرين، وأيضاً إذا لم يجد الطفل المعتدى عليه الحب والرعاية، والأهم التدخل النفسي، يمكن أن يصبح ممارساً للجنس مع أبناء جنسه، كما يتطور لديه عندما يكبر مرض الاكتئاب أو الهستيريا.

الجريمة والعقاب

من جانبه، أكد د. حسن الجوجو، رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية بغزة، أن "الموضوع غريب عن عاداتنا ومجتمعنا وأخلاقنا، وهو يعود بشكل أساسي إلى ضعف الوازع الديني، وضعف البعد الإنساني، وبخاصة عندما يتعلق الموضوع بالأطفال، لأن العلاقة هنا يجب أن تكون علاقة عطف ومحبة وعلاقة إنسانية بشكل كامل، فقد قال تعالى: "وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين".

وأضاف الجوجو: ما يحدث في المجتمع من حالات كهذه يعتبر شذوذاً في الفطرة والسلوك، وإذا ثبتت فإنها لا تعتبر جريمة عادية، وإنما جريمة مركبة، فهي علاقة مع طفل قاصر ... وهذا يعود لقلة المتابعة من قبل الوالدين والتقليد الأعمى لما تتم مشاهدته في الإنترنت والتلفاز، وهذا أمر قبيح ويتم التستر على مثل جرائم كهذه لأنها تقدح في صلب النسيج الاجتماعي. ما يحدث في مثل هذه الحالات هو التستر، لكن هناك أحكاماً شرعية تطبقها المحكمة في حال وصلت الجريمة إلى المحكمة؟

وقال الجوجو: هذه الجرائم لو ثبتت ووصلت إلى المحاكم النظامية فيها عقوبة مغلظة تعود لطبيعة الجرم، وهذا في حال أنها لم تصل للاعتداء الجنسي الصارخ، فهي تأخذ طابع تكييف، أي تحدد العقوبة حسب نوع الجريمة.

وتابع: العقوبة التقريرية تبدأ بجلدة وتنتهي بالقتل حسب طبيعة الجرم، وبالنسبة لكل من الفاعل والضحية يتم الأخذ بعين الاعتبار هل له أسبقيات أم أنها أول مرة، إلى جانب تفاصيل عديدة أخرى مرتبطة بالجريمة.

أما صبحية جمعة، منسقة وحدة الشكاوى في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فقالت: إذا حصل اعتداء على أحد أفراد المجتمع، فإن أثر ذلك لا ينحصر على المعتدى عليه فحسب، بل يتعدى ذلك إلى أفراد المجتمع الآخرين، وذلك بسبب ما ينشأ عن هذا الاعتداء من إضرار في النفوس وإخلال بالأمن في المجتمع؛ لذا رتب القانون على الاعتداء الذي يحصل حقين أساسيين: حق العقاب، وحق طلب التعويض الذي ينحصر فيمن لحق به الأذى.

وأضافت: جعلت الدعوى الأداة التي تكفل للمجتمع استيفاء حقه، واسمها دعوى الحق العام، والدعوى التي تكفل التعويض لمن لحق به الأذى تسمى الدعوى المدنية، أو دعوى الحق الشخصي، وفوض المشرع النيابة العامة بتمثيل المجتمع أمام القضاء في حال وقوع اعتداء على أحد أفراد الهيئة الاجتماعية.

ونوهت إلى أنه "في جميع الأحوال، اشترط القانون لرفع الدعوى الجزائية، وجود شكوى أو إدعاء شخصي من المجني عليه أو غيره، حيث لا يجوز اتخاذ إجراء في الدعوى إلا بعد وقوع هذه الشكوى أو الإدعاء".

وقالت جمعة: لكي تكون هناك قضية، يجب وجود دعوى، وإذا كان المجني عليه في الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة، أو كان مصاباً بعاهة في عقله، يقدم الشكوى من له الولاية عليه، فالشرط الأساسي في أن يأخذ القانون مجراه وجود دعوى، لكن ما يحدث في مجتمعنا في الغالب هو التستر.

مسودة مشروع قانون العقوبات

وفي سياق متصل، قال المحامي صلاح عبد العاطي، مستشار تدريب وبناء قدرات، وناشط حقوقي: القوانين جاءت لتشمل معظم الجرائم في المجتمع، ومن ضمنها الاعتداءات الجسدية والاعتداءات الجنسية، وبالنسبة للاعتداءات الجنسية التي تتمثل بجرائم الاغتصاب، وهتك العرض، والمداعبة المنافية للحياء، والخطف المقترن بأحد الأفعال الجنسية، والحض على الفجور، فهي جميعها مشمولة بأحكام مواد القانون؛ وإن اختلفت النصوص القانونية في العقوبات التي تقع على مقترفي الجرائم سواء من حيث التنصيف أو زمن العقوبة.

وأضاف عبد العاطي: النصوص جاءت واضحة، حيث ورد في قانون العقوبات الساري في قطاع غزة أن كل من واقع بنتاً غير متزوجة، تجاوزت السادسة عشرة من عمرها، ولم تتم الحادية والعشرين مواقعة غير مشروعة، أو ساعد أو عاون غيره على مواقعتها مواقعة غير مشروعة، وكانت البنت من فروعه، أو من فروع زوجته، أو كان وليها، أو موكلاً بتربيتها، أو ملاحظتها، يعتبر أنه ارتكب جناية ويعاقب بالحبس مدة خمس سنوات.

وتابع: كذلك، هناك العديد من النصوص بخصوص الأفعال المنافية للحياء مع الأولاد، ومنها أن كل من ارتكب فعلاً منافياً للحياء مع شخص دون الست عشرة سنة من العمر، يعتبر أنه ارتكب جنحة ويعاقب بالحبس مدة ثلاث سنوات.

يذكر أن هناك مسودة مشروع لقانون العقوبات الفلسطيني، يتم العمل عليها من قبل مجموعة من المحامين والمؤسسات الحقوقية والقضاة ووزير العدل وغيرهم من ذوي الاختصاص والخبرة، ليتم بعد إقرار الصيغة النهائية تقديمها للرئيس لإصدار "قرار بقانون".

وقال عبد العاطي: تكلم مشروع القانون عن الجرائم الماسة بالطفل في حوالي ٢٨ مادة، أهمها المواد المتعلقة بالجرائم التي تمسّ الأسرة والطفل، والجرائم المتعلقة بخطف الأطفال وتعريضهم للخطر، إضافةً إلى المواد المتعلقة بجرائم البغاء وإفساد الأخلاق، وجرائم الاغتصاب وهتك العرض، وجرائم التسول.

واستطرد: جاءت المواد لتنص على حماية حقوق الأطفال القصر، ذكوراً أو إناثاً، من التعرض للجرائم الجنسية، سواء أكانت اغتصاباً، أو هتك عرض، أو سفاحاً، أو لواطاً، أم فعلاً فاضحاً، حيث نصت مواد مشروع القانون على عقوبات تراوحت بين السجن المؤبد والمؤقت والغرامة، إذ تشدد المشرع في جرائم الاغتصاب واللواط، وجعل عقوبتها السجن المؤبد أو المؤقت، وتشدد أكثر إذا كان الفاعل أحد أصول المجني عليه، وقد فرض عقوبة السجن المؤبد في هذه الحالات.

واستدرك قائلاً: غير أنه في كل هذه البنود القانونية، تصطدم معاقبة منتهكي جرائم العنف الواقع على الصغار بعقبات أهمها: صمت الغير الذي يعلم بوقوع الاعتداء، وبخاصة الأقارب، بسبب الرغبة في المحافظة على الروابط الأسرية أو لأسباب أخرى.

ويمكن أن يضاف إلى الأسباب الأخرى، عدم اكتراث الغير، لاسيما المهنيين من مرشدين وأطباء وغيرهم، من أجل المحافظة على "عدم إفشاء الأسرار المهنية"، وعدم قدرة المجني عليه، بطبيعة الحال الطفل، على اللجوء للسلطات العامة بنفسه لتأمين حمايته، ما يحول دون علم السلطات العامة بوقوع اعتداء على الطفل كي تتمكن بدورها من اتخاذ ما يلزم لمعاقبة الجاني وحماية الضحية ... وبقاء كل هذه الأسباب يعني انتشار هذه الجرائم في ظل حالة تواطؤ في المجتمع، وهي بذلك تشكل وقوداً تغذي استمرار هذه الجرائم وتساعد على انتشارها.

بين الشائعات .. و"غلطنا سامحونا"!

الأخطاء الطبية في غزة .. ظاهرة مقلقة وضعف القوانين ساهم في تزايدها

محمد الجمل

لا تزال الأخطاء الطبية تشكل هاجس خوف لدى معظم المواطنين في قطاع غزة، وبخاصة مع تزايد الشائعات والروايات حول أخطاء تسببت في إعاقات وحالات وفاة.

وعلى الرغم من تأكيدات وزارة الصحة في قطاع غزة، بأن الأخطاء الطبية ظاهرة طبيعية موجودة في جميع أنحاء العالم، وأن هناك تراجعاً كبيراً فيها بفضل الجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية، فإن الشكاوى من تلك الأخطاء لا تزال حاضرة وبقوة.

ولم تخف مراكز حقوق الإنسان والعديد من الجهات الحقوقية قلقها من تلك الظاهرة، التي أكدت أن ضعف القوانين والإجراءات الرادعة كان سبباً مباشراً في وجودها.

ظاهرة مقلقة

واعتبر خليل شاهين، المحامي ورئيس وحدة الحقوق الاقتصادية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أن الأخطاء الطبية والإهمال الطبي ظاهرة مقلقة وخطيرة في الأراضي الفلسطينية عامة، وقطاع غزة بصفة خاصة، وإن كان اعتبرها ظاهرة منتشرة في مختلف أنحاء العالم.

وأكد أن أسباب تزايدها في قطاع غزة، تعود إلى عوامل عدة أهمها ضعف الإمكانات والتجهيزات الطبية، بسبب الحصار، وقلة الكفاءات، نظراً لهروب معظمها إلى الخارج.

وأكد أن خطورة هذه الظاهرة في فلسطين تكمن في ضعف التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تفرض عقوبات رادعة على المخطئين، للإسهام في الحد من تلك الظاهرة.

وبين شاهين في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن "القوانين التي تتعامل مع مثل هذه الحالات تنحصر في قانون الإجراءات المدنية للعام ١٩٤٥، وقانون العقوبات، وهما قانونان ضعيفان لا يتضمنان إجراءات رادعة".

وبين أن "دولاً مجاورة حققت قفزات نوعية في تطوير قوانين الصحة العامة، بما يخدم مصلحة المريض، ويضع حداً للأخطاء الطبية".

وأوضح أن "إسرائيل كانت من بين الدول التي تنبهت لمشكلة ضعف القوانين، فأخضعت قانون الإجراءات المدنية لأكثر من تطوير وتحديث، بحيث أصبح أكثر قدرة على التعامل مع الظروف الحالية، وأسهم في تقليل الأخطاء الطبية"، مشدداً على مدى حاجة الأراضي الفلسطينية لمثل هذه الإجراءات.

التعامل مع الأخطاء

وفيما يتعلق بالخطوات التي يقوم بها المركز في حال وصلت شكوى بإدعاء حدوث خطأ أو إهمال طبي لدى أحد المواطنين، أوضح شاهين أن المركز يقوم بتحويل الشكوى أو الإدعاء للجهات المختصة لدراسته، ومن ثم يقدم شكوى لوزارة الصحة، للمطالبة بفتح تحقيق فيه.

وأكد أن المشكلة التي تواجه المركز تكمن في طبيعة الردود التي تصدر عن وزارة الصحة، والتي وصفها بـ "ردود شكلية، تحاول في الغالب توفير حصانة للعاملين في الحقل الطبي".

وتابع: في حالة ثبوت الخطأ واعتراف الوزارة بحدوثه، يتم تشكيل لجنة تحقيق، وهنا مشكلة إضافية، فاللجان التي تشكل هي لجان ضعيفة، لا ترقى لمستوى الحدث، نظراً لقلة الخبرة والممارسة.

وبين شاهين أنه "في بعض الحالات، في حال ثبوت أن المريض تعرض لحالة وفاة أو إعاقة أو ما شابه جراء خطأ طبي، ولم تعترف وزارة الصحة بوجود خطأ، يتم التوجه عبر المركز، وبواسطة محام للجهات القضائية، لرفع قضية ضد الوزارة، أو ضد المتسبب في المضاعفات، سواء في قطاع الصحة الحكومي أو الخاص".

ودعا إلى العمل على أكثر من صعيد لتفادي الأخطاء الطبية والتقليل من وقوعها، مشدداً على أهمية تطوير القطاع الصحي، وزيادة الخبرات والكفاءات، عبر تطوير أداء العاملين فيه، إضافة إلى تطوير وتحديث القوانين، وفرض رقابة على أداء الأطباء والعاملين في هذا القطاع.

نماذج من الواقع

ويبدو أن الواقع مليء بالنماذج التي تعرضت لإهمال أو خطأ طبي، وفي الغالب آثر الضحايا الصمت، لثقتهم بأن التوجه للجهات المعنية سيأخذ وقتاً وجهداً، وربما لا تكون العقوبة التي قد توقع على المخطئ كافية.

وكانت عناية الله وحسن تصرف عائلة خضر، سبباً في إنقاذ حياة "أبو أيمن" من موت محقق، بعد أن أساء الأطباء في أحد المستشفيات تشخيص حالته، وأخرجوه من المستشفى وهو في وضع صحي حرج للغاية.

وتقول ابنته منى: فجأة سقط والدي مغشياً عليه، فقمنا بتحويله إلى أحد المستشفيات، وهناك شخص الأطباء الحالة على أنها مجرد انهيار عصبي، وقاموا بإعطائه حقناً مهدئة، ثم صرفوه من المستشفى.

وأوضحت أن والدها لم يتحسن، وزادت أموره سوءاً، وكان ضغط الدم لديه منخفضاً، فاتصل أحد أفراد العائلة بالمستشفى مستفسراً عن الوضع، فأجابه أحد الأطباء بأن الأمر طبيعي، وهو الآن تحت تأثير مهدئات قوية، وسيتحسن بعد ساعات عدة.

وبينت أن أفراد العائلة شعروا بقلق، وقاموا بنقله إلى مستشفى آخر، وعند فحصه وإجراء تخطيط للقلب، تبين أنه يعاني من جلطة حادة، وهو في وضع صحي حرج للغاية، مبينة أن أقاربها رفضوا استمرار وجوده في المستشفى، وبدأت مساع مكثفة لاستخراج تحويلة للعلاج في الخارج، وبالفعل تم نقله إلى أحد المستشفيات الإسرائيلية.

وأكدت أن الأطباء في المستشفى هناك شخصوا الحالة بدقة، وبدأوا بالتعامل معها، وإعطائه الأدوية والعلاجات اللازمة، إلى أن تماثل للشفاء وعاد إلى منزله.

ونوهت إلى أن العائلة فكرت بتقديم شكوى ضد الأطباء، لكن تم استدراك الأمر، لأن "أبو أيمن" تماثل للشفاء، ولم يحدث له مكروه.

ولعل ما أصاب المواطنة "زينب"، بسبب خطأ طبي، كان وراء دخولها في حالة نفسية سيئة.

وتقول فلسطين، قريبة زينب، إن الأخيرة شعرت بآلام المخاض وتوجهت إلى أحد المستشفيات، حيث بدأ أحد الأطباء بإجراءات الولادة، وقام بالضغط على بطنها بصورة متتابعة في محاولة لتسريع خروج المولود.

وتابعت فلسطين: خرج المولود، وغادرت الأم المستشفى، لكن فوجئ الجميع بزرقة شديدة في جسد الطفل الصغير، فتوجهوا به إلى المستشفى، وهناك شخص الأطباء حدوث مشاكل في الكبد والمرارة بسبب الضغط المتتالي على بطن الأم، وما هي إلا أيام حتى توفي المولود.

وبينت أن الوالدة أصيبت بحالة حزن، وبمشاكل نفسية جمة جراء الحادثة المذكورة.

وأكدت أن ذويها يبذلون جهوداً كبيرة لإعادتها إلى سابق عهدها، وتمكينها من تجاوز المحنة.

أما الحاج مصطفى سليم، في نهاية العقد السابع من عمره، فأكد أن عناية الله حفظته بعد أن تعرض لخطأ طبي وصفه بالفادح، كاد أن يودي بحياته.

وأكد سليم أنه توجه إلى أحد المستشفيات جنوب قطاع غزة لإجراء عملية قسطرة لفتح شرايين مؤدية للقلب، بعد إصابته بانسداد في الشرايين.

وبين سليم أن الأطباء والممرضين جهزوه للعملية التي ربما تستغرق أقل من ١٥ دقيقة، وحين بدئ بإدخال جهاز خاص إلى الشرايين، تم حقنه بكمية كبيرة من صبغة طبية خاصة، تستخدم في مثل هذه العمليات.

وأوضح أن جسمه رفض الصبغة ولم يتقبلها، فحدثت لديه أعراض خطيرة، إذ شعر باختناق وبدأ الزبد يخرج من فمه، وما هي إلا لحظات حتى غاب عن الوعي.

وبين أنه ظل في غيبوبة كاملة لفترة زادت على ٥٠ ساعة متواصلة، أبلغه أبناؤه بأنهم ثاروا خلالها على الأطباء، وطالبوا بفتح تحقيق في الحادثة، واتهموهم بالتقصير.

وأشار سليم إلى أنه كان أحرى بالأطباء حقنه بكمية ضئيلة من الصبغة، والتريث لمعرفة مدى تقبل الجسم لها، ومن ثم إكمال باقي الكمية المقررة، في حال لم تظهر أية أعراض جانبية.

وأوضح أنه حرم من إجراء العملية على الرغم من أنها ضرورية، وبعد الحادثة المذكورة عانى من متاعب إضافية، ولا يزال يعاني من مشاكل ومضاعفات حتى اللحظة.

من جهة أخرى، أكد المواطن أكرم قشطة، أن زوجته توجهت للمستشفى في حالة ولادة مبكرة بعد أن عانت متاعب صحية، موضحاً أن الفحص الأولي أظهر أن الجنين قد توفى، وأن وزنه يزيد على الخمس كيلوغرامات.

وقال إن بعض الأطباء شددوا على ضرورة إجراء عملية قيصرية عاجلة لإخراج الجنين وإنقاذ الأم، غير أن بعضهم صمم على توليدها بصورة طبيعية، على الرغم من خطورة ذلك على صحتها.

وأشار إلى أن إجراءات الولادة الطبيعية بدأت، ولم يشفع لها تعثرها الطويل، لنقلها لغرفة العمليات، بل كان ثمة إصرار على توليدها بصورة طبيعية، إلى أن خرج رأس الجنين وعلق باقي الجسد، وما هي إلا لحظات حتى فارق الحياة.

وأوضح أنه غضب حينها ورفض تسلم الجثة، ووعد بفتح تحقيق في الحادث، غير أن التحقيق أخذ وقتاً طويلاً، ولم يثمر عن نتائج ملموسة.

وأعرب قشطة عن ثقته بأن سبب وفاة زوجته ناجم عن خطأ وإهمال طبي، موضحاً أنه علم بتشكيل لجنة تحقيق، لكنه لا يعتقد أن المخطئين نالوا عقاباً كافياً، مشدداً على ضرورة أن ينال كل من تسبب في أي خطأ طبي عقابه، حتى يصبح عبرة لغيره، ويراعي الأطباء ضميرهم، ويعملوا بمهنية.

أخطاء وشائعات

أما د. مدحت أبو طه، فدعا المواطنين للتحري جيداً قبل إصدار التهم ضد الأطباء بحدوث أخطاء طبية، مبيناً أن كثيراً من الحالات التي اتهم فيها أطباء بارتكاب أخطاء طبية تبين لاحقاً أنه لم يحدث أي خطأ طبي.

وبين أبو طه أن أحد أقاربه توفي في المستشفى، وأثار أهله ضجة واتهموا الأطباء بإعطائه حقنة عن طريق الخطأ، تسببت في وفاته، لكن بعد الاطلاع على تفاصيل الملف الطبي، وحيثيات الحالة، تبين أن الوفاة كانت طبيعية نظراً لإصابة قريبهم بـ" غرغرينا" في القدم، ومشاكل جمة.

وأكد أنه في بعض الأحيان يتسرع المواطنون في اتهام الأطباء بالخطأ والإهمال، ويتبين لاحقاً أن ما حدث ليس كذلك.

تراجع وجهود

من جانبه، أكد سليمان الغلبان، مدير عام الشؤون القانونية بوزارة الصحة في قطاع غزة، حدوث تراجع كبير في الأخطاء الطبية التي تحدث في مستشفيات وعيادات قطاع غزة خلال الفترة الماضية، نظراً للإجراءات التي اتخذتها الوزارة خلال السنوات الماضية.

وبين الغلبان في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن عدد اللجان التي شكلت للتحقيق في الأخطاء الطبية هذا العام، يعتبر أقل بكثير من مثيلاتها في العام الماضي، مشدداً على أن "وزارة الصحة لا تتهاون في هذا الأمر، ولا تتردد في اتخاذ إجراءات عقابية ضد أي طبيب أو ممرض تدينه لجان التحقيق".

وحول آلية تشكيل اللجان، وكيف يتم التعامل مع أي شكوى تقدم من أي مواطن أو مركز حقوقي، أكد الغلبان أن "أي شكوى تقدم تتم دراستها بشكل جيد للتأكد من جديتها، ومن ثم تبدأ الجهات المعنية في الوزارة باتّباع الإجراءات القانونية، وتشكيل لجنة تحقيق إذا اقتضى الأمر، حيث تباشر اللجنة مهامها، وتصدر عنها توصيات أو قرارات بشأن المخطئين".

ونوه إلى أن العقوبة تتدرج حسب الخطأ، موضحاً أن إجراءات عقابية عدة اتخذت ضد أطباء وممرضين ارتكبوا أخطاء طبية، مبيناً في الوقت ذاته أنه لم يثبت حدوث خطأ متعمد من قبل أي من العاملين في المجال الصحي، ومعظم الأخطاء تنتج عن الإهمال أو سوء التقدير.

وأضاف أنه ضمن الجهود المبذولة لمواجهة تلك الظاهرة والحد منها، يتم تنظيم محاضرات دورية للأطباء، بهدف توعيتهم من مخاطر الأخطاء الطبية، وكيفية تجنبها.

وقال الغلبان إن الوزارة في غزة في المراحل النهائية من تجهيز مشروع قانون يسمى "قانون المسؤولية الطبية"، ويهدف إلى تطوير أداء الجهاز الطبي وتحسينه.

وبين أن مشروع القانون يسعى إلى تحديد مسؤوليات عدة، بينها تحديد معايير الخطأ الطبي، ومن يتعامل مع الضحية في حال التعويض، وكيفية التعامل، إضافة إلى اللجان وكيفية تشكيلها، والجهة المكلفة بتشكيلها.

وأكد أن "الأخطاء الطبية ظاهرة منتشرة على مستوى العالم، حتى في أكثر الدول تقدماً، وغزة تقدم نموذجاً فريداً للحد من تلك الأخطاء وحصرها، من خلال إجراءات وقوانين تهدف إلى توفير أفضل رعاية طبية للمرضى".

أطباء ومسعفو غزة .. يوميات من دم على شراشف بيضاء!

معاذ العمور ومنى حلس

إنها غزة .. جغرافية الأحزان والآلام، ذات المساحة الصغيرة مقارنة بهمومها وجراحها الكبيرة؛ مدينة امتزج ترابها بدماء أبنائها، فعلى كل شبر مأساة وحكاية شعب صارع الموت والحرب في أغلب لحظات وجوده؛ ما كان كفيلاً بنبوغ جيوش من أطقم المسعفين، والأطباء التي توزعت حياتهم ما بين هذا القسم، وذاك الميدان، وأجبروا على مسح أوجاع وجراحات حالات كثيرة، فتشكلت في عقولهم أدلة طبية ما زالت تستثمر لخدمة الناس.

"حتى في حالة الاستقرار الأمني، تصلنا في كل لحظة، حالات متنوعة من جميع الفئات العمرية، وبمختلف أشكال الإصابات، يتركز أكثرها في حوادث الدراجات النارية وحوادث السير، والسقوط من علو".

هذا ما قاله أيمن السحباني، أخصائي جراحة المسالك البولية، ورئيس قسم الاستقبال والطوارئ بمجمع الشفاء الطبي بمدينة غزة، عن المرحلة الحالية التي يعيشها قطاع غزة، مضيفاً: لقد تعاملنا مع حالات صعبة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية على المواطنين، ولكن هذه الإصابات مختلفة، وصعبة، وبخاصة ما يصل منها إلى الدماغ، أو ما يتسبب في عاهة مستديمة.

وأوضح السحباني أن التصرف بسرعة ودقة متناهية هو أهم ما يمكن فعله تجاه هذه الحالات، منوهاً إلى الحاجة الماسة لتأهيل وتمكين الطبيب قبل انضمامه إلى العمل في فرق الإسعاف والطوارئ، مع ضرورة أن يتمتع بصفات فطرية، منها الذكاء وسرعة البديهة، والثقة بالنفس، والقدرة على ضبط الانفعالات.

إعطاء المحاليل

وأشار السحباني إلى مجموعة من الإجراءات المتبعة عند استقبال أي حالة، وهي: تثبت الأطراف والرقبة، ويؤمن مجرى التنفس، ويوقف النزيف، وتؤمن حياة المصاب بتوصيل الأكسجين، وإعطاء المحاليل، وتخفيف الألم بالمسكنات، وتحليل الدم بعد أخذ عينة لتحديد النسبة، ونقل الحالة لغرفة العناية لتفحص جميع أعضاء الجسم بواسطة جهاز التصوير التلفزيوني الإشعاعي، ثم تحديد درجة حاجة الحالة للدخول إلى غرفة العمليات، أو تحديد القسم الذي ستنقل إليه، أو الخروج.

وعن أبرز الصعوبات التي تواجهه، بيّن أن معظم المواطنين لا يصرحون بالسبب الحقيقي لإصابتهم، فيضطر القسم لتسجيلها تحت بند "سقوط"، ما يؤدي لتشويه نتائج الإحصاءات والبيانات التي تعدها وزارة الصحة، في سبيل إتباع إجراءات علاجية.

في سياق متصل، أشار الدكتور بشار مراد، مدير جهاز الإسعاف والطوارئ في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إلى نوع آخر من الإصابات التي يشرف طاقمه على التعامل معها، وهي الحروق الناتجة عن استخدام المولدات الكهربائية في ظل انقطاع التيار الكهربائي المتكرر، مبيناً أن معظمها حروق بالغة الخطورة تتهتك فيها جميع طبقات الجلد، بالإضافة إلى حروق من الدرجة الأولى تصيب الطبقة الخارجية للجلد، وأخرى من الدرجة الثانية تتأذّى فيها الطبقتان الخارجيتان.

إطفاء النار

مراد أيضاً لفت إلى الآلية الناجحة التي تصرفت بها أطقم الإسعاف والطوارئ مع المصابين بحروق القنابل الفسفورية أثناء الحرب على قطاع غزة، والتي اعتمدت على ركيزتين أساسيتين، أولاهما: ضرورة أن يحمي المسعف نفسه ولا يعرضها للخطر، وثانيتهما: إيقاف مسيرة المضاعفات عند الحالة.

وكشف عن مجموعة خطوات تتبعها الأطقم عند إسعاف مصابي الحروق، ومنها: إبعاد المصاب عن مسبب الحريق، وإطفاء النار عن جسمه، وإشعاره بالأمان وطمأنته، ثم نقله إلى سيارة الإسعاف سريعاً وبهدوء، حيث يعطى المحاليل الملحية، وتفحص حالة القلب عن طريق النبض، مع الحفاظ على درجة حرارة الجسم، وسلامة التنفس.

كما انتقد مراد تجمعات المواطنين في قطاع غزة حول سيارات الإسعاف بمجرد وصولها لمنطقة الحادث، لأنها تعرقل قيام الأطقم بواجبها على الوجه الأكمل، مؤكداً على ضرورة أن يكون المسعف واثقاً بنفسه، وجريئاً مقداماً، ومتقناً لمهارات الإسعاف الأولي، ودقيق الملاحظة، وسريع الحركة، وهادئاً، ومؤمناً بقيمة عمله.

ضغط نفسي رهيب

وانتقالاً إلى جنوب القطاع، بمجمع ناصر الطبي، قال الدكتور أيمن الفرّا، رئيس قسم الاستقبال والطوارئ هناك: لا أنكر أن أطقمنا تمرست في عملها، حتى صار الأطباء الوافدون من البلدان الأوروبية إلى غزة يشهدون لهم بالكفاءة العالية، وهذا لم يكن نتاج السنوات الأخيرة وحدها، بل إن التجربة بدأت منذ الانتفاضة الأولى.

وأوضح الفرّا أن الأطباء والمسعفين، آنذاك، كانوا يعملون تحت ضغط نفسي رهيب، وبخاصة عند علاج المتهمين بالعمالة الذين كانوا يصلون إلى مجمع ناصر، بإصابات بالغة الخطورة، كالطعن، والحرق بأشكاله، والضرب بالسلاسل، ناهيك عن وصول المصابين بنيران الاحتلال أحياء على الرغم من دخول عشرات الرصاصات إلى أجسادهم، وغير ذلك.

ولم ينكر أن منح الأطباء الأجانب فرصة المشاركة في الارتقاء بالعمل الطبي الفلسطيني، وبخاصة في فترة الحصار، ساعد الأطقم الفلسطينية كثيراً، وأضاف لها الكثير من الخبرات، بل زاد أفرادها ثقة بأنفسهم، لكنه رأى أن الإدارة الجيدة للإمكانات، وسياسة تقسيم العمل على مجموعات متخصصة عدة، هو أفضل ما يمكن فعله في حالات الطوارئ.

يتناول "ترامال"!

وروى الفرّا تفاصيل علاج أصعب الحالات التي عالجها، قائلاً: وصل شاب للمستشفى بعد منتصف الليل، وبعد الفحوصات تبين أنه يعاني من زيادة في أنزيمات القلب، وزيادة في بوتاسيوم الدم، وتضاعف في وظائف الكليتين، ولما سألنا عن الظروف في الفترة ما قبل مجيئه، تبين أنه يعمل في الأنفاق، ويتناول "الترامال"، دون أن يدري، مذاباً في الماء، على أمل أن يتضاعف عمله!

واستناداً إلى هذه الحالة، شدّد الفرّا على أن الحالات الصعبة لا تقتصر على إصابات الجروح التي تشوبها الدماء، بل قد يكون الأمر باطنياً، وهنا تزداد صعوبة التشخيص وتزداد الخطورة والمسؤولية على عاتق المعالج.

وأكد على أن الوقت وعمق التجربة كفيلان بالارتقاء بعمل أطقم الإسعاف والطوارئ الفلسطينية أكثر وأكثر، قائلاً: عايشنا في الانتفاضة الأولى الإصابات بالأعيرة المطاطية في الصدر والرأس، وتعاملنا مع مستنشقي الغازات، وفي فترة ما بعد قيام السلطة عالجنا مصابي حوادث الطرق والمتشاجرين، كذلك في الانتفاضة الثانية عايشنا زيادة الإصابة ببتر الأعضاء بعد القصف والانفجارات، وتهتكات الأنسجة، وخطورة الوصول للأماكن الحدودية، ولا ننسى فترة الحرب الزاخرة بحروق الفسفور وحالات النزيف الداخلي، والحصار ونقص الأدوية، والانقسام واستنكاف الأطباء، والمسيرة متواصلة.

مجهزة بشكل كامل

محمد الزبدة سائق الإسعاف في عيادة منطقة الزيتون شرقاً، الذي عمل في هذه المهنة منذ ١٨ عاماً، واصل الحديث في الإطار ذاته، لافتاً إلى أن الحالات التي يسعفها في الأوضاع الطبيعية هي: مرضى الضغط، والجلطة، أو الولادة.

ونوه الزبدة الذي يفتقد إلى سيارات إسعاف مجهزة بشكل كامل واحترافي تساعده أثناء إجراء الإسعافات الأولية للمريض، إلى أن إسعاف هذه الحالات سهل جداً، ولا مخاطرة فيه، بعكس ما كان يواجهه أثناء الحرب كتجمهر الناس المعيق، ومضاعفة الاحتلال للقصف بمجرد رؤية سيارة إسعاف.

ولا ينسى الزبدة حالة طفل من عائلة "أبو دية" التي فقدت أكثر من نصف أبنائها شهداء أثناء الحرب، راوياً: تم استهداف البيت الساعة السادسة صباحاً، وكنت أنا المسعف الوحيد في المنطقة، استقليت سيارة الإسعاف، وذهبت للبيت المستهدف، وإذ بجثة طفل تظهر بشكل جزئي من بين ركام المنزل، دفعت الركام جانباً وإذا بالطفل أشلاء وأحشاء بطنه ظاهرة، لكنه يتنفس، فأشرت إلى صديقي لاستجماع أكبر قدر ممكن من جسمه ونقلناه للمستشفى.

إنه تاريخ طبي وإسعافي يشهد له بالكفاءة والتضحية، في ظل ظروف متعثرة، جعلت أدواته يسيرة ومحدودة، بل وما يزيده فخراً أن الجميع يتوقع منه أفضل الأداء فيما سيطرأ من ظروف لا تعلم طبيعتها حتى اللحظة.

تجمّل البيئة وتوفّر الخضراوات الخالية من الكيماويات

غزة: مشاريع الحدائق المنزلية تنقذ مئات الأسر الريفية من الفقر

عيسى سعد الله

اتجهت العديد من المؤسسات التنموية العاملة في قطاع غزة إلى التركيز، خلال الأعوام الأخيرة، على تنفيذ مشاريع إنشاء الحدائق المنزلية التي تشتمل على الشقين الزراعي والحيواني.

ولم يقتصر العمل في هذه المشاريع على المؤسسات المحلية، بل امتد إلى المؤسسات الدولية العاملة في القطاع، في محاولة منها لتوفير فرص عمل ومصدر دخل ثابت لأصحاب هذه الحدائق المعروف عنهم فقرهم المدقع.

ويعيش غالبية هؤلاء المستفيدين من هذه المشاريع في المناطق الريفية التي تكثر فيها نسبة البطالة والفقر والحرمان من الفرص المتاحة لسكان المدن.

وشكلت هذه المشاريع البسيطة، وغير المكلفة نسبياً، رافعاً للكثير من العائلات التي استثمرت المساعدة المقدمة في تطوير المشروع، بما يؤسس لمستقبل أفضل ومصدر رزق أعلى.

ونجح العديد من هؤلاء في تحسين وضعهم المادي بشكل ملحوظ، كما هو الحال مع المواطن الأربعيني نافذ أبو وردة، الذي حظي بمشروع من قبل مؤسسة ملتقى النجد التنموي.

وتجسد نجاح أبو وردة في تعلمه الزراعة، بعد أن تلقى التدريبات اللازمة من قبل متخصصين ومهندسين زراعيين وبيطريين، عقب استكمال زراعة حديقته المنزلية البالغة مساحتها نحو ٢٥٠ متراً مربعاً.

وفي غضون أقل من ثلاثة أشهر، استطاع أبو وردة بيع كميات لا بأس فيها من الخضراوات، وتوزيع كميات أخرى على الأقارب والجيران في سبيل التكافل والتعاضد، فضلاً عمّا استهلكته أسرته كبيرة الحجم.

النجاح يتوقف على اهتمام المستفيدين

ويقول الخبير التنموي والزراعي في هذا المجال المهندس زاهر زاهر، إن نجاح المشروع يتوقف على اهتمام الشخص بالحديقة والمشروع ومدى حاجته، كما يتوقف على حسن اختيار المستفيد، بما يضمن تلبية حاجة هذا المستفيد لهذا المشروع.

وأكد زاهر لـ"آفاق برلمانية" أن فكرة المشروع، على الرغم من بساطتها، تنطوي على أمور مفيدة جداً للفئات الضعيفة وغير المؤهلة للعمل في مجالات أخرى.

وأضاف أن فكرة الحديقة لا تقوم فقط على مساعدة الفقير والمستهدف وتزويده بالأشجار والأشتال والمستلزمات الزراعية، وإنما لتأهيله أيضاً، ليكون مزارعاً نباتياً وحيوانياً، لاسيما أن كل الحدائق تشتمل كذلك على حظائر حيوانية أو طيور.

ويؤكد أبو وردة أنه أصبحت لديه فكرة وخلفية كبيرة عن الزراعة، بما يؤهله لأن يكون مزارعاً وخبيراً في شؤون تربية الطيور.

وقال أبو وردة إنه من اللحظة الأولى التي حصل فيها على المشروع، قرر تعلم المهنة بعد أن فقد عمله الأساسي منذ إغلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي معبر بيت حانون "إيرز" أمام العمال الفلسطينيين قبل أكثر من خمسة أعوام ونصف.

بدوره، أوضح خالد أبو شرخ، المدير العام لملتقى النجد التنموي، أن نسبة نجاح مشاريع الحدائق المنزلية التي نفّذها الملتقى، بالتعاون مع الإغاثة الزراعية، بلغت أكثر من ٩٠٪.

وقال أبو شرخ لـ"آفاق برلمانية"، إن مؤسسته أقامت ٢٨٠ حديقة منزلية لأسر معدومة تنطبق عليها الشروط الفنية الزراعية في مختلف محافظات القطاع الخمس، خلال العام الماضي، مضيفاً أن المؤسسة بصدد إقامة ١٢٠ حديقة أخرى خلال الأسابيع القادمة لاستكمال المشروع الممول من الممثلية الهولندية في رام الله.

وعزا أبو شرخ اختيار تنفيذ مشروع إنشاء الحدائق المنزلية إلى الوضع الاقتصادي الصعب، وصعوبة نجاح المشاريع الكبيرة في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي، ونسبة المخاطرة العالية لتلك المشاريع.

ويتطلع أبو وردة لتوسيع المشروع ليشمل إقامة بركة لاستزراع الأسماك، تضاف إلى الحديقة النباتية وحظيرة الطيور.

نتائج إيجابية

وأضاف أبو شرخ أن المشروع يحقق نتائج إيجابية للأسر التي تمتلك مساحات فارغة من الأراضي في محيط منزلها، والتي تمتلك المهارة في الزراعة.

وفي حالة المواطنة حنان السرحي، فقد شكل مشروع إنشاء حديقة منزلية حصلت عليه من ملتقى النجد رافعاً ومنقذاً من كابوس الفقر في ظل تعطل زوجها عن العمل.

وأحيا المشروع الذي أقيم خلف منزلها الواقع في حي الزيتون بمدينة غزة، مسكنها المتواضع وشغلها وشغل زوجها بشكل شبه مستمر في الزراعة والفلاحة وتربية الدواجن.

وتقول السرحي، التي تبذل جهوداً كبيرة من أجل تطوير المشروع، إنها تواظب باستمرار على الاعتناء بالحديقة التي أقيمت على مساحة ٣٠٠ متر، كما تقوم هي وزوجها بين الحين والآخر بزراعة الأشتال حسب الجو ومدى ملاءمته.

وأوضحت أنها قامت بشراء العديد من أمهات الطيور من عوائد بيع الخضراوات من الحديقة لتطوير وحدة الدجاج البياض التي تسلمتها ضمن الحديقة.

وأضافت السرحي لـ"آفاق برلمانية"، أن الحديقة وفرت عليها شراء معظم أصناف الخضراوات والبيض طيلة العام الماضي، فضلاً عما باعته لتنفق بشكل جزئي على أطفالها.

وأكد أبو شرخ وجود تجاوب كبير في أوساط المواطنين المستفيدين من المشروع، موضحاً أن مؤسسته قامت بتشكيل اتحاد لأصحاب الحدائق المنزلية لتطوير المشاريع والوقوف على آخر احتياجاتها ومتطلباتها.

ونوه إلى أن فكرة الاتحاد لاقت استحساناً من قبل المستفيدين، كونه يشكل جسماً لمتابعة المشروع بعد انتهاء مدته التنفيذية، معرباً عن تفاؤله بتحقيق نتائج طيبة على صعيد الاهتمام بالمشروع وتطويره.

من جانبه، قال سمير السرحي، زوج حنان، إن المشروع أتاح له العمل والتخلص من البطالة، مضيفاً أنه يجد في العمل بالمشروع فرصة لقتل وقت الفراغ الطويل الذي يعاني منه بعد أن فقد عمله في سوق العمل الإسرائيلية منذ أكثر من خمس سنوات ونصف.

أشتال وبذور وأشجار وطيور

وأوضح أبو شرخ أن مؤسسته تمنح المستفيد عشرات الأشتال والبذور والأشجار المختلفة، بالإضافة إلى شبكة الري وخزان المياه وأدوات الزراعة ومضخة مياه، إلى جانب "الكومبوست" ووحدة الدجاج البياض، مبيناً أنه على عكس الكثير من المؤسسات العاملة في هذا المجال، يقوم عمال من المؤسسة بزراعة الحديقة وتجهيزها، بل ومتابعتها طيلة فترة المشروع الممتدة لنحو عامين.

ويمثل مشروع إقامة حديقة منزلية للمواطن ماهر أبو رخية من محافظة الوسطى "قمة الأمن الغذائي"، نظراً لاستدامة الزراعة الموسمية فيه، كما يقول، لاسيما أن المشروع عبارة عن دفيئة زراعية مقامة في فناء المنزل.

ولم تقتصر فوئد المشروع على الأمن الغذائي في منطقة لا تنعم بالأمن، ولكن شملت أيضاً المردود المادي.

ونوه أبو رخية في حديث لـ"آفاق برلمانية"، إلى قيامه ببيع فائض ما تحتاجه عائلته من الخضراوات والأشتال بشكل شبه أسبوعي وبمردود معقول.

واعتبر المهندس هيثم صالح، المنسق في مشروع الحدائق المنزلية في المؤسسة الأميركية لخدمة اللاجئين في الشرق الأدنى "أنيرا"، أن تنفيذ مشروع الحديقة المنزلية أثبت نجاحه في خلق مصدر رزق ودخل للأسر المستفيدة.

وقال صالح لـ"آفاق برلمانية" إن مؤسسة "أنيرا" وسعت من نطاق المشروع بعد أن لمست نجاحاً كبيراً في صفوف المستفيدين الذين باعوا كميات كبيرة من المزروعات، وبخاصة الخضار الموسمية.

وأوضح أن فكرة المشروع تقوم على إقامة دفيئة زراعية على مساحة ٦٨ متراً من الأراضي المجاورة للمنزل، عازياً الفكرة إلى ارتفاع نسبة نجاح المزروعات في الدفيئات وقدرة هذه الزراعة على الصمود ومواجهة الحشرات الضارة.

وأضاف أن هذا المشروع يتميز عن المشاريع التي تنفذها المؤسسات الأخرى في مجال الحدائق المنزلية، مضيفاً أن مؤسسته قامت خلال العام الجاري بتنفيذ ما مجموعه ٥٥ مشروعاً لعائلات فقيرة في المحافظة الوسطى بقطاع غزة بتكلفة تقدر بنحو ١٥٠٠ دولار للمشروع الواحد.

استهداف الأسر الريفية المتضررة

وأوضح صالح أن العبرة من تنفيذ مشروع الحدائق المنزلية هو توفير فرص عمل ومصدر دخل للأسر الريفية الأكثر تضرراً من الحصار الإسرائيلي، إضافة إلى حاجة القطاع إلى خضروات سليمة خالية من الأمراض.

ويتوقع صالح أن تقوم مؤسسة "أنيرا" بتطوير المشروع بما يتناسب وحاجة المواطنين الملحة للتطوير.

أما المهندس محمد الشطلي، نائب مدير مشروع في منظمة الأغذية الزراعية "الفاو"، والتي تنفذ مشروعين للحدائق المنزلية في القطاع، فقد شدد على أهمية تنفيذ هذه المشاريع في القطاع الذي يعاني سكانه من ارتفاع في نسبة الفقر والبطالة، إضافة إلى حاجته الماسة للخضراوات والمزروعات العضوية السليمة.

وقال الشطلي لـ"آفاق برلمانية"، إن مشروع الحدائق المنزلية يوفر الزراعة الآمنة للأسر المستفيدة، ما يمكنها من تناول الخضراوات السليمة، وبيعها، كما يوفر نسبة آمان معقولة لمواطني القطاع.

وأضاف أن "الفاو" تنفذ نوعين من مشاريع الحدائق المنزلية، الأول تقوم فكرته على إنشاء حديقة بمساحة تصل إلى ٥٠٠ متر مكونة من النباتات والأشتال الموسمية والأشجار، فيما يقوم المشروع الثاني على توزيع الحيوانات والطيور كونها مكملة لحاجة الأسرة.

وأكد الشطلي وجود نسبة نجاح عالية ضمن مئات المشاريع التي نفذتها المنظمة خلال العام الجاري.

أما المهندس إيهاب أبو سعدة، المنسق الميداني في مشروع إنشاء الحدائق المنزلية في مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية (CHF)، فرأى أن مشروع الحدائق التي تنفذه مؤسسته على نطاق واسع في القطاع، يساهم في توفير الأمن الغذائي للمنازل والأسر، وتعزيز الزراعة العضوية وتعميمها على القطاع.

معايير اختيار المستفيدين

وتحدث أبو سعدة لـ"آفاق برلمانية" عن معايير اختيار المستفيدين من المشروع، وهم ممن يعيشون تحت خط الفقر، ويعانون أوضاعاً صعبة، ويمتلكون مساحات معقولة من الأراضي بجوار منازلهم.

وقدر نسبة نجاح المشروع بأكثر من ٨٥٪، مبيناً أن نسبة النجاح تتوقف على مدى اهتمام المواطنين المستفيدين.

وأضاف أن مؤسسته نفذت أكثر من ألف مشروع خلال العام الجاري، فيما نفذت ألف مشروع آخر خلال العام الماضي.

وأكد الخبير الزراعي عبد الجواد هارون، مدير المشاريع الزراعية في مؤسسة الرحمة العالمية في قطاع غزة، أن للزراعة والحدائق المنزلية صغيرة الحجم فوائد كبيرة؛ أبرزها التخفيف من وطأة الفقر والحرمان وتأثير الحصار، إضافة إلى معالجة جزء من التلوث البيئي في القطاع.

وطالب هارون في حديث لـ"آفاق برلمانية"، بعدم الاستخفاف بالمنتوج والجدوى الاقتصادية من زراعة فناء المنازل والحدائق المنزلية، منوهاً إلى وجود جدوى اقتصادية كبيرة، وبخاصة إذا تمت زراعتها بالخضراوات التي تستهلكها العائلة بشكل يومي.

وأوضح أن زراعة الآلاف من الحدائق المنزلية وأسطح المنازل والمناطق المحيطة بها يشكل رافداً مهماً للمنتوج الزراعي في القطاع، ويحل جزءاً من إشكالات النقص في بعض المحاصيل.

وبين أن من فوائد الزراعة المنزلية تشغيل الأسرة واعتياد العمل المتواصل، إضافة إلى توفير خضراوات ومنتوجات زراعية سليمة خالية من الأدوية والأمراض العصرية.

وقال هارون إن الزراعة المنزلية تشكل فرصة ذهبية للأسر للتواصل الاجتماعي وتبادل الخبرات واستخدام المحاصيل في التواصل والمجاملات الاجتماعية، بما يوفر عليها عناء شراء الهدايا.

واستعرض المحاسن البيئية للزراعة المنزلية، التي تسمح بتجدد الأكسجين وقتل الحشرات، وكذلك قتل الملل لدى المواطنين.

ويشدد الخبير زاهر على أهمية تنوع المزروعات المنزلية بما يتناسب مع احتياجات الأسرة الملحة، وبخاصة من الخضراوات.

ودعا إلى عدم التقليل من أهمية الحدائق المنزلية أو زراعة الأراضي الزراعية الصغيرة أو غير المستغلة من قبل المواطنين لظروف متعددة.

وقال زاهر إن عدم استغلال المساحات المتاحة من الأراضي الصغيرة لا يعود إلى الجوانب المادية فقط، وإنما إلى أسباب تقنية وفنية ومعلوماتية، مطالباً بتبني إستراتيجية وطنية لتشجيع العمل في الحدائق المنزلية.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠١٠-٢٠١١

واقع التمييز في سوق العمل الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي نحو مستقبل يضمن المساواة بين الجنسين

إعداد: صالح الكفري و خديجة حسين

هناك أسباب متعددة، منها أسباب اجتماعية أو حتى خيارات فردية، لعدم دخول سوق العمل لدى بعض الخريجات، ولكن لا يعقل أن تكون الخيارات الفردية أو بعض القيم الاجتماعية هي العوامل التي تفسر تدني هذه النسب وحدها. ذلك أن المرأة الفلسطينية سعت الى العمل خارج المنزل وخارج الحقل منذ عقود، وهذا المسعى مازال مستمراً ومتزايداً حتى اليوم نظراً للحاجات والضغوط الاقتصادية المتعاظمة.

يسلط هذا الكتاب الضوء على مكامن التمييز ضد المرأة الفلسطينية في سوق العمل لوضعها بيد المعنيين وأصحاب القرار لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات قد تعطي المرأة الفلسطينية فرصتها العادلة في سوق العمل.

نحو قانون ضمان اجتماعي لفلسطين

تأتي متابعة مؤسسة «مواطن» لموضوع الضمان الاجتماعي من منطلقين أساسيين: الأول، يتعلق بحقوق المواطنة كما هي متعارف عليها اليوم، وكما هي مضمنة في المواثيق الدولية. والثاني، أن أي نظام سياسي يسعى إلى أن يكون ديمقراطياً لن يستقر دون وجود حد أدنى من الضمانات الاجتماعية، وأن غيابها سيعزّز النزعة السلطوية في الحكم، والاعتماد على القمع المباشر أحياناً، بوجود تفاوت كبير بين الطبقات الناجم عن عدم إيفاء الحاجات الأساسية للمواطنين.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي نشير منها إلى خطأين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات وأطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.

سلسلة التجربة الفلسطينية شفيق الحوت

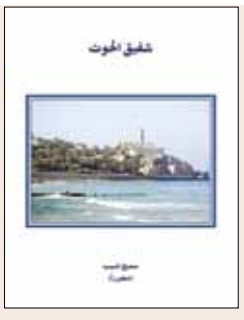

محرر الكتاب: سميح شبيب

تكريماً لروح الفقيد شفيق الحوت، ولدوره السياسي والكفاحي، جاء إصدارهذا الكتاب، وبمشاركة سياسيين وكتاب وباحثين، منهم من عاصر الفقيد وكان شريكاً في بعض المحطات السياسية المشتركة، ومنهم من قرأ وبحث في كتبه السياسية وهي متنوعة وغنية.

شارك في إعداد فصول هذا الكتاب، كل من: أوس داوود يعقوب، أحمد مجدلاني، عبد الرحمن الحاج إبراهيم، عبد الرحيم ملوح، قيس عبد الكريم)أبو ليلى(، ماجد كيالي، نبيل عمرو. ما نرجوه هو أن تشكل هذه الفصول السبعة إضاءات على حياه الفقيد ودوره السياسي والكفاحي عموماً، ليس في سياق التكريم فحسب، بل إغناء للمعرفة التي راكمها الفقيد، ونذر حياته من أجلها، بدءاً من النكبة العام ١٩٤٨ وفقدان الوطن، مروراً بالمراحل السياسية كافة؛ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٦٤ التي كان عضواً في لجنتها التنفيذية الأولى، أحداث أيلول في الأردن العام ١٩٧٠ ، الحرب الأهلية في لبنان، النقاط العشرة، الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية العام ١٩٨٢ وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، الانقسام الفلسطيني العام ١٩٨٣ ، الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي العام ملامح رجل مؤسس قدير كان موضع إجماع الفلسطينيين على الرغم من اختلافاتهم.

سلسلة التجربة الفلسطينية سَأُحَدِّثُكُم عَن هَاجِس

مجموعة نصوص أدبية ل أقلام جديدة

تقديم وتحرير: هيفاء أسعد

هذا الكتاب صفحات من مخطوطات لأقلام جديدة نجح هاجسها في أن يُترجَمَ عبر نصوص أدبية تنوعت ما بين القصة القصيرة، والقصيدة النثرية، واليوميات، والخواطر. كُتابٌ من الجنسين، شباب في تجاربهم الكتابية، وإن تجاوز بعضهم الأربعين، استطعنا معاً أن ننجح في التواصل لنجمع جهودهم في الكتابة، وللتعريف بهم، عبر هذا النشر. كتابات تم تجميعها من كتّاب وكاتبات فلسطينيين/ات، يخطون هذا الدرب متأملين أن يكون هذا النشر أول المشوار لعطاء سيطول ويتطور، بما يحشدون من مثابرة ذاتية، وبما يتأملون من توفره من دعم واهتمام ممن يعنيهم الأمر.

سلسلة التجربة الفلسطينية المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز

مازن قمصية

يعرض هذا الكتاب تلخيصاً وتحليلاً للمقاومة الشعبية في فلسطين عبر مئة وثلاثين عاماً. إن فشل المفاوضات السياسية في ظل عدم توازن القوى زاد من أهمية هذا الموضوع، وبات واضحاً أن الاطلاع على النجاحات والاخفاقات والفرص الضائعة والتحديات، يسمح لنا برسم تصور أفضل للمستقبل. أكثر من ثلثي الفلسطينيين في العالم لاجئون او نازحون، ولم تأت هذه النتيجة-شأنها شأن جميع حالات أخرى مماثلة في التاريخ كجنوب إفريقيا مثلا-دون مقاومة لعنف الاستعمار، هناك عدد هائل من الاصدارات التي كتبت حول الصراع الصهيوني-الفلسطيني، والتي تغطي قضايا عديدة، منها الارهاب، وحقوق الانسان، والمعتقدات الدينية، والأرض، والسلطة. لكن لا توجد إصدارات حول المقاومة الشعبية عدا عناوين محددة وغير كافية للحاجة. قمت بمراجعة أكثر من ٨٠٠ من المصادر الرئيسية، ووضعت اكثر من ٣٠٠ منها في النسخة النهائية، وتشمل المراجع والصحف والمقابلات والأخبار الصحافية والمقالات والكتب. يمكننا ان نتعلم من أية انتكاسة أو نجاح للجهود الشعبية في فلسطين في كل مراحل الصراع، مع التحليل الموثّق لها لرسم مسار أكثر استنارة لمستقبل يسوده السلام والعدالة، ففي التاريخ عبرة لمن اعتبر.

دراسات في الثقافة والتراث والهوية

شريف كناعنة

يَسُرُّ مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أن تقوم بنشر مجموعة من المقالات والدراسات للأستاذ الدكتور شريف كناعنة، أستاذ علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بيرزيت، التي تعطي فكرة عن بعض أعماله ودراساته المتعلقة بفلسطين.

وهي لا تشكل جُل ما نشره الدكتور كناعنة، بالعربية اضافة الى الانجليزية ولكنها تشكل عيّنة عن توجه أبحاثه والجوانب التي سعت إلى معالجتها. وكل من يعرف إنتاج الدكتور كناعنة، يعرف أنه ريادي في هذا الحقل، وأن إنتاجه من دراسات وأبحاث ومقالات متنوعة أغنت حقل الدراسات الأنثروبولوجية، بمعناها الأعم، أي تداخلها مع علم النفس وعلم الاجتماع، والعلوم الاجتماعية عامة.

ولكون هذه الدراسات والأبحاث والمقالات نشرت في مجلات متعددة ومتنوعة ليست جميعها في متناول القارئ، فإن وجودها في كتاب واحد يسعف لأغراض عملية الإطلاع عليها والإفادة منها، للدارسين والباحثين والطلبة في الجامعات، ولغرض الجمهور العام أيضاً.

ولكن هذا العمل يشكل أيضاً شهادة عرفان وتقدير لأبرز علماء فلسطين في هذا الحقل، ويشكل عينة محدودة من جهد متواصل عبر ما يزيد على أربعة عقود من الزمن.

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية

دلال باجس

لم يحظَ مصطلح الدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) بحقه من الدراسة والتحليل الدبلوماسية العامة في الأدبيات الفلسطينية، علماً بأنه قد يعد أحد مفاتيح الحل للقضية على المديين المتوسط والبعيد. وهذه الدراسة تحاول التركيز على هذا المفهوم الحديث نسبياً، وأهميته في نقل الرواية الفلسطينية لشعوب العالم، وذلك من خلال التأطير النظري للدبلوماسية العامة الفلسطينية، وبيان مكامن الثغرات فيها، ومحاولة البحث عن حلول لتفعيلها، حتى تؤتي أكلها بالشكل المناسب.

وقد حصرت الباحثة إطار الدراسة الزمني بفترة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية؛ نظراً للظروف المتلاحقة والمتتابعة التي فجّرت قصة الصراع في المنطقة من جديد، وأعادت القضية إلى الواجهة في سائر دول العالم، من خلال المتابعة الإعلامية الحثيثة، ودور مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات الأهلية. كما أنها في هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على دور الإسلاميين في الدبلوماسية العامة الفلسطينية، من خلال تجربة الحركة الإسلامية الفلسطينية في الحكم، وهي فترة قصيرة جداً نسبياً، إلا أنها غنية بالأحداث الجديرة بالدراسة.

الإعلام الفلسطيني والانقسام

مرارة التجربة وإمكانيات التحسين

تحرير: خالد الحروب و جمان قنيص

إلى أي مدى يحتوي الإعلام الفلسطيني على خطابات التخوين والتفكير؟ وكيف يمكن تحرير الإعلام الفلسطيني من هذا النوع من الخطابات و تجنب ما يمكن أن ينتج عنها؟

كيف يمكن للإعلام الحزبي أن يعبر عن حزبيته وبرامجه السياسية المختلفة وينتقد "الآخر الوطني" لكن في حدود المهنية والمسؤولية والصدقيّة؟ وماذا عن الموضوعية والمهنية اللتين كانتا أولى الضحايا في خضم التطاحن السياسي في الإعلام الفلسطيني خلال مرحلة الانقسام الفلسطيني؟

يحاول الكتاب تقديم إجابات عن تلك الأسئلة بالاعتماد على قراءات تفصيلية وحالاتيّة لأداء الإعلام الفلسطيني خلال مرحلة الانقسام.

قبل وبعد عرفات التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية

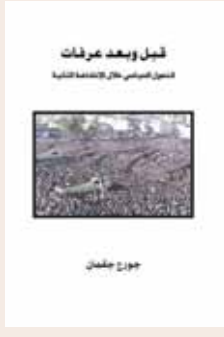

جورج جقمان

تسعى المقالات المتضمنة في هذا الكتاب إلى رصد جوانب محددة من التحول السياسي في فلسطين خلال فترة الانتفاضة الثانية، قبل وبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات. ويغلب عليها المنحى التحليلي إضافة إلى مسعى لاستشراف آفاق المستقبل سواء أكان الأمر يتعلق بالمآل السياسي «للقضية»، أم الفاعلين السياسيين من أحزاب وفصائل وحركات أو قوى مجتمعية فاعلة. ويحتوي القسم الأخير من الكتاب بعض المقالات التي تعالج موضوعات فكرية أوسع، ولكنها أيضاً تلقي بعض الضوء والأسئلة على حاضر ومستقبل الحركات السياسية الإسلامية في فلسطين وفي المجتمع العربي، بما في ذلك ما سمي «باليسار الإسلامي» واليسار غير الإسلامي. وهذه قضايا موضع نقاش مستمر من قبل كتّاب عرب وغير عرب اليوم.

العَتَبَة في فتح الإبستيم

إسماعيل ناشف

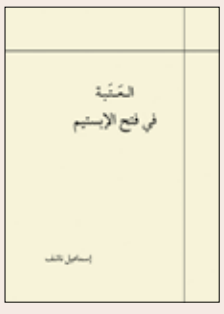

هذا الكتاب كيف يبدو العالم إذا نظرنا إليه من فلسطين؟

هذا هو السؤال الذي أطلق هذه الرحلة في البحث والاستكشاف عن أبنية إنتاج المعرفة الحداثيّة، ومن ثَمّ عن المعرفة بشكل عام. فممّا لا شكّ فيه أنّ الذات، في بحثها عن مستقرّ لها، لا تجد إلاّ رحلاتها كمرتكَز ترى منه هذا العالم، وذلك لتصوغه بمقدار، وليصوغها بمقادير أخرى؛ إذ ما فتئت الذات الفلسطينيّة تصطدم بجدار يردّها مرّة تلو الأخرى إلى سكون شبه أوّليّ، يمنع عنها رحلتها في الاستكشاف، يحيل تحقّقها إلى مستحيل أبيض، لا لون.

يصدر هذا العدد ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرش بُل- ألمانيا
الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسستي مواطن و هينرش بُل

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ -(٩٧٢) فاكس:-٢٩٦٠٢٨٥ ٢ -(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org